توماس مالتوس

نظرية السكان

مبحث في مبدأ السكان وتأثيره في مستقبل تطور المجتمع



نقله إلى العربية
فادي الطويل

نظرية السكان

مبحث في مبدأ السكان وتأثيره
في
مستقبل تطور المجتمع

عنـــــوان الكتـــــاب : نظرية السكان:

مبحث في مبدأ السكان وتأثيره في مستقبل تطور المجتمع

تـــاليـــــــف : توماس مالتوس

نقلـــه إلى العربيـــة: فادي الطويل

الطبعـــة الأولـــى : 2016م

التنفيـــذ والإشــراف : دار الفرقد

الإخـــراج الفـــني : وفاء الساطي

دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق ـ سورية

Email: alfarqad70@Gmail.com
alfarqad71@hotmail.com

هاتف : (00963-11) 6618303 - 6660915

فاكس : (00963-11) 6660915

ص . ب : 34312

توماس مالتوس

نظرية السكان

مبحث في مبدأ السكان وتأثيره
في
مستقبل تطور المجتمع

نقله إلى العربية: فادي الطويل

المحتوى

الفصل التاسع عشر	أحزان الحياة ضرورية لتليين القلب وأنسنته ــ إثارة التعاطف الاجتماعي غالباً ما تنتج شخصيّات ذات مرتبة أعلى من ممتلكي المواهب الصرفة ــ الشر الأخلاقي ضروري على الأرجح لإنتاج التفوق الأخلاقي ــ المحفزات من الحاجات الفكرية التي يحافظ عليها باستمرار تنوع الطبيعة اللانهائي، والغموض الذي يكتنف المسائل الميتافيزيقية ــ يجب أن تُفسَّر الصعوبات في سفر الرؤيا بهذا المبدأ ــ درجة البرهان الذي تتضمنه الكتب المقدسة أكثر ما يتناسب، على الغالب، مع تطورات الملكات البشرية، والتحسين الأخلاقي للجنس البشري ــ يبدو أن فكرة أن العقل تخلقه المثيرات تفسر وجود الشر الطبيعي والأخلاقي.	211



مقدّمة

يَدينُ المبحث التالي بأصله لمحادثة مع صديق في موضوع مقال السيد غدوين، "الجشع والإسراف"، في جريدته «الإنكوايرر». أطلقت المناقشة السؤال العام عن مستقبل تحسين المجتمع. وقد بدأ المؤلف أولاً بنيّة الإعلان عن أفكاره لصديقه على الورق بأسلوب رأى أنه سيكون أوضح منه في محادثة. لكنه، وعندما انفتح الموضوع، خطرت له بعض الأفكار التي لم يتم التفكير بها من قبل، ولما أدرك أن أيّة إضاءة، على موضوع يحظى بهذا الاهتمام العام، قد تُستقبَل من دون تحيز، قرر أن يضع أفكاره في شكل مطبوع.

كان يمكن، بلا شك، معالجة ومناقشة المقال بطريقة أكثر كمالاً بجمع عدد كبير من الوقائع عبر شرح الفكرة العامة المطروحة. لكن تداخلاً طويلاً وشبه تامّ من عمل محدد، مرتبط برغبة (ربما متسرعة) في عدم تأخير النشر أكثر مما كان مفترضاً بالأصل، قد منع المؤلف من إيلاء الموضوع اهتماماً مستمراً. هو يفترض، في أي حال، أن الحقائق التي أوردها لا تشكّل دليلاً واهياً على صواب رأيه في ما يتعلق بمستقبل تطور الجنس البشري. وبينما يتأمل المؤلف هذا الرأي في الوقت

الحاضر، فإن شيئاً ما يجب تأسيسه يبدو له ضرورياً أكثر من بيان بسيط بالإضافة إلى النظرة الأكثر تبسيطاً للمجتمع.

إنها حقيقة واضحة، تلك التي لاحظها العديد من الكتاب، أنه يجب خفض عدد السكان إلى مستوى موارد العيش بشكل دائم؛ لكن لا أحد من الكتاب الذين يذكرهم المؤلف قد بحث في الوسائل التي يتأثر بها هذا المستوى: وهذه هي إحدى وجهات النظر التي تشكّل، في رأيه، العائق الأقوى في وجه أي تطور مستقبلي عظيم في المجتمع. ويأمل أنه سيظهر، من خلال مناقشة هذا الموضوع المثير، أنه ليس مدفوعاً إلا بحبّ الحقيقة، وليس بأي تحيّز ضد أي مجموعة من الأشخاص، أو الأفكار. ويعترف بأنه قد قرأ بعض التأملات حول مستقبل تطور المجتمع بمزاج يختلف تماماً عن أمنيته في أن يراها خيالية، لكنه لم يمتلك تلك السيطرة على فهمه الذي يمكّنه من تصديق ما يتمناه، من دون دليل، أو أن يرفض الموافقة على ما يمكن أن يكون غير سارّ، عندما يترافق بدليل.

تتسم النظرة، التي أعطاها لحياة البشر، بسِمة كئيبة، لكنه يشعر بأنه يدرك أنه رسم هذه الإشارات الداكنة من قناعة بأنها موجودة حقّاً في الصورة، وليس من وجهة نظر متحيزة أو من نزعة حاقدة فطرياً. إن نظرية الفكر التي رسمها في الفصلين الأخيرين تستند إلى فهمه الخاص في أسلوب مقنع لوجود معظم شرور الحياة، لكن مسألة ما إذا كان سيمتلك التأثير نفسه في الآخرين فسيُترك الحكم عليها لقرائه.

وإذا ما كان عليه أن ينجح في جذب اهتمام المزيد من الرجال البارعين إلى ما يعده العقبة الأساسية في طريق تطور المجتمع، وعليه أن يرى، بالتالي، أن هذه العقبة قد أُزيحت، حتى في النظرية، فسيسحب آراءه الحالية ويعترف بأخطائه بمسرّة.

7حزيران 1798

الفصل الأول

القضية المطروحة ـ إمكانية بسيطة للبتّ فيها، من خصومة الطرفين المتعارضين ـ لم يتم البرهان على مسألة كمال الإنسان والمجتمع بشكل وافٍ قط ـ طبيعة المشقّة الناجمة من عدد السكان ـ ملخص البرهان الرئيس في هذا المبحث.

ما هو عظيم وغير متوقع بالنسبة للاكتشافات التي حصلت في السنوات الأخيرة في الفلسفة الطبيعية، الانتشار المتعاظم للمعرفة العامة بسبب انتشار فن الطباعة، وروح البحث المتحرر والمتطلع التي تسود العالم المتعلّم وغير المتعلّم، والإضاءات الجديدة غير المألوفة التي سُلِّطت على الموضوعات السياسية التي تدهش وتبهر الفهم، لاسيما تلك الظاهرة الهائلة في الأفق السياسي، الثورة الفرنسية، التي تبدو، مثل مذنّب متقد، محكومةً إما بأن تُلهم أهل الأرض المتناقصين بالقوة والحياة المُفعمة، أو أن تحرقهم وتدمرهم. تزامن كل هذا ليدفع العديد من الرجال ذوي البراعة إلى الرأي أننا نقترب من فترة التغيرات الأكثر أهمية، تغيرات ستكون حاسمة، في بعض المقاييس، لمستقبل مصير البشرية.

لقد قيل إن السؤال الكبير المطروح الآن، هو ما إذا كان على الإنسان من الآن فصاعداً أن يبدأ التطلع بسرعة متزايدة نحو تطور لا محدود، وغير مدرك بعد. أو يكون محكوماً بالتقلب الدائم بين السعادة والتعاسة، ويبقى برغم ما يبذل من جهدٍ بعيداً عن هدفه المأمول.

لكن، كما يجب على كل صديق للإنسان أن يتطلع إلى إنهاء هذه الحيرة المؤلمة بحماس، وكما يرحّب العقل المتسائل بتوقٍ بكل شعاع من نور قد يدعم نظرته إلى المسقبل، فإن الكثير مما يُؤسف له هو أنه لا يزال الكتّاب، على طرفَي هذا القضية الخطيرة، بعيدين جداً عن بعضهم. لا تلبّي جدالاتهم المتبادلة الفحص غير المتحيز. ولا يبدو أن القضية ستستقر على بعض النقاط، وحتى في النظرية لا تبدو أنها تقترب من الحلّ.

إن من يناصر نظام الأشياء الحالي ميالٌ لمعاملة طائفة الفلاسفة المتأملين إما كمجموعة من المحتالين الماهرين الماكرين الذين يبشرون بنزعة الخير المتحمسة ويرسمون صوراً آسرة لحالة مجتمعية أكثر سعادة ليست أفضل إلا لتمكنهم من تدمير المؤسسات الراهنة والمضيّ قدماً بخطط طموحهم السرية، أو متحمسين مسعورين لا تستحق توقعاتهم السخيفة وتناقضاتهم التافهة أي اهتمام من أي إنسان عاقل.

إن الداعي إلى كمال الإنسان والمجتمع، يرد على من يدافع عن المؤسسات بما يزيد عن ازدراء مماثل. إنه يصوره كعبدٍ لأكثر التحيزات ضيقاً وبؤساً، أو مُدافع عن إساءات المجتمع

المدني لمجرد أنه ينتفع بها. هو يصوره شخصاً يتاجر بفهمه من أجل مصلحته، أو من لا تتسع قدراته العقلية لإدراك أي شيء نبيل وعظيم، ومن لا يستطيع أن يرى أمامه لبُعد خمس ياردات، والذي عليه، بالتالي، أن يكون عاجزاً تماماً عن فهم أفكار المحسن المتنور للبشرية.

لا يمكن لمبدأ الحقيقة، في هذا الصراع الضروس، إلا أن يعاني. ولا يُسمَح للمناقشات الجيدة فعلاً لدى الطرفين أن تستعرض أهميتها الحقيقية. كلٌّ يتبع نظريته، متوجساً قليلاً تجاه تصحيحها وتطويرها عبر انتباهه إلى ما يقوم به خصومه.

يدين نصير نظام أشياء الواقع الراهن كل التوقعات السياسية بالإجمال. إنه لن يتنازل حتى لدراسة الأسباب التي يستدل بها على كمال المجتمع. وقلّما سيجشّم نفسه عناء محاولة تبيان مغالطتها بطريقة عادلة ونزيهة.

أما الفيلسوف المتأمل فيقوم بشكل مماثل بالخروج عن مبدأ الحقيقة. بعينين مثبتتين على حال أكثر سعادة للمجتمع، وبركات يرسمها بأكثر الألوان جاذبية، يجيز لنفسه أن ينغمس في أشد المذمّات مرارة ضد المؤسسة الحالية، دون استخدام مواهبه في التفكير بالوسائل الأكثر أماناً والأفضل لإزالة الإساءات ودون أن يبدو أنه يدرك العوائق التي تهدد، نظرياً حتى، تناقض تطور الإنسان نحو الكمال.

إنها حقيقة معروفة في الفلسفة، أن التجربة هي التي تثبت، دائماً، النظرية الحقّة. ومع أنه بالممارسة يحصل الكثير من

الظـروف الدقيقـة والاحتكاكـات، حيـث يكـون أقـرب إلى المستحيل، بالنسبة لأكثر العقول سعةً وتقصّياً أن تتنبأ بالنظرية التي يمكن أن توصف بأنها مُنصفة تجاه عدة موضوعات، إلى أن تكـون جميـع المناقـشات ضـدها قـد بلغـت حجمهـا مـن النـضج ودُحضت بشكل تام وواضح.

لقـد قـرأت، ببهجـة كـبيرة، بعـض التـأملات حـول كمـال الإنسان والمجتمع. وكنت مسروراً وأشعر بالغبطة لما حملته من صورة ساحرة. وأنـا أتمنـى بكـل حمـاس حصول تطورات سعيدة مثل هـذه. لكنني أرى صعوبات جمّة، وحسب فهمي، لا يمكن هزمها في الطريق إلى تلك التطورات. وغايتي الحالية هي الكشف عن هذه الصعوبات، معلنـاً، في الآن نفسه، أنـه بعيـداً عـن التهليل لها، كسبب للانتصار على أصدقاء الابتكار، لا شيء يمكن أن يمنحني سعادةً أكبر من أن أراها قد أُزيلت بالكامل.

بالتأكيـد، لـن تكـون الحجـة الأهـم الـتي سـأوردها هنـا جديدةً، فالمبادئ التي تقوم عليها قد شرحها هيوم جزئياً، وهي لدى الدكتور آدم سميث أكثر وضوحاً. وقد طوّرت وطبّقت على الموضوع الحـالي، وإن لـيس بالأهميـة المناسـبة، أو بوجهـة النظـر الأقوى عند السيد والاس، وربمـا أعلـن عنهـا العديـد مـن الكتـاب الذين لم ألتق بهم قط. لذلك كـان عليّ بالتأكيد أن أفكر في عدم طرحها مجدداً، على الـرغم مـن أنـني أعني وضعها في وجهة نظر مختلفة بدرجة ما عن كلّ مـا رأيتـه إلى الآن، لـو أُجيـب عنهـا بشكل معقول ومُرضٍ.

لا يمكن، بسهولة، إيضاح هذا التجاهل من جانب المناصرين لكمال الجنس البشري. لا أستطيع أن أشكّ بموهبة أشخاص مثل غدوين وكوندورسيه. إنني لا أبتغي الشك بصدقهم. حسب فهمي، وربما حسب فهم أغلب الآخرين، يبدو أنه لا يمكن تذليل هذه المشقّة. ومع ذلك فمن النادر أن يتواضع أولئك الرجال أصحاب القدرة والنفوذ المكرّسين لملاحظتها، ويتابعون مسارهم بحماس غير محدود وثقة غير متناهية. لا أمتلك، طبعاً، الحق في القول إنهم قد أغمضوا عيونهم أمام مناقشات كهذه لغاية ما، لكن ينبغي عليّ أن أشك بشرعيتها، لدى تجاهلها من قبل أشخاص مثلهم، حيث قد تضرب حقيقتها عقلي بالقوّة. لكن يجب ضمن هذا السياق أن نعترف أننا جميعاً عرضة للخطأ. إذا رأيت كأساً من الشراب مقدّماً إلى رجل بشكل متكرر، ولم ينتبه له، فسوف أكون ميالاً للاعتقاد أنه إما أعمى أو غير متحضّر. لكن فلسفة أدق قد تعلمني أن أفكر أكثر أن عيناي قد خدعتاني، وأن العرض لم يكن بالفعل ما قد فهمته أنا.

عليّ، لدى الخوض في النقاش أن أستبعد من الموضوع، راهناً، كل التخمينات التقريبية، أي، جميع الافتراضات، الإدراك المحتمل الذي لا يمكن الاستدلال عليه على أي أرضيات فلسفية محددة. قد يخبرني كاتب أن الإنسان سيتحول في النهاية إلى نعامة. لا أستطيع مناقضته بدقة، لكن قبل أن يتوقع جرّ أي شخص عاقل إلى رأيه، فإن عليه أن يظهر أن أعناق البشر قد تطاولت تدريجياً، وأن الشفاه قست وأصبحت ناتئة أكثر، أن

الأرجل والأقدام تغير شكلها يومياً، وأن الشعر قد بدأ بالتبدل إلى أرومة ريش. وإلى أن يغدو هذا التحوّل العجيب ممكناً، فإنه من المضيع للوقت والبلاغة، بالتأكيد، الكلام بإسهاب عن سعادة الإنسان في حالة كهذه، وأن تصف قواه، في الجري والطيران، وأن تصوره في وضع تكون فيه الرفاهيات المحدودة مزدراة، وحيث لن يعمل إلا في جمع الحاجات الأساسية للحياة، وحيث بالنتيجة ستكون حصة كل شخص من العمل ضئيلة، وحصته من الرفاهية والمتع كبيرة.

أعتقد أنه يمكنني إلى حد ما طرح فرضيتين:

الأولى، أن الغذاء ضروري لوجود الإنسان.

والثانية، أن العاطفة بين الجنسين ضرورية وسوف تبقى تقريباً ضمن حالتها الراهنة.

يبدو هذان القانونان، بالرجوع لأي معرفة نمتلكها عن الجنس البشري، قانونين ثابتين في طبيعتنا البشرية، وبما أننا لم نر إلى الآن أي تغيير فيهما، فليس لدينا الحق في التوصل إلى نتيجة أنهما سيتوقفان عن كونهما ما هما عليه الآن، من دون تدخل مباشر في تلك الكينونة التي رتبت نظام الكون في البداية، ولمصلحة مخلوقاته، ولا تزال تقوم بعملياتها المتنوعة وفقاً لهذين القانونين الثابتين.

لا أعرف كاتباً افترض أنه سيكوّن بمقدور الإنسان بشكل مطلق أن يعيش على هذه الأرض دون غذاء. لكن السيد غدوين قد خمّن أن العاطفة بين الجنسين قد تنطفئ مع الزمن. حيث، في

جميع الأحوال، يدعو هذا الجزء من عمله انحرافاً نحو أرض التخمين، ولن أستفيض في الكلام حولها في الوقت الحاضر أكثر من القول إن أفضل المناقشات حول كمال الإنسان مشتقة من تأمل التطور العظيم الذي حققه من الحالة الوحشية وصعوبة القول أين يمكن له أن يتوقف. لكن باتجاه تلاشي العاطفة بين الجنسين، لم يتم إنجاز أي تطور إلى حد الآن. إنها تبدو موجودة في الحاضر بالقوة نفسها التي كانت عليها منذ ألفي سنة، أو أربعة آلاف سنة. ثمّة، كما كان دائماً، استثناءات فردية لكن بما أنها لا تبدو متزايدةً في عددها، فسوف يكون أسلوباً غير فلسفيّ على الإطلاق توجيه النقاش للاستدلال، من وجود استثناء ما، ببساطة، على أن يغدو الاستثناء، مع الوقت هو القاعدة، وأن تغدو القاعدة هي الاستثناء.

أقول، مفترضاً التسليم بصحة أطروحتيَّ، إن قوة السكان هي بالتأكيد أكبر بكثير من القوة التي تنتج بها الأرض موارد العيش للإنسان.

يتزايد عدد السكان، عندما لا يخضع لضوابط، بمعدل متوالية هندسية، بينما تتزايد موارد العيش بمتوالية حسابية. إن معرفة بسيطة بالأرقام سوف تظهر ضخامة القوة الأولى مقارنةً بالثانية.

حسب القانون الطبيعي الذي يجعل الغذاء ضرورياً لحياة الإنسان، فإن على نتائج هاتين القوتين اللامتكافئتين أن تبقى متساوية.

يتضمن هذا ضبطاً قوياً ومستمراً على تعداد السكان من صعوبة موارد العيش. لا بد لهذه البليّة أن تقع في مكان ما وأن يشعر بها الكثير من البشر بشكل حادّ.

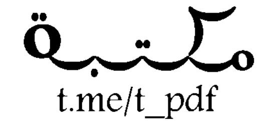
قامت الطبيعة عبر مملكتي الحيوان والنبات ببعثرة بذور الحياة في الخارج بيد مسرفة وسخية. كانت توفر نسبيّاً المكان والقوت اللازمين لإعالتهما وكان يمكن لأسباب الحياة التي تحتويها هذه البقعة من الأرض، مع الطعام الوفير، والمكان الرحب لتوسعها، أن تلبي حاجة حيوات ملايين الناس في غضون بضعة آلاف من السنين. تكبحها الضرورة، التي هي قانون الطبيعة المهيمن، ضمن الحدود الموصوفة. تتضاءل سلالات النبات وسلالات الحيوان تحت هذا القانون المقيّد. ولا يستطيع العرق الإنساني، بأية جهود عقلية، أن ينجو منه. تأثيراته بين النباتات والحيوانات هي ضياع الزرع، والمرض، والموت المبكر. أما بين البشر فالبؤس والرذيلة. الأول، البؤس، هو نتيجة حتمية بالمطلق. أما الرذيلة فهي نتيجة محتملة بقوة، ونحن بالتالي نراها منتشرة بكثرة، لكنها، ربما، لن تدعى نتيجة ضرورية حتمية. إن محنة الفضيلة هي أن تقاوم جميع مغريات الشر.

هذا التفاوت الطبيعي بين قوّتي عدد السكان وإنتاج الأرض، وذلك القانون العظيم لطبيعتنا الذي يجب أن يبقي نتائجه متساوية بشكل مستمر، يشكّلان البليّة الكبيرة التي تبدو لي غير قابلةٍ للتجاوز في السبيل إلى كمال المجتمع. كل النقاشات الأخرى هي ذات أهمية بسيطة وثانوية مقارنة بهذا. لا أرى سبيلاً يمكن

للإنسان أن ينجو به من رزح هذا القانون الذي يعمّ الطبيعة الحية كلها. لا يمكن لتكافؤ متخيل، أو أعلى درجات النظم الزراعية أن تزيل ضغطها حتى لقرن واحد من الزمن. ويبدو، هكذا، أنه حاسم ضد الوجود الممكن للمجتمع الذي على جميع أفراده أن يعيشوا في دعةٍ وسعادةٍ ورفاهية نسبية، وألا يشعروا بالقلق حول تأمين موارد العيش لهم ولعائلاتهم.

وعلى هذا، إذا كانت المقدّمات دقيقة، فإن الحجة ستكون دامغة ضد كمال كتلة الجنس البشري.

لقد قمت هكذا برسم الخطوط العامة للبرهان، لكنني سأتفحصه بمزيد من التحديد، وأعتقد أن ذلك سيكشف أن التجربة والأساس والمصدر الصحيح للمعرفة، تؤكد حقيقته على نحوٍ ثابت.



الفصل الثاني

المعدل المختلف الذي يزداد فيه السكان والغذاء – التأثيرات الضرورية لمعدلات الارتفاع المختلفة – التذبذب الناتج عنها لدى الطبقات الدنيا في المجتمع- أسباب عدم ملاحظة هذا التذبذب جيداً كما كان متوقعاً – ثلاثة افتراضات يعتمد عليها هذا المبحث – الحالات المختلفة التي عرف الإنسان الوجود فيها تبعاً لهذه الافتراضات.

قلت إن عدد السكان يزداد، عندما لا يتم ضبطه، بمعدل هندسي. وأن الموارد تتزايد بمعدل حسابي.

فلنقم بفحص ما إذا كان هذا الوضع حقيقياً. أعتقد أنه سيتم الإقرار بأنه لم توجد دولة حتى الآن (على الأقل حسب ما نعرفه) كانت أساليب العيش فيها بسيطة ونقية، وموارد العيش وافرة، لم يكن يوجد فيها ضوابط من أي نوع على الزيجات المبكرة بين الطبقات الدنيا، من خوف عدم الإعالة الجيدة لعوائلهم، أو بين الطبقات الأعلى، من خوف انحدار وضعهم المعيشي. وبالتالي فإنه ما من دولة نعرفها إلى الآن قد تُركت فيها قوة السكان لتتزايد بحرية كاملة.

وما إذا كان قانون الزواج قد تمأسس أم لا، فإن أمر الطبيعة والفضيلة يبدو ارتباطاً مبكراً بامرأة واحدة. وبافتراض

حرية التغيير في حالة الاختيار غير الموفق، فإن هذه الحرية لن تؤثر على عدد السكان إلى أن ترتفع إلى مستوى عالٍ جداً؛ ونحن نفترض الآن وجود مجتمعٍ نادراً ما تكون فيه الرذيلة معروفة.

وبالتالي ففي حالة المساواة والفضيلة الكبيرتين، حيث تسود أساليب الحياة النقية والبسيطة، وتكون موارد العيش الأساسية وافرة إلى درجة لا يكون لدى أي جزء من المجتمع مخاوف من أنه لن يعيل عائلته جيداً؛ إذا تركت قوة السكان تتزايد دون ضوابط، فإن زيادة الجنس البشري ستكون أكبر بكثير من أي زيادة عرفناها إلى الآن.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت موارد العيش أكثر وفرةً، وأساليب حياة الناس أكثر نقاء، وبالتالي كانت الضوابط على الزواج المبكر أقل مما هي عليه في أي دولة أوروبية حديثة، فقد وُجد أن عدد السكان يضاعف نفسه كل خمس وعشرين سنة.

وعلى الرغم من أن معدل الزيادة أقل من الطاقة القصوى لعدد السكان، إلا أنه كنتيجة للتجربة الواقعية، التي سنتخذها قاعدة لنا، نقول، إن عدد السكان يتجه لمضاعفة نفسه كل خمس وعشرين سنة أو يزداد بمعدل هندسي عندما لا يخضع لضوابط.

دعونا نأخذ الآن أية بقعة على الأرض، هذه الجزيرة على سبيل المثال، ونرى في أي معدل يمكن افتراض زيادة الموارد الأساسية التي تقدمها. سوف نبدأ معها على أساس مستوى حالتها الراهنة في الزراعة.

إذا ما سلّمت أنه بأفضل سياسة ممكنة، عبر اقتطاع المزيد من الأرض وبالتشجيعات الكبيرة للزراعة، فقد يتضاعف إنتاج هذه الجزيرة في السنوات الخمس والعشرين الأولى، وأتصور أن ذلك سوف يحقق أفضل ما يمكن للمرء أن يطلبه.

في السنوات الخمس والعشرين التالية، من المستحيل افتراض تضاعف الإنتاج أربع مرات. سيكون ذلك مناقضاً لكل معرفتنا عن خصائص الأرض. إن أكثر ما يمكن لنا أن نتخيله، هو أن الزيادة في الخمس وعشرين سنة الثانية قد تكون مساوية للإنتاج الحالي. لنأخذ هذا إذاً حسب قاعدتنا، رغم كونها بالتأكيد بعيدة عن الحقيقة، ونسلّم بأن يتزايد إنتاج هذه الجزيرة، عبر جهد كبير، كل خمس وعشرين سنة بكمية من الموارد مساوية لما هي عليه في المعدل الراهن. لا يمكن لأكثر المراقبين تحمّساً أن يفترض زيادة أكبر من هذه. سيحوّل هذا، خلال قرون قليلة، كل آكر من الأرض في الجزيرة إلى ما يشبه الحديقة.

وهكذا فإن معدل الزيادة هو حسابيّ بشكل واضح.

وبالتالي فإنه من العدل أن يقال إن موارد العيش الأساسية تتزايد في معدل حسابيّ. لنأخذ الآن نتائج هذين المعدّلين معاً.

لنفترض أن تعداد السكان في الجزيرة نحو سبعة ملايين، ونفترض أن الإنتاج الحالي مساوٍ لتوفير العيش لهذا العدد. في السنوات الخمس والعشرين الأولى، سيكون عدد السكان أربعة عشر مليوناً، وسيتضاعف الطعام كذلك، ستكون الموارد مكافئةً لهذه الزيادة. وسيصبح عدد السكان في الخمس وعشرين سنة التالية ثمانية وعشرين مليوناً، بينما ستكون موارد

الرزق كافية لدعم واحد وعشرين مليوناً. في الفترة التالية، سيكون عدد السكان ستة وخمسين مليوناً، وموارد العيش ستكون كافية فقط لنصف ذلك العدد. وعند نهاية القرن سيكون عدد السكان مئة واثني عشر مليوناً والموارد ستساوي حاجة خمسة وثلاثين مليوناً، مما سيترك اثنين وسبعين مليون نسمة من عدد سكان الجزيرة محرومين منها.

تنطوي أية هجرة كبيرة، بالضرورة، على "عدم السعادة" من هذا النوع أو ذاك في البلد الذي تمت مغادرته. حيث يترك بعض الأشخاص عائلاتهم، وأصدقاءهم، والأرض الأصلية، للبحث عن الاستقرار في مناخات أجنبية غير مجرّبة، من دون بعض الأسباب القوية للاستمرار حيث الصعوبة في المكان الذي هم فيه، أو الأمل ببعض الحسنات الكبيرة في المكان الذي يتجهون إليه.

لكن لجعل الفكرة أكثر عموميةً وأقل تقطعاً بوجهات النظر الجزئية للهجرة، دعونا نأخذ الأرض بكاملها، بدلاً من رقعة واحدة، ولنفترض أن القيود أمام السكان قد أُزيلت عالمياً. إذا كانت الموارد التي تقدمها الأرض للإنسان تتزايد كل خمس وعشرين سنة بكمية تساوي ما ينتجه العالم كله راهناً، سيتيح هذا لقوة الإنتاج على الأرض أن تكون لا محدودة بشكل مطلق، وسيكون معدل الزيادة أكبر بكثير من أن نتخيله إلى درجة لا يمكن لجهد إنساني أن يحققه.

بأخذ تعداد سكان العالم ضمن أي رقم، ألف مليون، على سبيل المثال، سيتزايد النوع البشري بمعدل ـــ 1,2,4,8,16,32,64,128,256,512, إلخ. والموارد حسب التالي ـــ

1,2,3,4,5,6,7,8,9,10 الخ. في قرنين وربع من الزمن، ستكون نسبة تعداد السكان أمام موارد العيش 512 لـ 10: وفي ثلاثة قرون: 4096 لـ 13، وفي ألفي سنة سيكون الفارق غير قابل للحساب، على الرغم من أن الإنتاج في ذلك الوقت سيكون قد ارتفع بدرجة كبيرة.

لا توجد أية حدود من أي نوع على نتاج الأرض، فهي قد تزداد إلى الأبد وتكون أكبر من أي كمية محددة. لكن مع ذلك، تبقى قوة تعداد السكان قوة ذات نظام أعلى، يمكن للزيادة في النوع البشري أن تبقى مساوية في القياس لزيادة الموارد فقط عبر العملية المستمرة لقانون الحاجة (الضرورة) القوي الذي يعمل كابحاً للقوة الأكبر.

يجب أن تبقى نتائج هذا الكبح الآن مأخوذةً في الاعتبار.

يبدو الموضوع بسيطاً بين النباتات والحيوانات. إنها مسيّرة كلها بالغريزة القوية لتزايد أنواعها، ولا يعيق هذه الغريزة تفكير أوشكوك حول ما سيقدم لذرياتها. وبالتالي حيث توجد الحرية، تُمارَس قوة الزيادة، وتُكبَح التأثيرات المفرطة في ما بعد برغبة الحصول على حيّز وغذاء، الذي هو شائع لدى الحيوانات والنباتات، وبين الحيوانات بتحولها إلى فرائس لكائنات أخرى.

إن تأثيرات هذا الكبح على الإنسان هي أكثر تعقيداً. فهو مسيّرٌ لزيادة نوعه بغريزة متساوية بالقوة، يتدخل العقل في سيره ويسأله إن كان لن يأتي بكائنات إلى هذا العالم الذي لن يستطيع فيه تأمين موارد العيش. في حالة من التكافؤ، سيكون هذا سؤالاً بسيطاً. في حالة المجتمع الحالية، تحصل اعتبارات

أخرى.ـ ألن يحطّ ذلك من مستواه في الحياة؟ ألن يُخضِع نفسه لمصاعب أكبر مما يشعر به في الوقت الحاضر؟ ألن يكون مجبراً على الكدّ بشكل أقسى؟ وإذا كانت لديه عائلة كبيرة، هل ستمكّنه أقصى جهوده من دعم أفرادها؟ ألن يرى ذريته في حنق وأسى، متذمّرين من أجل خبز لا يستطيع تأمينه لهم؟ وألن يُجبر على الخضوع للحاجة المزعجة للتضحية باستقلاله، وأن يكون مجبراً على مد يده إلى الأعمال الخيرية من أجل الحصول على الدعم؟

تُحتَسَب هذه الاعتبارات من أجل أن تمنع، وهي تفعل ذلك بالفعل، عدداً كبيراً جداً في كل الأمم المتحضرة من تحقيق أمر الطبيعة بالارتباط المبكر بامرأة واحدة. وهذا القيد يتسبب، بالضرورة غالباً، رغم أنه ليس كذلك بالمطلق، في إنتاج الرذيلة. لكن في كل المجتمعات، حتى تلك الأكثر فساداً، فإن النزعة لارتباط عفيف قوية إلى درجة أنه ثمة جهد متواصل باتجاه تزايد السكان. هذا الجهد الدؤوب يفضي، بثبات، إلى إخضاع الطبقات الأدنى في المجتمع للفاقة ويمنع أي تحسّن دائم في وضعها.

هكذا تبدو الطريقة التي تُنتَج فيها هذه التأثيرات. سوف نفترض أن وسائل العيش في أي بلد مساوية للدعم الهيّن المتوفر لسكانها. الجهد المتواصل باتجاه عدد السكان، الذي وُجد أنه ينشط حتى في أشد المجتمعات فساداً، يزيد عدد السكان قبل أن تزداد موارد العيش. وبالتالي فإن الطعام الذي كان من قبل يدعم سبع ملايين نسمة، أصبح الآن مقسّماً على سبع ملايين

ونصف أو ثمانية ملايين. وعلى هذا فإن على الفقراء أن يعيشوا بشكل أشد سوءاً، والكثير منهم سيعودون إلى فاقة شديدة. عدد العمال أيضاً سيكون أكبر من حصة العمل المتاحة في السوق، وسعر العمل لا بدّ أن يتجه للانحدار، بينما ستتجه أسعار المؤن للارتفاع. وبالتالي فإنه على العامل أن يكدّ أكثر ليكسب ما كان يكسبه من قبل. خلال موسم الفاقة هذا، يكون التروّي أمام الزواج، وصعوبة تربية الأسرة كبيرين إلى درجة أن تعداد السكان هو في حالة من السكون. وفي الوقت ذاته الذي يقوم فيه رخص العمل، كثرة العمال، وضرورة إيجاد صناعة متنامية بينهم، بتشجيع المزارعين على توظيف المزيد من العمل على أرضهم، لتقليب التربة وتجديدها، ولتسميد وتحسين أكثر اكتمالاً من مجرد كونها الآن أرضاً محروثة، إلى أن تصير موارد العيش مساوية بالمطلق وفي ذات النسبة أمام عدد السكان كما في الفترة التي بدأنا منها. إن وضع العمل سيكون حينها مريحاً على نحو مقبول، والقيود على السكان ستخفّ إلى درجة ما، وستتكرر الحركات الرجعية والتقدمية نفسها في ما يتعلق بالسعادة.

لن يلاحظ هذا التقلّب المراقبون السطحيون، بل إنه سيكون صعباً حساب فتراته حتى على ألمع العقول وأشدّها إدراكاً. لكن في كل الأمم القديمة يوجد شيء من التذبذب، على الرغم من أنه جراء عدة أسباب مستعرضة، وأقل وضوحاً، وبأسلوب غير منتظم أكثر مما قد وصفته، لا يستطيع أي شخص متأمل أن يفكر في الموضوع الذي يشكّ به كثيراً.

تحدث أسباب كثيرة تجعل من هذا التقلب أقل وضوحاً، وأقل إثباتاً وإقراراً بالتجربة مما يمكن توقعه طبيعياً.

أحد الأسباب الرئيسة هو أن تاريخ الإنسانية الذي نملكه هو تاريخ الطبقات العليا فقط. ليس لدينا سوى توصيفات قليلة من الأساليب والعادات التي يمكن الاعتماد عليها لدى ذلك الجزء من البشر، حيث تحدث تلك الحركات الرجعية والتقدمية. إن تاريخاً مُرضياً من هذا النوع، لشعبٍ واحدٍ، وفترة واحدة، سيتطلب الانتباه الدقيق والدائم من العقل المراقب خلال حياة طويلة. ستكون بعض قضايا البحث، إلى أي نسبة من البالغين كانت نسبة الزيجات، إلى أية درجة سادت العادات السيئة كعقابيل للقيود على الزواج، ماذا كانت نسبة الوفيات المقارنة بين الأطفال في أشد مناطق المجتمع عوزاً وأولئك الذين عاشوا في ظروف أكثر يُسراً، وما هي التغيرات في سعر أجور العمل، وما هي التغيرات التي لوحظت لدى الطبقات الدنيا في المجتمع من ناحية اليُسر والسعادة، في أوقات مختلفة خلال فترة زمنية محددة.

يتجه تاريخ كهذا بشكل كبير نحو شرح الأسلوب الذي يعمل به الكبح على السكان بشكل مستمر. وقد يبرهن ربما على وجود الحركات الرجعية والتقدمية المذكورة، مع أنه يجب بالضرورة معاملة أوقات تذبذباتها كشاذة، أو غير منتظمة، جراء تفاعل العديد من الأسباب المعيقة، مثل إدخال صناعات جديدة أو فشل ذلك، روح المغامرة الزراعية السائدة الأكبر أو الأدنى، سنوات الوفرة، أو سنوات القحط، الحروب والأوبئة، قوانين الفقراء، ابتكار عمليات لتخفيض العمل دون قياس حجم السوق

المتناسب للسلعة، و، خصوصاً، الفارق بين سعر العمل المُعلن والسعر الحقيقي، ظرفٌ ساهم أكثر من غيره ربما في إخفاء هذا التقلب في المشهد العام.

من النادر جداً أن ينخفض السعر الاسمي للعمل عالمياً، لكننا نعرف جيداً أنه يبقى هو ذاته بشكل متكرر، بينما الأسعار الاسمية للمؤن تتصاعد بشكل تدريجي. هذا، في الحقيقة، هبوط حقيقي في سعر العمل، وخلال هذه الفترة فإن وضع الدرجات الأدنى للمجتمع ستصبح، لا بد، أسوأ وأسوأ. لكن المزارعين والرأسماليين يصبحون أكثر ثراء بسبب هذا الرخص في أسعار العمل. تمكنهم رؤوس الأموال المتزايدة هذه من توظيف عدد أكبر من الرجال. قد يكون العمل بالتالي وافراً، وسعر العمل بالنتيجة قد يرتفع. لكن حاجة الحرية في سوق العمل، التي تحدث، بصورة أكثر أوأقل في كل المجتمعات، إما بسبب قوانين الأبرشية أو جراء السبب الأكثر عمومية في سهولة الجمع بين الأغنياء، وصعوبته بين الفقراء، يعمل لمنع ارتفاع سعر العمل في الفترة الطبيعية، ويبقيه منخفضاً أطول لبعض الوقت، ربما إلى سنةٍ من القحط، حيث يكون التذمر عالياً والحاجة أوضح من أن تقاوم.

وهكذا أخفي السبب الحقيقي لتحسن سعر العمل، ويفضل الأغنياء أن يمنحوه كفعل تعاطف ومساندة للفقراء، بالنظر إلى سنة القحط، ثم عندما تعود الوفرة، ينغمسون في أشد حالات التبرم لا عقلانية، إلى درجة ألا تهبط الأسعار ثانيةً، عندما يريهم اعتراض بسيط أنه كان من المفترض أن ترتفع قبل ذلك لكن بمؤامرة مجحفةٍ هم أحاكوها.

لكن برغم أن الأغنياء يساهمون مراراً عبر توافقات ظالمة في إطالة فصل العوز بين الفقراء، فإنه لا يمكن لنمطٍ ممكنٍ من المجتمع أن يمنع فعل الشقاء الواقع على جزء كبير من البشر إن كانت حالة من اللامساواة، وعلى الجميع، إذا كان الجميع متساوين.

بالنسبة لي، تبدو النظرية التي تعتمد عليها حقيقة هذه الحال واضحة جداً إلى درجة أشعر بالضياع لأحزر أي جزء منها يمكن إنكاره.

إن فرضية أنه لا يمكن أن يزداد عدد السكان من دون وسائل العيش هي جليّةٌ حتى أنها لا تحتاج إلى توضيح.

يزداد عدد السكان بثبات حيث توجد موارد العيش الأساسية، هذا ما يثبته بشكل كبير تاريخ أي شعب وُجد في هذا العالم من قبل.

أما أنه لا يمكن الحدّ من القوة الهائلة للسكان دون إنتاج البؤس أو الرذيلة، فإن الحصة الكبيرة لهذه المكونات المريرة في كأس الحياة الإنسانية واستمرارية المسببات الفيزيولوجية التي يبدو أنها قامت بإنتاجها تحمل كذلك بينةً مقنعة.

لكن، من أجل التحقق بشكل أكمل من صلاحية هذه الفرضيات الثلاث، دعونا نختبر الحالات المختلفة التي عُرف عن الإنسان التواجد فيها. حتى المراجعة المتعجلة ستكون، كما أظن، كافية لإقناعنا أن هذه الفرضيات هي حقائق مثبتة لا جدال فيها.

الفصل الثالث

مراجعة موجزة للحالة الوحشية أو الصيديّة - حالة الرعي، أو قبيلة البرابرة التي اجتاحت الامبراطورية الرومانية - تفوق قوة السكان على وسائل العيش - سبب تيار الهجرة الشمالية العظيمة.

في أشد الحالات الإنسانية قسوةً، حيث يكون الصيد هو المجال الرئيس، والطريقة الوحيدة للحصول على الطعام، وتكون وسائل العيش موزعة على قطاع كبير من الأرض، لا بد أن يكون تعداد السكان المقارن ضئيلاً بالضرورة. لقد قيل إن العاطفة بين الجنسين هي أقل اتقاداً بين الهنود الأمريكيون الشماليين منها بين أي عرق إنساني آخر. لكن، على الرغم من هذا الفتور، فإن الجهد تجاه عدد السكان، حتى لدى هذا الشعب، يبدو دائماً أكبر من الوسائل التي تدعمه. يظهر هذا من التزايد المقارن لعدد السكان الذي يحصل حيث تستقر أي من هذه القبائل في مكان خصب ولاكتساب المعيشة من مصادر مثمرة أكثر من الصيد، وقد لوحظ بشكل متكرر أنه لدى اتخاذ عائلة هندية موقع استيطان قرب أي مستوطنة أوروبية

وتأقلمها مع نمط حياة أسهل وأكثر تحضراً، أن امرأة واحدة تربي خمسة أطفال، أو ستة أو أكثر، على الرغم من أنه في المرحلة البدائية، من النادر أن يصل أكثر من واحد أو اثنين إلى مرحلة النضوج. ولوحظ الأمر ذاته لدى شعب الهوتنتوت (Hottentots) قرب الرأس الأخضر. تثبت هذه الحقائق قوة عدد السكان الأكبر قياساً إلى موارد العيش في أمم الصيادين، وأن هذه القوة تظهر نفسها دائماً في اللحظة التي تستطيع التحرك فيها بحرية.

يبقى أن نبحث في إمكانية الحد من هذه القوة، وإبقاء تأثيراتها مساوية لموارد العيش، دون الوقوع في الرذيلة أوالبؤس.

الهنود الأمركيون الشماليون، باعتبارهم شعباً، لا يمكن أن نصفهم بأنهم أحرار ومتساوون. ففي كل التقارير التي لدينا عنهم، وفي الواقع، عن أكثر الأمم البدائية، تُمثّل النساء في حالة عبودية للرجال على نحوٍ أكبر بكثير من عبودية الفقراء للأغنياء في الدول المتحضرة. يبدو نصف الأمة أنه يعمل مثل سخرة (Helots) للنصف الآخر، ويقع البؤس الذي يحدّ من تزايد السكان، بشكل رئيس، كما يجب أن يكون دائماً، على ذلك الجزء الأدنى في سلم المجتمع. إن طفولة الإنسان في الحالة الأبسط تتطلب اهتماماً ملحوظاً، لكن النساء لا يستطعن تقديم هذا الاهتمام الضروري متعللات بإشكالات ومصاعب تغيير المكان المتكرر والمشاقّ الدائمة والمتعبة لاستقبال أسيادهن الطغاة. إن هذه الجهود الشاقة، أحياناً خلال حملهنّ أو وجود أطفال على

ظهورهنّ، يجب أن تسبب حالات إجهاض متكررة، وتمنع أغلب الأطفال من الوصول إلى مرحلة البلوغ. يمكن أن تضيف إلى هذه المصاعب لدى النساء، الحرب المستمرة التي تسود بين البدائيين، والحاجة التي تجعلهن يكدحن لحماية أهلهنّ المتقدمين والعجز، وبالتالي انتهاك المشاعر الأولى للطبيعة، ولن تبدو الصورة نقية من لطخة البؤس. في تقدير سعادة أمة بدائية، يجب علينا ألا نثبت نظرنا على المحارب في أوج شبابه فقط: إنه واحد من مئة: إنه السيد، رجل ثري، كانت الفرص لصالحه وقد أخفقت جهود كثيرة بينما كانت هذه الثروة تُنتج، والذي ستقيه عبقريته الحارسة من الأخطار التي أحاطت به وهو يترعرع من الطفولة إلى الرجولة. تبدو نقاط المقارنة الحقيقية بين أمّتين في المراتب التي تبدو كلّ فيها أقرب إلى أن تكون مماثلة لدى الأخرى. وفي إطار هذه الرؤية، عليّ أن أقارن المحاربين في أوج حياتهم مع السادة، والنسوة، والأطفال، وكبار السن، مع الطبقات الدنيا في المجتمع في الدول المتحضرة.

ربما لن نستنتج، بشكل مقبول، من هذه المراجعة القصيرة، أو من التوصيفات التي أشرنا إليها في أمم الصيادين، أن عدد السكان لديها ضئيل بسبب نقص الطعام، وأن هذا العدد سيزداد مباشرةً لو أن الطعام توفر أكثر، وأنه، بوضع الرذيلة خارج المسألة بين البدائيين، فإن البؤس هو القيد الذي يكبح قوة السكان العليا ويبقي نتائجها مساوية لوسائل العيش الأساسية. تخبرنا التجربة والملاحظة الدقيقة أن هذا القيد، مع

القليل من الاستثناءات المحلية والمؤقتة، يعمل الآن بثبات في جميع الأمم البدائية، وتشير النظرية إلى أنه قد عمل ربما بقوة مماثلة تقريباً قبل ألف سنة مضت، وأنه لن يكون أكبر بكثير بعد ألف سنة من الآن.

من الأساليب والعادات التي تسود بين أمم الرعاة، الحالة التالية للبشرية، فإننا في الواقع أكثر جهلاً للحالة البدائية. لكن هذه الأمم لم تستطع أن تنجو من من البؤس العام الذي نشأ من الحاجة إلى أساسيات العيش. وتقدم أوروبا وكل الدول ذات المناخ الأكثر اعتدالاً في العالم شهادة كبيرة. إن الحاجة هي التي دفعت الرعاة السيزيين من مناطق صيدهم الأصلية، مثل الكثير من الذئاب المتضورة جوعاً في البحث عن فريسة. خلال الحركة المدفوعة بهذا السبب القوي، بدت سحب البرابرة تتجمع من جميع نقاط نصف الكرة الأرضية الشمالي. جامعة الظلام والرعب خلال سيرها، فإن الأجساد المحتشدة قد حجبت شمس إيطاليا وأغرقت العالم برمته في ليل شامل. يمكن اقتفاء السبب البسيط لهذه التأثيرات الهائلة، التي لوحظت بعمق في بقاع الأرض الأكثر اعتدالاً، إلى تفوق قوة السكان على موارد العيش.

معروفٌ تماماً أن الدولة التي تعتمد على المراعي لا تستطيع أن تدعم الكثير من السكان كبلد زراعي، لكن ما يجعل أمم الرعاة كبيرة جداً هي القوة التي تمتلكها في التحرك مع بعضها والضرورة التي تحسّ بها عبر ممارسة هذه القوة في البحث عن مراعٍ جديدة لقطعانها. القبيلة التي كانت غنية بالقطعان

امتلكت وفرة كبيرة من الطعام. وفي أوقات الضرورة يمكن استهلاك المخزونات الأصلية حتى. عاشت النساء براحة أكبر مما كنَّ عليه في أمم الصيادين. وربما شعر الرجال المتسلحون بتوحيد قوتهم والثقة في إيجاد مراعٍ لقطعانهم عبر تغيير المكان ببعض المخاوف في إعالة العائلة. وقد أنتجت هذه الأسباب المجتمعة لاحقاً تأثيرها الطبيعي الثابت، زيادة سكانية واسعة. صار بهذا من الضروري تغيير المكان على نحوٍ أكثر سرعة وتكراراً. وبهذا تم احتلال أرض أكبر وأكثر انتشاراً من آنٍ إلى آخر. تمددت أرض قاحلة حولهم. ضيّقت الحاجة على الأفراد الأقل ثروة من المجتمع، و، تالياً، كانت استحالة تغذية عدد كهذا أوضح من أن تقاوم. أُبعِد الأبناء خارج العائلة وأُمروا باكتشاف مناطق جديدة والحصول على أمكنة استقرار أفضل بقوة سيوفهم. "العالم كله أمامهم ليختاروا". كان هؤلاء المغامرون الشجعان خصوماً كباراً محتملين لكل من عارضهم مستائين من الفاقة الحالية، ومفعمين بأمل إمكانات أفضل، وتحركهم روح المغامرة الجريئة. لم يكن السكان المسالمون في الأراضي التي أسرعوا إليها قادرين على مقاومة طاقة الرجال الذين يتصرفون بتأثير مثل هذه الدوافع القوية. وعندما كانوا يقعون في قتال مع أيّة قبائل تشبههم، كان النزاع صراع وجود، وكانوا يقاتلون بشجاعة يائسة، مستلهمين إباءهم من فكرة أن الموت هو عقاب الهزيمة والحياة هي جائزة النصر.

لا بـد في هكـذا نزاعـات بدائيـة أن تفنـى قبائـل عديـدة بالكامـل. ربمـا، فـني بعـضها بـسبب الـصعوبات والمجاعـة. أمـا القبائل الأخـرى الـتي قادتهـا نجمتهـا الدالـة باتجاه أكـثر سـعادة، فقـد أصـبحت قبائـل عظيمـة وقويـة، و، بـدورها أرسـلت مغـامرين جدداً للبحـث عـن المزيـد مـن الأمـكنـة الأكـثر خـصباً. إن التبديـد المذهل للحيـاة الإنـسانية الـذي سـببه هـذا الـصراع الـدائم مـن أجـل المكان والطعام كان أكبر مما قدمتـه قـوة الـسكان الـكبيرة، ولعـب دوراً متحـرراً مـن عـادة الهجـرة المتاحـة إلى درجـة مـا. لقـد تزايدت القبائـل الـتي هـاجرت نحـو الجنـوب، علـى الـرغم مـن أنهـا فازت بهذه المناطق الأكثر خصوبة عبر معارك مستمرة، في العدد والقـوة، بـسبب زيـادة مـوارد العـيش. إلى أن أصـبحت المنطقـة بأكملـها، بعـد فـترة، مـن حـدود الـصين إلى شـواطئ البلطيـق، مأهولـة بعـرق متنـوع مـن البرابـرة وشـجعان وأقويـاء ومغـامرين، تعـودوا علـى مواجهـة المـصاعب، وتـسرّهـم الحـرب. حافظـت بعـض القبائل على استقلالها. جمع بعضها الآخر نفسه تحت معايير زعيم بربري قادهـا إلى نصر بعد آخر، ومـا كـان يعـدّ ذا أهميـة أكـبر، بالنـسبة للمنـاطق الـتي كانـت تفـيض بالـذرة والخمـر والزيـت، المطلوب تحقيقـه منـذ وقـت طويـل، والمكافـأة الـكبيرة لأعمـالهم. ربمـا قاتـل ألاريـك (Alaric) وأتـيلا (Attila) وجنكـيـز خـان (Zingis Khan) والقـادة الـذين حـولهم مـن أجـل المجـد، ومـن أجـل شـهرة الفتوحـات التوسـعية، لكـن الـسبب الحقيقـي الـذي أطلـق تيـار الهجـرة الـشمالية العظيمـة، وظـل يـدفعها إلى أن وصـلت في أوقـات

مختلفة إلى الصين وفارس وإيطاليا وحتى مصر، هو ندرة الطعام، فقد تزايد السكان إلى مستوى فاق وسائل العيش المتوفرة.

لا يمكن لعدد السكان المطلق في أي فترة زمنية، بالنسبة إلى مساحة الأرض، أن يكون كبيراً، بسبب الطبيعة القاحلة لبعض المناطق التي احتُلت، لكن هناك يبدو أنه وجد التكاثر الأسرع للبشر، وكما حصدت الحرب أو المجاعة بسرعة أعداداً منهم، قام آخرون منهم بأعداد كبيرة بتعويض مكانهم. ربما لم يُحدَّد تزايد السكان بين هؤلاء البرابرة الأشداء وقصيري النظر، كما في الدول الحديثة، مخافة صعوبات مستقبلية. إن الأمل المهيمن بتحسين وضعهم عبر تغيير المكان، والتوقع المستمر للنهب، والقدرة حتى، عند الشدّة، على بيع أطفالهم كعبيد، مضافاً إلى اللامبالاة الطبيعية للشخصية البربرية. تواطأ كل هذا ليزيد عدد السكان الذي استمرت بعد ذلك المجاعة والحرب في تحديده.

حيثما يوجد عدم تكافؤ في الأوضاع، وقد حدث هذا بين مجتمعات الرعاة لاحقاً، فإن الفاقة الناتجة عن ندرة الموارد بأقسى أشكالها ستصيب بقسوة الأفراد الأقل حظاً في الجتمع. هذه الفاقة التي لا بد أن تشعر بها النساء أيضاً، المعرّضات بشكل متكرر للسلب في غياب أزواجهن، والخاضعات لخيبات مستمرة في عودتهم المتوقعة.

لكن من دون المعرفة الكافية للتاريخ الدقيق والتفصيلي لهذه الشعوب، توضح بدقة أي جزء من المجتمع وقع عليه، بشكل

أساسي، شظف الحاجة إلى الطعام، وإلى أي درجة كان ذلك محسوساً بشكل عام، أعتقد أنه من المنصف أن نقول، من جميع الروايات التي لدينا عن مجتمعات الرعاة، إن عدد السكان قد ازداد بينهم دائماً عندما، بسبب الهجرة أو أي سبب آخر، كانت موارد العيش تزداد، وتمَّ الحد من زيادة عدد السكان، حيث أبقى البؤس والرذيلة العدد مكافئاً لوسائل العيش.

لهذا، وبشكل مستقل عن أي عادات فاسدة متعلقة بالنساء قد تكون متفشية بينهن، التي تعمل دائماً كعامل يحد من العدد، كما أعتقد، يجب الاعتراف بأن ارتكاب الحرب رذيلة، ونتيجتها البؤس، ولا أحد يمكنه أن يشك ببؤس الحاجة إلى الطعام.

الفصل الرابع

حالة الأمم المتحضرة ـ احتمالية أن تكون أوروبا الآن ماهولة بعدد أكبر مما كان في زمن يوليوس قيصر ـ المعيار الأفضل لعدد السكان ـ خطأ ممكن لدى هيوم في واحد من معاييره التي يقترحها في تقييم عدد السكان ـ ازدياد بطيء لعدد السكان في الزمن الراهن في أغلب دول أوروبا ـ الحدّان الرئيسان لعدد السكان ـ العائق المانع الأول الذي تم اختباره بالنسبة إلى إنكلترا.

في دراسة الحالة التالية للجنس البشري وعلاقتها بالقضية المطروحة أمامنا؛ الحالة المختلطة للرّعي والفلاحة، التي بقيت فيها كل الأمم المتحضرة مع بعض التفاوت في النسب، فإن ما نراه يومياً حولنا سيساعدنا في بحثنا، بالتجربة الواقعية، والوقائع التي يلاحظها الجميع.

مع وجود مبالغات من بعض المؤرخين الأقدمين، فإنه لا يمكن أن يبقى في عقل أي إنسان مفكر أدنى شك في أن عدد السكان في الدول الرئيسة لأوروبا، فرنسا وإنكلترا وألمانيا وروسيا وبولندا والسويد والدنمارك، هو أكبر بكثير مما كان عليه في الأزمنة السابقة. السبب الواضح لهذه المبالغات هو العنصر الكبير الذي يجب حتى على دولة ذات عدد سكان قليل أن تمتلكه، خلال تجمعها مع بعضها والتحرك بشكل فوري بحثاً

عن أمكنة عيش جديدة. إذا ما أضيف إلى هذا المظهر الهائل تتالٍ من الهجرات المشابهة في فترات محددة، لن نتفاجأ من مخاوف أمم الجنوب المتهيّبة التي صورت الشمال كمنطقة مكتظة بالبشر. تمكننا نظرة أقرب وأكثر عدلاً في الوقت الراهن من ملاحظة أن الاستنتاج كان مجرداً كما لو أن شخصاً في هذا البلد، تراه دائماً على الطريق يقود قطيعه من ويلز والشمال، ويتوصل مباشرةً إلى نتيجة أن هذه الأراضي هي الأكثر إنتاجية في المملكة.

إن السبب في أن الجزء الأعظم من أوروبا مأهول الآن أكثر مما كان في الأزمنة السابقة، هو أن الصناعة التي يعمل فيها السكان قد جعلت هذه الدول تنتج كمية أكبر من موارد العيش. لأنني حين أتصور أن من الممكن طرح الموضوع كموقف غير قابل للنقض، وأنه، إذا أخذنا مساحة كافية من الأرض لنضع فيها السلع المعدة للتصدير والسلع المستوردة، وإتاحة بعض التنوع في انتشار الرفاهية، أو العادات غير المسرفة، إلى درجة أن يسهم السكان باستمرار بنسبة منتظمة من الطعام الذي أُعِدت الأرض لتنتجه. فإن في الجدل المتعلق بكثافة السكان في الأمم القديمة والحديثة، يمكن التأكيد بوضوح أن معدل الإنتاج في البلدان موضوع البحث، إذا أُخِذت مجتمعةً، هو الآن أكبر مما كان عليه أيام يوليوس قيصر، وسيُبَتّ في هذا الجدال فوراً.

عندما نكون متأكدين من أن الصين هي البلد الأكثر خصباً في العالم، وأن كل أراضيها قابلة تقريباً للحراثة، وأن

قسماً كبيراً منها ينتج محصولين في السنة، بل وأكثر من هذا، وأن الناس يعيشون بشكل مقتصد جداً، فإننا قد نستنتج بيقين أن عدد السكان لا بد أنه ضخم، دون أن نشغل أنفسنا بالبحث في الطبقات الدنيا والتشجيع على حالات الزواج المبكر. لكن هذه التساؤلات ذات الأهمية القصوى، والتاريخ الدقيق لعادات الطبقات الصينية الدنيا ستكون عظيمة الفائدة في التحقق من الأسلوب الذي كانت تعمل به الضوابط لكبح زيادة عدد السكان؛ ماهي الآثام، وما هي العوائق التي تعيق زيادة الأعداد فوق قدرة الأرض على توفير موارد العيش.

في مبحثه عن الكثافة السكانية في الأمم القديمة والحديثة، لا يبدو هيوم، كما يقول، عندما يمزج التحقيق المتعلق بالأسباب بالتحقيق المتعلق بالحقائق، أنه يرى بفهمه الاعتيادي كم يمكن للقليل من الأسباب أن تلمع لتمكّنه من تكوين أي حكم بشأن التعداد الواقعي للسكان في الأمم القديمة. إذا كان ممكناً استنتاج أي شيء منها، فسيكون ربما عكس ما يستنتجه هيوم مباشرةً، مع أنني أتكلم بالتأكيد بقدر كبير من الاحتشام عن مخالفتي لشخص هو الأقل انخداعاً بالمظاهر السطحية في هذه الموضوعات بين الآخرين. إذا وجدت أن التشجيعات على بناء أسرة كانت كبيرة في فترة محددة من التاريخ القديم، وأن حالات الزواج المبكر كانت سائدة، وأن القلة من الرجال هم من ظلوا عازبين، فإن عليّ الاستنتاج متأكداً أن عدد السكان تزايد بسرعة، لكن ذلك بالتأكيد لم يكن

يعني أن عدد السكان كان في الواقع كبيراً جداً، لكنه، في الحقيقة، كان على العكس، كان العدد ضئيلاً وكان هناك مكان وطعام لعدد أكبر حتى. من جهة أخرى، إذا وجدت أنه في هذه الفترة كانت الصعوبات التي تواجه العائلة كبيرة جداً، وأنه، بالتالي حصل القليل من حالات الزواج المبكر، وأن عدداً أكبر من الجنسين ظلّ عازباً، فسأستنتج متأكداً أن عدد السكان لم يكن يتزايد، وأن ذلك ربما، لأن عدد السكان أكبر بالمقارنة مع خصوبة الأرض ونادراً ما وُجد مكان وطعام لعدد أكبر، يجيز عدد الخدم والخادمات والأشخاص الذين يبقون من دون زواج في الدول الحديثة، للسيد هيوم أن يقيمه حجةً على عدد سكان تلك البلدان. عليّ أن أستخلص استنتاجاً مخالفاً وأن أعدّ ذلك حجة على امتلائهم، على الرغم من أن هذا الاستنتاج غير أكيد، لأنه ثمة العديد من الدول المسكونة بعدد ضئيل ومع ذلك عدد سكانها ثابت. لذلك، للتكلم، بشكل صائب، يمكن القول سيمكننا عدد الأفراد غير المتزوجين بالنسبة للعدد الكامل، المتواجد في فترات مختلفة، في الدول ذاتها أو المختلفة من الحكم على ما إذا كان عدد السكان في هذه الفترات يتزايد، ثابت، أو يتناقص، لكنه لن يشكل معياراً نستطيع من خلاله تحديد عدد السكان الحقيقي.

بيد أنه ثمة ظرف لوحظ في معظم الروايات التي لدينا عن الصين، إلى درجة يبدو من الصعب أن يتوافق مع هذا الاستدلال. لقد قيل إن الزيجات المبكرة تسود بشكل عام جداً عبر كل

طبقات الصينيين. لكن الدكتور آدم سميث يفترض أن عدد السكان في الصين ثابت. يبدو أن هذين الظرفين غير قابلين للتوافق. ولا يبدو من الممكن إلى حدٍّ كبير أن يزداد عدد سكان الصين سريعاً. فقد زُرِع كل آكر من الأرض حيث لا يمكننا تصديق أنه توجد أية إضافة سنوية كبيرة على معدل الإنتاج. والواقع، ربما، أنه لا يمكننا التأكد بشكل وافٍ من حقيقة شمولية الزواج المبكر. إذا ما افترضنا صحة ذلك، فإن السبيل الوحيد لتبرير العُسر، حسب معرفتنا المتوفرة حول هذا الموضوع، يبدو أنه سيكون عدد السكان الفائض، الذي سببه بالضرورة انتشار الزواج المبكر، الذي لا بد من كبحه بالمجاعات العارضة، وبعادة التخلي عن الأطفال التي ربما كانت، في أوقات الفاقة، أكثر شيوعاً مما عُرف سابقاً لدى الأوروبيين. وفي ما يتعلق بهذه الممارسة الهمجية، فإنه من الصعب تجنّب ملاحظة، أنه لا يمكن أن يكون هناك دليل أقوى على الشدّة التي شعر بها الإنسان في حاجته إلى الطعام، أكثر من وجود تلك العادة التي تنتهك المبدأ الأكثر طبيعية للقلب الإنساني. يبدو أنه كان أمراً شائعاً جداً بين معظم الأمم القديمة، وغالباً ما أدى ذلك إلى زيادة عدد السكان.

في دراسة الدول الرئيسة في أوروبا، سوف نجد أنه على الرغم من أنها ازدادت في عدد السكان بشكل كبير جداً مقارنة بوضعها أيام كانت مجتمعات رعاة، إلا أن نموّها حالياً بطيء، وبدلاً من مضاعفة أعدادها كل خمس وعشرين سنة،

فإنها تتطلب ثلاثمئة أو أربعمئة سنة، أو أكثر، لتحقيق ذلك. بعضها، في الواقع، عدد سكانها ثابت تماماً، وعدد سكان بعضها الآخر يتراجع. لا يمكن إحالة هذا النمو البطيء في عدد السكان إلى خمول العاطفة بين الجنسين. لدينا سبب كافٍ للاعتقاد بأن وجود هذا الميل الطبيعي لا يزال في نشاط غير متناقص. لماذا لا تبدو نتائجه إذاً في تزايد سريع للجنس البشري؟ إن نظرة قريبة لحالة أي مجتمع في أية دولة في أوروبا، والتي تدلّ على الجميع بشكل متكافئ، ستمكننا من الإجابة على هذا السؤال، والقول إن تصوّر الصعوبات الحاضرة في إنشاء الأسرة تقوم بدور عائق سائد، والشدائد الحقيقية لدى بعض الطبقات الأدنى، التي تعجز بسببها عن توفير الطعام والاهتمام المناسبين لأطفالها، تعمل كضوابط إيجابية للازدياد الطبيعي لعدد السكان.

يمكن أن نأخذ إنكلترا، كواحدة من أكثر الدول الأوروبية ازدهاراً، كمثال مناسب، ويمكن للملاحظات المأخوذة أن تنطبق، مع تعديل بسيط، على أية دولة يزداد فيها عدد السكان ببطء.

يبدو أن المانع الوقائي يعمل بالدرجة ذاتها لدى جميع طبقات المجتمع في إنكلترا. ثمة بعض الرجال، حتى في الطبقة العليا، يمتنعون عن الزواج بسبب فكرة النفقات التي سيدفعونها، والمتع المتخيلة التي سيحرمون أنفسهم منها، بافتراض امتلاكهم عائلة. هذه الاعتبارات سخيفة بالتأكيد، لكن التصوّر الوقائي عند

هذا النوع لديه اعتراضات أكبر أهمية بكثير لهذا التروي كلما اتجهنا صوب الطبقات الدنيا.

لا بدّ لرجل ذو تعليم ليبرالي، صاحب دخل يكفيه فقط لتمكينه من الارتباط بفئة السادة، أن يشعر بالتأكيد أنه إذا تزوج وصار لديه عائلة فإنه سيغدو مجبراً، إذا ما اندمج في المجتمع، على أن يصنف نفسه ضمن فئة المزارعين المتوسطين والطبقة الأدنى من التجار. المرأة التي سيختارها رجل متعلم لا بد لها أن تكون قد نشأت في ذات البيئة والظروف التي نشأ هو فيها، وأن تكون معتادة على التواصل المعتاد في مجتمع مختلف تماماً عما ستنتهي إليه بزواجها. هل سيقبل رجل أن يضع من يحبّ في موضع متنافر، ربما، مع ذوقها وميولها؟ ألن يعدّ أغلب الناس هاتين الخطوتين أو الثلاث خطوات من الانحدار في المجتمع، بخاصةٍ في هذه الدورة من السلم، حيث تنتهي الثقافة ويبدأ الجهل، شراً معنوياً ومتخيلاً بل شر واقعي وجوهري؟ إذا كان على المجتمع أن يكون مرغوباً، فهذا يعني أنه يجب أن يكون مجتمعاً حراً ومتكافئاً وتبادليّاً، تُمنح فيه الفوائد وتُؤخذ، لا كما يجد الأجير لدى سيده أو الفقير لدى الغني.

تمنع هذه الاعتبارات، دون شك، عدداً كبيراً في هذه الشريحة من المجتمع من اتباع ميولهم في ارتباط مبكر. بينما يقوم آخرون، ممن تقودهم عاطفة أشد، أو قرارٌ أضعف، بخرق هذه القيود، وسيكون من الصعب بحقّ، إن لم يستطع إرضاء عاطفة مبهجة كالحب الشرعيّ، أحياناً، أكثر مما يفعل مقابله من

الشرور المتلازمة. لكنني أخشى أنه يجب الإقرار بأن العقابيل العامة لحالات زواج مثل هذه تُحسَب لتبرير هواجس المتعقّلين، لا كبحها.

يُحذَّر أبناء المزارعين والتجار ألا يتزوجوا، وعادةً ما يلتزمون بهذه النصيحة إلى أن يستقروا في عمل تجاري أو زراعي يمكنهم من إعالة عائلة. وهذه المناسبات قد لا تحصل، ربما، حتى بلوغهم مراحل متقدمة في حياتهم. نُدرة المزارع هي من الشكاوى العامة في إنكلترا. والمنافسة في جميع مجالات العمل كبيرة جداً حيث ليس ممكناً أن يكون الجميع ناجحين.

العامل الذي يكسب ثمانية عشر بنساً في اليوم ويعيش بدرجة من رغد العيش كرجل أعزب، سوف يتردد قليلاً قبل أن يقسم المبلغ الذي يبدو كافياً لواحد فقط على أربعة أو خمسة. سوف يضطر لعمل أصعب ورزق أصعب من أجل أن يعيش مع المرأة التي يحب، لكن عليه أن يكون مدركاً، إذا فكّر جيداً، أنه إذا امتلك عائلة كبيرة، وأي حظ سيئ، ودون أية درجة من الاقتصاد في الإنفاق فلا جهد ممكن لقوته اليدوية يستطيع أن يجنبه عناء الشعور المفجع لدى رؤية أطفاله يتضورون جوعاً، أو إهدار استقلاليته، ويضطر إلى أن يفنى من أجل إعالتهم. إن حب الاستقلالية هو، بالتأكيد، شعور لا يريد أحد أن يراه يُمحى من قلب الإنسان، على الرغم من أن القانون الأبرشي في إنكلترا، كما يجب الاعتراف، هو النظام الوحيد الذي يتعمد إضعاف هذا الشعور تدريجياً، ويمكن أن يستأصله في النهاية بالكامل.

أما الخدم الذين يعيشون مع عائلات السادة فإن لديهم قيوداً أشدّ ويصعب اختراقها عبر مغامرة الزواج. إنهم يمتلكون الضروريات، وحتى شيئاً من رفاهيات الحياة، بوفرة تماثل ما لدى أسيادهم تقريباً. إن عملهم أسهل وطعامهم أفضل مقارنة مع ما لدى طبقة العمال. تضعف قوة إدراكهم بتغيير أسيادهم إحساسهم بالاستقلالية، إذا ما شعروا بالإساءة. فإذا ما كانوا مرتاحين في حاضرهم، فما هي فرصهم في الزواج؟ دون معرفة أو رأس مال، للعمل في التجارة أو الزراعة، وغير معتادين، وبالتالي غير قادرين، على كسب رزقهم عبر العمل اليومي، سيبدو ملاذهم الوحيد حانة بائسة لا تقدم لهم، بالتأكيد، ملمحاً ساحراً متوقعاً لمساءات سعيدة في حياتهم اليومية. ولهذا يمتنع القسم الأعظم منهم بسبب نظرتهم غير السارة لوضعهم في المستقبل عن الزواج، ويقنعون أنفسهم بالبقاء حيث هم من دونه.

إذا كان هذا التوصيف لحال المجتمع في إنكلترا أقرب للحقيقة، ولا أعتقد أنه مبالغ فيه، فسوف يُتاح لهذا الضبط الوقائي لزيادة السكان في هذا البلد أن يعمل، ولو بقوة متنوعة، في كل طبقات المجتمع. ويمكن اعتبار الملاحظة ذاتها صحيحة في جميع الدول القديمة. وفي الحقيقة، فإن نتائج هذه القيود على الزواج جليّةٌ في الرذائل الناتجة تقريباً في كل جزء من العالم، رذائل تشرك الجنسين باستمرار في تعاسة لا مناص منها.

الفصل الخامس

العائق الثاني، أو الإيجابي لتزايد السكان كما هو مُختبر في إنكلترا ـ السبب الحقيقي وراء عدم تحسين المبلغ الهائل المجموع في إنكلترا لوضع الفقراء ـ النزعة القوية لقوانين دعم الفقراء لهزيمة غايتها ـ مقترحات تخفيف معاناة الفقراء- الاستحالة الحتمية، بحسب القوانين الثابتة للطبيعة، لإزالة ضغط الحاجة إلى الطعام بالكامل عن كاهل الطبقات الفقيرة في المجتمع- كل عوائق تزايد السكان قد تنقلب إلى بؤس أو رذيلة.

العائق الإيجابي لتزايد السكان، الذي أعني به العائق الذي يكبح زيادة قد بدأت بالأصل، يقتصر بشكل رئيس، مع أنه ربما ليس الأوحد، على المراتب الاجتماعية الدنيا.

هذا العائق ليس واضحاً للرأي العام كالآخر الذي ذكرته، ولأبرهن بوضوح قوته ومداه فسوف يتطلب هذا، ربما، معطيات أكثر مما نملك. لكنني أعتقد أن ذلك ملحوظ بشكل عام لدى أولئك الذين اطلعوا على سجلات الوفيات حيث أن عدد الأطفال الذين يموتون سنوياً، هم في أكثريتهم ينتمون إلى الشريحة التي يفترض بأفرادها أنهم غير قادرين على توفير الطعام والرعاية المناسبين لأطفالهم، الذين يتعرضون أحياناً للفاقة الشديدة والمضطرين، ربما، للعيش في مساكن غير صحية وأعمال شاقة.

لقد لوحظت هذه الوفيات لدى أطفال الفقراء باستمرار في جميع البلدات. إنها بالتأكيد لا تنتشر بالدرجة ذاتها في الريف، لكن الموضوع، إلى اليوم، لم يتلقَّ الاهتمام الكافي لتمكين أحد من القول إنه لم يعد هناك المزيد من حالات الموت لدى أطفال الفقراء، حتى في الريف، بالمقارنة مع أطفال الطبقات الوسطى أو الأعلى. يبدو صعباً، بحقّ، أن نفترض أن تكون زوجة عامل لديها ستة أطفال، والتي هي أحياناً في حاجة مطلقة للخبز، قادرةً دائماً على إعطائهم الطعام والاهتمام اللازمين لاستمرار حياتهم. ولن نجد أبناء وبنات الفلاحين ملائكة بلون الورد كما يوصفون في القصص الرومانسية. لا يمكن لمن يعيش كثيراً في الريف أن يخفق في ملاحظة أن أبناء العمال عرضة للتوقف عن النمو، ويتأخر بلوغه سن النضج. فالفتيان الذين تتوقع أن يكونوا في الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة من العمر، تجد أنهم عادةً، بعد التدقيق، في الثامنة عشرة أو التاسعة عشرة. والأولاد الذين يقودون المحاريث، وهو نشاط صحي بالتأكيد، فمن النادر جداً أن تلحظ أن لديهم بطة ساق: وضع لا يمكن أن يُعزى إلا إلى الحاجة للتغذية المناسبة أو الكافية.

لمعالجة الضائقات المتكررة للعامة، سُنَّت قوانين الفقراء في إنكلترا، لكن ما يُخشى منه، برغم أنها قد خففت من حدّة المحن الفردية، هو أنها نشرت الشر العام على نطاق أوسع وأكبر. إنه موضوع قد بدأ غالباً في محادثة وأشير إليه دائماً كأمر يحمل مفاجأة كبيرة أنه، على الرغم من المبلغ الكبير الذي يُجمَع

سنوياً للفقراء في إنكلترا، لا يزال ثمة الكثير من الفاقة بينهم. يظن بعضهم أن المال لا بدّ وأنه يُختلس، ويعتقد آخرون أن حراس الكنيسة يستهلكون مبالغ أكبر في وجبات طعامهم. ويتفق الجميع على أنها، بشكل أو بآخر، تدار بشكل سيئ جداً. باختصار، إن حقيقة أن قرابة ثلاثة ملايين تُجمَع سنوياً للفقراء وأن فاقتهم لا تزال قائمة موضوع مثير للدهشة دائماً. لكن الشخص الذي يرى قليلاً تحت سطح الأشياء سيكون أكثر اندهاشاً إن كانت الحقيقة غير ما لاحظنا، أو حتى إن كان ما يُجمَع، عموماً، أربعة عشر شلناً للجنيه، بدلاً من أربعة، وتغير الأمر مادياً. سأقدم إحدى الحالات التي آمل أن توضح ما أعنيه.

لنفترض أنه باشتراك الأغنياء بثمانية عشر بنساً في اليوم التي يكسبها الناس، في الوقت الراهن، أصبحت خمس شلنات. سيُتخيّل، ربما، أنهم عندئذٍ سيكونون قادرين على العيش براحة ويتناولون قطعة من اللحم كل يوم في وجبات غدائهم. لكن هذا استنتاج زائف تماماً. إن تحويل ثلاثة شلنات وست بنسات لكل عامل يومياً لن يرفع من كمية اللحم في البلاد. ليس ثمة ما يكفي حالياً لينال الجميع حصة مساوية. ماذا ستكون النتائج بالتالي؟ التنافس بين المشترين في سوق اللحم سوف يرفع القيمة من ست بنسات أو سبع بنسات، إلى شلنين أو ثلاثة من الجنيه، ولن تُقسم السلعة بين عدد أكبر مما تقسم إليه حالياً. عندما تكون مادة ما ضئيلة، ولا يمكن توزيعها على الجميع، فسوف يكون المالك هو الذي يقدم الامتياز الأهم، أي من يدفع المال

الأكثر. إذا استطعنا أن نفترض استمرار المنافسة بين مُشتري اللحم لفترة تطول إلى حين توفير عدد أكبر من القطعان سنوياً، فإن هذا يمكن أن يتحقق على حساب الذرة، وستكون هذه مقايضة ضارة، حيث أنه من المعلوم أن البلد لن يستطيع حينئذٍ إعالة عدد السكان ذاته، وعندما تقلّ موارد العيش بالنسبة لعدد السكان، قلما تكون ثمة أهمية سواء امتلك أفراد المراتب الدنيا في المجتمع ثمانية عشر بنساً أو خمسة شلنات. إنهم سيضطرون دون شك لأن يعيشوا على الطعام الأصعب والكمية الأقل.

ربما سيقال إن العدد المتزايد لطالبي كل مادة سيعطي حافزاً للصناعة الإنتاجية وإنتاج الجزيرة كله سوف يزداد. في درجة ما، قد يكون الأمر كذلك. لكن الحافز الذي سيعطيه هذا الخير المتخيّل للسكان سيكون أكثر من مجرد توازن مكافئ، والإنتاج الزائد سيقسّم بين أكثر من حصص متساوية للعدد المتزايد للسكان. إنني أفترض طوال هذا الوقت أن حجم العمل سيكون كما كان في السابق. لكن هذا لن يحدث. إن تلقي خمسة شلنات في اليوم، بدلاً من ثمانية عشر بنساً، سيجعل كل شخص يتخيل نفسه غنياً على نحو ما، وقادراً على أن يضمن لنفسه بضع ساعات أو بضعة أيام من الترف. سوف يعطي هذا عائقاً قوياً وفورياً للصناعة المنتجة، و، خلال وقت قصير، لن تكون الأمة فقط أفقر، بل إن الطبقات الدنيا ذاتها ستكون في ضائقة أكبر من التي كانت فيها عندما كان الفرد ينال ثمانية عشر بنساً في اليوم.

إن جمع ثمانية عشر شلناً على الجنيه من الأغنياء، حتى إذا وزعت بأسلوب أفضل عدلاً، فسوف يكون تأثيرها ذاته تقريباً كما في نتيجة الافتراض الذي سقته آنفاً، ولن تستطيع أية مساهمات أو تضحيات ممكنة من الأغنياء، خاصةً في المال، في أي وقت من منع تكرار الفاقة بين أفراد الطبقات الدنيا في المجتمع، أيّاً كانوا. قد تحدث تغييرات كبيرة حقاً. قد يغدو الأغنياء فقراء، وبعض الفقراء أغنياء، لكن جزءاً من المجتمع سيشعر بالضرورة بضنك العيش، وهذه المشقّة ستقع بشكل طبيعي على عاتق الأفراد الأقل ثروةً.

أولاً قد يبدو غريباً، وأعتقد أنه حقيقي، أنه لا يمكنني بواسطة المال أن أرفع رجلاً فقيراً وأمكّنه من أن يعيش حياةً أفضل من التي كان يعيشها من قبل، دون أن أضغط بالتناسب على الآخرين ممن هم في الطبقة ذاتها. إذا أنقصت كمية الطعام المستهلكة في منزلي، وأعطيته ما اقتطعته، فإنني أفيده، دون الضغط إلا على نفسي وعلى عائلتي، التي، ربما ستكون قادرة على تحمل ذلك. إذا أخذت قطعة من أرض غير مزروعة، وأعطيته الإنتاج، فأنا بهذا أفيده هو وجميع أفراد المجتمع، لأن ما قد استهلكه في السابق قد اندمج مع المخزون العام، وربما معه شيء من الناتج الجديد معه. لكنني إذا أعطيته مالاً فقط، مفترضاً أن إنتاج البلاد سيبقى هو ذاته، فأنا أعطيه حقاً حصة أكبر من ذلك الإنتاج مما في السابق، التي كان لا يمكنه الحصول عليها دون انتهاك حصص الآخرين. واضح أن هذا التأثير، في أمثلة

فردية، لا بد أنه ضئيل بشكل يكاد لا يذكر، لكنه مع ذلك لا بد أن يوجد، مثلما تفعل تأثيرات كثيرة أخرى، التي، كالحشرات التي تملأ الهواء، تراوغ مدركاتنا العامة.

بافتراض بقاء كمية الطعام في أي بلد هي ذاتها لسنوات عديدة، فإنه من الواضح أنه يجب تقسيم هذا الطعام حسب امتياز كل شخص، أو حسب المبلغ الذي يستطيع تقديمه من المال على هذه السلعة المطلوبة من الجميع. (يسمي السيد غدوين الثروة التي ينالها شخص من أسلافه امتيازاً عفناً. ربما، كما أعتقد، من المحتمل أن توصف بالامتياز، لكنني لا أرى من اللياقة أن نسميها امتيازاً عفناً، لأنها عنصر يُستخدَم باستمرار.) إنها حقيقة جلية، بالتالي، أنه لا يمكن أن تزداد قيمة امتيازات جماعة من الناس دون انتهاك امتيازات مجموعة أخرى. إذا أراد الأغنياء الاشتراك وإعطاء خمس شلنات في اليوم لخمسمئة ألف شخص من دون إنقاص موائدهم، فمما لا شك فيه، أن هؤلاء الناس سيعيشون في راحة أكبر ويستهلكون كمية أكبر من المؤن، وسيكون هناك طعام أقل ليقسم بين البقية، وبالنتيجة فإن امتياز كل شخص سيقل في القيمة أو أن عدد القطع الفضية ذاته سيشتري كمية أقل من موارد العيش.

إن زيادة في السكان دون زيادة مناسبة للطعام سوف يكون لها بشكل واضح نفس تأثير تخفيض قيمة امتياز كل شخص. سوف يوزع الطعام بالضرورة بكميات أقل، وبالنتيجة فإن عمل اليوم سيشتري كمية أقل من المؤن. وسوف تأتي الزيادة في أسعار

المؤن إما من زيادة عدد السكان بشكل أسرع من موارد العيش، أو من توزيع مختلف للمال في المجتمع. إذا ما ازداد الطعام في بلدٍ مسكون منذ زمن طويل، فإنه يتزايد ببطء وانتظام ولا يمكنه أن يلبي أية طلبات مفاجئة، لكن لا تحصل تغييرات متكررة في توزيع المال في المجتمع، وهي من دون شك بين الأسباب التي تصاحب التغير الذي نلاحظه في سعر المؤن.

تستهدف قوانين الفقراء في إنكلترا ضبط الوضع العام للفقراء في هاتين الطريقتين. نزعتها الأولى هي زيادة عدد السكان دون زيادة الطعام المطلوب لدعمهم. قد يستطيع رجل فقير الزواج بتوقع بسيط، أو دون توقع، من قدرته على إعالة أسرة باستقلالية. قد يقال إنها، ربما، تقوم بدرجة ما بخلق الفقراء الذين يحافظون، وكما يجب على مؤن الدولة، كنتيجة لتزايد عدد السكان، أن تقسم على كل شخص بنسب أقل، ومن الواضح أن كدّ أولئك الذين هم غير مدعومين بمساعدة الأبرشية سوف يشتري لهم كمية مؤن أقل من السابق وبالتالي سوف يُقاد المزيد منهم إلى طلب المساعدة.

ثانياً، إن كمية المؤن التي يستهلكها جزء من المجتمع في الملاجئ والإصلاحيات لا يمكن أن يُعدّ بشكل عام أنه الجزء الأكثر قيمة الذي يقلص الحصص التي بطريقة أخرى، كانت ستذهب إلى أفراد أكثر إنتاجية وثروة، وهي بهذا تجبر، بالأسلوب ذاته، المزيد ليصبحوا اتكاليين. إذا كان على الفقراء في الملاجئ أن يعيشوا أفضل مما هم في الوقت الحاضر، فسوف

يتجه التوزيع الجديد للمال في المجتمع بشكل أوضح إلى تضييق وضع أولئك الذين هم خارج الملاجئ بسبب زيادة سعر المؤن الغذائية.

مازال في إنكلترا، لحسن الحظ، روح من الاستقلالية بين الفلاحين. قوانين الفقراء محسوبة بقوة لاجتثاث هذه الروح. لقد نجحوا جزئياً، لكن لو نجحوا بشكل كامل كما كان متوقعاً لما بقيت نزعتهم المؤذية مستترة لوقت طويل.

كما هو صعب في الأمثلة الفردية، يعدّ الفقر الاتكالي أمراً مخزياً. إن محفزاً كهذا يبدو ضرورياً لتعزيز سعادة الجنس البشري، وكل محاولة عامة لإضعاف هذا المحفز، مهما تكن نيتها الظاهرية المتسامحة، سوف تهزم دائماً هدفها. إذا أُقنِع الرجال بالزواج بتوقع مساعدة من الأبرشية، بفرصة ضعيفة أو معدومة للحفاظ على عائلاتهم في استقلالية، فإنهم لا يعرضون أنفسهم وأطفالهم للتعاسة والاتكالية وحسب، بل يُغرَون، من دون دراية منهم، بإلحاق الأذى بكل أبناء الطبقة التي ينتمون إليها. إن العامل الذي يتزوج دون أن يكون قادراً على إعالة عائلة يُعدّ في بعض النواحي عدواً لكل زملائه العمال.

أشعر من دون شكّ، مهما يكن، بأن قوانين الأبرشية الانكليزية قد ساهمت في رفع أسعار المؤن وتخفيض سعر العمل. وقد أسهمت بالتالي في إنهاك تلك الطبقة من الناس الذين لا يملكون سوى عملهم. ومن الصعب كذلك عدم افتراض أنها قد ساهمت بقوة في توليد تلك اللامبالاة والحاجة إلى الاقتصاد في

النفقات الملحوظة بين الفقراء، بشكل مخالف للتصرفات التي نلاحظها بشكل متكرر بين التجار والمزارعين الصغار. يبدو أن الفقراء الكادحين، لنستخدم تعبيراً عامياً، يعيشون دائماً على أشد الأولويات أهمية وتستحوذ حاجاتهم الراهنة على اهتمامهم كله، ونادراً ما يفكرون بالمستقبل. حتى عندما تكون لديهم فرصة للتوفير فإنهم نادراً ما يفعلون ذلك، لكن كل ما هو وراء حاجاتهم الضرورية يذهب، لنقل بشكل عام، إلى الحانة. لذلك يمكن القول إن قوانين الفقراء في إنكلترا قد أضعفت قوة وإرادة الادخار بين عامة الناس، وهكذا تضعف أحد أقوى المحفزات للرزانة والجدية و، وبالتالي، للسعادة.

من الشكاوى الدائمة بين الصناعيين الكبار أن الأجور العالية تدمر عمالهم، لكن من الصعب تصور أن هؤلاء الرجال لن يوفروا جزءاً من أجورهم العالية لإعالة عوائلهم مستقبلاً، بدلاً من إنفاقها على الشرب والتسلية، إذا لم يعتمدوا على دعم الأبرشية لهم في حال الحوادث. وأن المستخدمين الفقراء في المصانع يعدّون هذه المساعدة سبباً يمكن أن يفسر إنفاق كل الأجور التي يكسبونها ويمتعوا أنفسهم ويمكن أن يبدو واضحاً من عدد العائلات التي تذهب، عند فشل أي مصنع كبير، إلى الأبرشية مباشرةً، في حين كانت الأجور التي يكسبونها في هذا المصنع عندما كان مزدهراً أعلى من السعر العام للعمل في البلد تسمح لهم أن يدخروا ما يكفيهم إلى حين إيجاد وسيلة أخرى لعملهم.

قد لا يمتنع الرجل عن الذهاب إلى الحانة لأنه لدى موته، أومرضه، سوف يترك زوجته وعائلته عالة على الأبرشية إلا أنه قد يتردد في إنفاق مكاسبه إذا كان متأكداً أن عائلته، في أيّ من هذه الحالات، سوف تجوع أو تُترَك لعون منحة طارئة. في الصين، حيث سعر العمل المعلن، كالحقيقي، منخفض جداً، يُجبر الأولاد بالقانون على إعالة والديهم المسنين والضعفاء. لن أتظاهر بتحديد ما إذا كان قانون كهذا مستحسنٌ في هذا البلد. لكنه يبدو غير صائب على الإطلاق، من خلال المؤسسات الخيرية، التي تجعل الفقر الاتكالي عاماً، لإضعاف ذلك العار، الذي سيرتبط به من أجل الأسباب الأفضل والأكثر إنسانية.

لا يمكن لكتلة السعادة بين عامة الناس إلا أن تتضاءل عندما يُزال أحد أقوى عوائق الكسل والإسراف، وعندما يُغرى الرجال بالزواج بأمل ضئيل، أو معدوم، بالقدرة على إعالة أسرة بشكل مستقل. إن كل عائق في طريق الزواج يجب أن يعدّ من دون شك نوعاً من التعاسة. لكن من قوانين طبيعتنا أنه يجب أن توجد بعض العوائق أمام زيادة السكان، من الأفضل أن يكون العائق لذلك من توقع الصعوبات لدى تأسيس الأسرة والخوف من الفقر الاتكالي أكثر من أن يتم تشجيع ذلك، ثم يُكبح بعد ذلك بالحاجة والمرض.

يجب أن نتذكر، دائماً، أن ثمة فرقاً أساسيّاً بين الطعام وتلك السلع المشغولة، المواد الخام الموجودة بوفرة كبيرة. إن الطلب على هذه الأخيرة سوف لن يفشل في تأمينها بالكميات

الكبيرة المطلوبة. ومن المؤكد أنه ليس لدى الطلب على الطعام هذه القوة. في بلاد تمَّ الاستيلاء فيها على كل الأراضي الخصبة، تكون العروض العالية ضرورية لتشجيع المزارع على أن يضع السماد في أرض لا يستطيع أن يتوقع منها عائداً مثمراً لبضع سنوات. وقبل أن يكون توقع العائد جيداً بما يكفي لتشجيع هذا النوع من الاستثمار الزراعي، وبينما ينمو الناتج الجديد، سوف تكون هناك معاناة كبيرة جرّاء الحاجة إليه. الطلب على كمية متزايدة من الموارد هو، مع القليل من الاستثناءات، ثابت أينما كان، لكننا نرى كيف تتم الاستجابة إليه ببطء في كل تلك الدول التي كانت مأهولة لفترة طويلة.

لقد سُنَّت قوانين الفقراء في إنكلترا من أجل أفضل الغايات، لكن ثمة سبب كبير للاعتقاد بأنها لم تنجح في نيتها هذه. إنها تخفف بالتأكيد من بعض حالات الفاقة الشديدة التي يمكن أن تحصل، لكن حالة الفقراء الذين تدعمهم الأبرشيات، تعدّ، في أفضل الظروف، بائسة جداً. لكن أحد الاعتراضات الرئيسة عليها هو أنه من أجل هذا الدعم الذي يتلقاه بعض الفقراء، وهو بذاته غالباً نعمةٌ مشكوك بها، فإن طبقة كاملة من عامة الناس في إنكلترا معرضة لمجموعة من القوانين التعسفية، غير المقنعة والمقيدة، تتنافر بالمطلق مع روح التشريع الأصلية. إن كل عمل المستوطنات، حتى في شكل الدولة المعدّل الحالي، متناقض بكل ما تعنيه الكلمة مع كل أفكار الحرية. كما أن اضطهاد الأبرشية للأسر التي ستكون ملامةً على الأرجح، والنسوة

الفقيرات شبه المعزولات، هو أشد أوضاع الطغيان قرفاً وخزياً. والعوائق التي تسببها هذه القوانين في سوق العمل باستمرار لديها نزعة مستمرة لأن تضيف المشقات إلى أولئك الذين يصارعون لإعالة أنفسهم من دون معونة.

لا يمكن معالجة هذه الشرور الملازمة لقوانين الفقراء. إذا كانت الإعانة ستوزع على طبقة محددة من الناس، فإنه من الواجب أن تُعطى سلطة في مكان ما لتمييز الأهداف وإدارة شؤون المؤسسات الضرورية، لكن أي تدخل كبير في قضايا الناس الآخرين هو نوع من الطغيان، ويمكن توقع أن ممارسة هذه السلطة في السياق العام سيجعلها مستجيبة لأولئك الذين يطلبون الدعم. طغيان القضاة ومراقبي الكنيسة والمشرفين، شكوى عامة بين الفقراء، لكن الخطأ لا يكمن كثيراً في هؤلاء الأشخاص، الذين ربما، لم يكونوا قبل وجودهم في السلطة أسوأ من الآخرين، بل في طبيعة هذه المؤسسات.

لقد أصبح الشر أبعد بكثير من أن يعالج، لكنني أشعر بشك بسيط يخامر عقلي أنه لو لم توجد قوانين الفقراء أبداً، على الرغم من أنه كانت ستوجد حالات قليلة من الفاقة الشديدة، إلا أن حجم السعادة العامة بين الناس سيكون أكبر بكثير مما هو عليه في الوقت الحاضر.

لمشروع قانون الفقراء الذي قدمه السيد بت (Pitt) المظهر المؤطر بنوايا طيبة، والصخب الذي ارتفع ضده كان سيئ التوجيه وغير معقول في نواحٍ كثيرة. لكن يجب الاعتراف بأنه

يمتلك درجة عالية من الاختلال الجذري والكبير بين كل المنظومات من هذا النوع، من التي تميل إلى زيادة عدد السكان دون زيادة وسائل دعمهم، وبالتالي إضعاف وضع أولئك الذين لا تدعمهم الأبرشيات، وبالنتيجة، خلق المزيد من الفقراء.

إزالة حاجات الطبقات الفقيرة في المجتمع هو مهمة شاقة بالفعل. والحقيقة أن ضغط الفاقة على هذا الجزء من المجتمع شر متجذر عميقاً إلى درجة لا يمكن لبراعة إنسانية أن تصل إليه. لو كان لي أن أقترح شيئاً مخففاً، وطبيعة الأمر هي التي ستقرّ هذه المسكنات، فسوف يكون، في المقام الأول، إلغاء كافة قوانين الأبرشية الحالية. سوف يعطي هذا، في كلّ حال، حرية الفعل وانطلاقه لفلاحي إنكلترا، وهذا ما لا يمكن القول إنهم يمتلكونه حالياً. سيتمكنون بعدئذٍ من الاستقرار دون تقطعات، حيثما توجد إمكانية لعمل أكبر وسعر أكبر لعملهم. سوف يكون سوق العمل حراً، وتلك العوائق المزالة التي، كما هي الأشياء الآن، غالباً ما تمنع لوقت طويل ارتفاع السعر وفقاً للطلب.

ثانياً، تعطى الامتيازات لإنتاج الأراض الجديدة وهذه تشجيعات ممكنة تقدَّم للزراعة على الصناعات، والحراثة على الرعي. يجب استخدام كل المحاولات لإضعاف وتدمير كل تلك المؤسسات المرتبطة بالشركات، والمعاهد المهنية، وغيرها، التي تتسبب في أن يُدفع لعمال الزراعة أقل مما يُدفَع لعمال التجارة والصناعة. لأنه لا يمكن للدولة أن تنتج الكمية الكافية من الطعام مع وجود هذه التمييزات لصالح الحرفيين. إن تشجيعات

كهذه للزراعة سوف تميل لأن تزوّد السوق بكمية متزايدة من العمل السليم، وفي الآن نفسه، زيادة إنتاج البلد، وترفع سعر العمل وتحسّن وضع العمال الذين في ظروفهم الأفضل، ودون توقع مساعدة من الأبرشية، سيكونون أكثر قدرة، وأكثر ميلاً أيضاً، للدخول في جمعيات تؤمنهم ضد المرض، هم أو عائلاتهم.

أخيراً، في حالة الفاقة الشديدة، يمكن إنشاء إصلاحيات الأقاليم، تدعمها الضرائب من أنحاء المملكة كلها، ومجانية للأشخاص من جميع البلدان، وكل الدول حقاً. لا بد أن الحياة ستكون شاقة، وسيُجبَر القادرون على العمل. سيكون من المستحب أن لا تعدّ كملاجئ مريحة في ظل هذه الصعوبات كلها، وإنما، ببساطة، أمكنة يتم فيها التخفيف من حدة الفاقة الشديدة. جزء من هذه الملاجئ يجب أن يُفصل، أو أن تُبنى أقسام أخرى لغاية نفعية أكثر، غالباً لم تُلاحَظ، لتقديم مكان يستطيع فيه أي شخص، وطنياً كان أم أجنبياً، أن يقوم بعمل يوميّ في جميع الأوقات وينال أجر السوق مقابل عمله. ستُترَك حالات كثيرة من دون شك لممارسة الإحسان الفردي.

يجب أن يكون التمهيد لخطة من هذا النوع بإلغاء كل قوانين الأبرشية الحالية، وبأفضل ما يمكن حسابه لزيادة حجم السعادة بين عامة الناس في إنكلترا. إن منع تكرار التعاسة، للأسف! شيء خارج قدرة الإنسان. في محاولة عبثية لتحقيق ما هو مستحيل في طبيعة الأشياء، فإننا لا نضحي بفوائد ممكنة وحسب، بل أكيدة. نخبر الناس أنهم إذا خضعوا للقوانين

الطاغية، فإنهم لن يكونوا في عوز أبداً. يخضعون بالفعل لهذه القوانين. إنهم ينفذون دورهم كطرف في العقد، لكننا لا ننفذ دورنا، ولا نستطيع أن ننفذ ذلك، وبالتالي فإن الفقراء يضحون بنعمة الحرية الثمينة ولا يتلقّون شيئاً يمكننا أن نسميه عائداً مكافئاً.

ومع ذلك، فإن على قوانين الفقراء في إنكلترا، وأعتقد أنه سيكون مسموحاً الأخذ بالحسبان كل طبقات الفقراء مع بعضها، في البلدات والأرياف، الشدائد التي يعانون منها من عوز إلى الطعام المناسب والكافي، من العمل الشاق والمسكن غير الصحي، يجب أن تعمل كعائق لزيادة سكانية وشيكة.

يمكن أن نضيف إلى هذين العائقين الكبيرين لزيادة السكان، في جميع الدول المأهولة منذ زمن طويل، الذين أسميتهما العائق الوقائي والإيجابي، يمكن إضافة عادات سيئة تجاه النساء والمدن الكبيرة والمصانع غير المأمونة والتبذير والوباء والحرب.

يمكن لكل هذه العوائق أن تتحول إلى شقاء ورذيلة. ولكونها هي الأسباب الحقيقية للزيادة البطيئة للسكان في دول أوروبا الحديثة، فإنها سوف تظهر جليّةً بما يكفي بالمقارنة مع التزايد السريع الحاصل أينما، وفي أية درجة معقولة، تمّت إزالة هذه الأسباب.



الفصل السادس

مستعمرات جديدة - أسباب تزايدها السريع - المستعمرات الأمريكية الشمالية - مثال غير عادي على ازدياد المستوطنات البعيدة - السرعة التي تتعافى بها الدول من خراب الحرب، أو الوباء، أو المجاعة، أو اضطرابات الطبيعة.

لوحظ عالمياً أن جميع المستعمرات التي أقيمت في بلدان سليمة، حيث توجد وفرة في المكان والغذاء، قد ازداد عدد سكانها بسرعة مدهشة. فاقت بعض المستعمرات من اليونان القديمة، في فترة ليست بالطويلة، دولها الأم بالعدد والقوة. ولكيلا نتطرق إلى أمثلة بعيدة؛ فإن المستوطنات الأوروبية في العالم الجديد شهادة كبيرة على حقيقة هذه الملاحَظة، التي، بحسب ما أعرف حقيقةً، لم تتعرض للتشكيك. إن وفرة الأرض الغنية، التي استخدمت على نطاق ضيق أو لم تستخدم قط، هي سبب قوي جداً لأن يتجاوز عدد السكان جميع العوائق. ليس من مستوطنات يمكن أن تدار بشكل أسوأ مما هو في المستوطنات الاسبانية في المكسيك، والبيرو، وكويتو. لقد قُدم الطغيان والخرافات ورذائل الدولة الأم بكميات كبيرة بين أطفالها. انتزع

التاج ضرائب مهولة. وفرضت أشد القيود التعسفية على تجارتها. ولم يكن الحكام متأخرين في الجشع والابتزاز لهم ولأسيادهم. لكن، وتحت كل هذه الصعوبات، حققت المستعمرات زيادة سريعة في عدد السكان. فمدينة ليما التي تأسست عند الاحتلال، تمثلها Ulloa التي تحتوي على خمسين ألف نسمة منذ قرابة خمسين سنة. وكويتو، التي لم تكن سوى ضيعة من الهنود، تمثل لدى المؤلف نفسه الكثافة ذاتها في زمنه. وقيل عن مكسيكو إنها تحتوي على مئة ألف نسمة، وهي، على الرغم من مبالغات الكتاب الإسبان، من المفترض أن تكون أكبر بخمس مرات مما كانت تضمه في زمن مونتزوما Montezuma.

في مستعمرة البرازيل البرتغالية، المحكومة بطغيان مساوٍ تقريباً، كان يفترض أن يكون هناك، قبل ثلاثين سنة، ستمئة ألف نسمة من أصول أوروبية.

أما المستعمرات الهولندية والفرنسية، مع أنها تحت حكم شركات حصرية من التجار، التي، كما يقول الدكتور آدم سميث، وهو محق بذلك، هي أسوأ جميع الحكومات الممكنة فإنها لا تزال تمضي في نموّها على الرغم من كل العوائق.

لكن المستعمرات الإنكليزية الأمريكية الشمالية، وهي الآن شعب الولايات المتحدة القوي، حققت إلى الآن التقدم الأسرع. لقد أضافت إلى الوفرة التي امتلكتها من الأرض بالشراكة مع المستوطنات الإسبانية والبرتغالية درجة عالية من الحرية والمساواة. فقد سُمِح لها، ولو ببعض القيود على تجارتها الخارجية، أن تنظم شؤونها الداخلية بحرية كبيرة. كانت المؤسسات السياسية التي

سادت مفضّلةً لنقل الملكية وتقسيمها. الأراضي التي لم تكن تُزرع من قِبل مالكها خلال فترة محددة كانت تُعلن مِنحةً لأي شخص آخر. لم يكن في بنسلفانيا وجود لقانون حقّ البكورة، وفي مقاطعات نيوإنغلاند ليس للولد الأكبر إلا حصة مضاعفة. لم يكن يوجد في أي من الولايات ضريبة عشرية، بل وكان من النادر وجود أية ضرائب. وبسبب الرخص البالغ للأرض الجيدة لم يكن ممكناً لرأس المال أن يُستثمر في مجال أحسن من الزراعة، التي في نفس الوقت الذي تقدم فيه أفضل كمية من العمل الصحي، تقدم الإنتاج الأعلى قيمة للمجتمع.

كانت نتائج هذه الظروف السانحة مجتمعةً هي سرعة في ازدياد عدد السكان لم يكن لها ربما نظير في التاريخ. خلال جميع المستعمرات الشمالية، كان عدد السكان يضاعف نفسه كل خمس وعشرين سنة. كان عدد السكان الذين استقروا في مقاطعات نيوإنغلاند الأربع سنة 1643 : 21.200 شخصاً. (آخذ هذه الأرقام من مجلّدَي "الملاحظات" للدكتور برايس، ولا أعتمد على مذكّرة الدكتور ستايلس، التي يقتبس منها.) بعد ذلك، من المفترض أن من غادر تلك المستعمرات أكثر ممن جاء إليها. في 1760، ازداد عدد سكانها إلى نصف مليون. وبالتالي ضاعفت عدد سكانها في خمس وعشرين سنة. كانت فترة مضاعفة العدد في نيوجرسي تبدو خمساً وعشرين سنة، وفي رود آيلاند كانت أقل. في المستوطنات النائية، حيث كان السكان يكرسون أنفسهم للزراعة فقط، ولم تكن الرفاهية معروفة، كانوا يضاعفون عددهم خلال خمسين سنة، المثال الأكثر استثنائية في

زيادة العدد. وبمحاذاة شاطئ البحر، حيث يكون من الطبيعي أن تكون أول منطقة مأهولة، كانت فترة مضاعفة العدد خمساً وثلاثين سنة، وفي بعض المدن البحرية، كان عدد السكان ثابتاً تماماً.

(في أمثلة من هذا الشكل تبدو قوى الأرض مكافئةً بالكامل لتلبي متطلبات الغذاء التي يفرضها الإنسان. لكننا سننقاد إلى خطأ إذا ما افترضنا أن عدد السكان والغذاء يتزايدان حقاً بذات المعدل. فلا يزال أحدهما يزداد بمعدل هندسي والثاني بمعدل حسابي، أي، الأول يزداد بالمضاعفة، والثاني بالإضافة. حيثما توجد قلة من الناس، وكمية كبيرة من الأرض الخصبة، فإن قدرة الأرض على تقديم زيادة سنوية من الغذاء قد تقارن بمخزون عظيم من الماء، يزوّده نهر محدود. كلما ازداد عدد السكان أسرع، كلما كان هناك مساعدة على اجترار الماء، وبالنتيجة فإن كمية متزايدة ستؤخذ في كل سنة. لكن لاحقاً، دون شك، سيُستهلَك المخزون، ويبقى الجدول فقط. عندما يضاف آكر إلى آكر، إلى أن تُشغل الأرض الخصبة كلها، ستعتمد الزيادة السنوية في الغذاء على تحسين الأرض المملوكة راهناً، وحتى هذا النهر المحدود سوف يبدأ تدريجياً بالتلاشي. لكن عدد السكان، عند تزويدهم بالغذاء، سيستمرون بنشاط لا ينضب، وسوف تمهّد الزيادة في فترة ما لقوة زيادة أكبر في الفترة التالية، وهذا دون أي حدّ.)

تبدو هذه الحقائق أنها تظهر أن عدد السكان يزداد تماماً على نحوٍ متناسب مع إزالة العائقين الكبيرين، البؤس والرذيلة،

وأنه ما من معيار أصحّ لسعادة وبراءة شعب أكثر من سرعة زيادته. إن قذارة المدن، التي يُدفع بعض الأشخاص بالضرورة تجاهها بسبب طبيعة مهنهم، يجب عدّها نوعاً من البؤس، وكل عائق بسيط للزواج، من توقع صعوبة تأسيس وإعالة الأسرة، يجب أن يصنف تحت التوجه ذاته. باختصار من الصعب تصور أي عائق أمام زيادة السكان لا يندرج تحت وصف بعض أنواع البؤس أو الرذيلة.

كان تعداد الولايات الأمريكية الثلاث عشرة قبل الحرب حوالي ثلاثة ملايين نسمة. لا أحد يتخيل أن تكون بريطانيا العظمى أقل عدداً حالياً بسبب هجرة السلالات الأصلية التي أنتجت هذه الأرقام. على النقيض، معروف أن درجة محددة من الهجرة مفضلة لسكان البلد الأم. لقد لوحظ بشكل خاص أن المقاطعتين الاسبانيتين اللتين هاجر منهما العدد الأكبر من الناس إلى أمريكا، أصبحتا بالنتيجة أكثر عدداً. أيّاً كان العدد الأصلي من المهاجرين البريطانيين الذين ازدادوا سريعاً جداً في المستعمرات الأمريكية الشمالية، دعونا نسأل، لماذا لا ينتج عددٌ مساو زيادة مساوية في الوقت ذاته في بريطانيا العظمى؟ إن السبب المحدد الأكبر والأوضح هو الحاجة للغذاء والمكان، أو، بكلمات أخرى، البؤس، وأنه السبب الأقوى من الرذيلة حتى يبدو أوضح بما يكفي من السرعة التي تتعافى بها الدول القديمة من خراب الحرب، أو الوباء، أو حوادث الطبيعة. إذن هي متموضعة لفترة قصيرة في وضع الدول الجديدة، والنتيجة تستجيب دائماً لما هو متوقع. إذا لم يدمر الخوف أو الطغيان صناعة السكان، فإن

الموارد ستزداد لاحقاً إلى أكثر من حاجة الأرقام المتناقصة، والنتيجة الثابتة ستكون أن عدد السكان الذي كان قبل، ربما، مستقراً تقريباً، سيبدأ بالازدياد مباشرةً.

بدت مقاطعة فلاندرز، التي كانت غالباً مكان أشد الحروب المدمرة، بعد فترة راحة من الحروب لبضع سنوات، في أكثر حالاتها كثافة وخصباً. حتى مقاطعة بالاتاين قد رفعت رأسها مجدداً بعد الدمار المريع الذي ألحقه لويس الرابع عشر بها. كما أن نتائج الطاعون المرعب في لندن سنة 1666 لم تكن لتذكر بعد خمس عشرة أو عشرين سنة. وقد امّحت آثار أشد المجاعات تدميراً في الصين والهند سريعاً بحسب جميع الروايات. حتى أنه سيشكّ إن كانت تركيا ومصر عند معدل أقل كثافة سكانية بتأثر الطاعون الذي يضربهما على نحو دوري. إذا كان عدد الناس الذين تحتويهم أقل من السابق، فهذا، ربما، يرجع إلى طغيان وقمع الحكومة التي يرزحون تحت حكمها، والتخوفات اللاحقة من الزراعة، أكثر من الخسارة التي يتكبدونها بالطاعون. إذا لم تحدث أشد اضطرابات الطبيعة هولاً، كالبراكين والزلازل، بشكل متكرر إلى درجة تهجِّر السكان أو تدمر روح الصناعة لديهم، فلن يكون لها سوى تأثير ضئيل على معدل السكان في أية دولة. لا تزال نابولي، والبلد الذي تحت جبل **VESUVIUS**، مأهولين بعدد كبير جداً، على الرغم من البراكين الكثيرة في ذلك الجبل. أما لشبونة وليما فهما الآن، ربما، في حالة عدد السكان ذاته الذي كانتا عليه قبل الزلازل الأخيرة.

الفصل السابع

سبب محتمل للأوبئة ـ مقتبسات من جداول السيد سوسميلش (Suessmilch) ـ تقارير دورية عن الأسباب المرضة التي يمكن توقعها في بعض الحالات ـ نسبة الولادات إلى الوفيات في فترات قصيرة في أي بلد هي معيار غير كافٍ للمعدل الحقيقي لزيادة السكان- المعيار الأفضل للزيادة الدائمة لعدد السكان ـ الاقتصاد الكبير في المعيشة هو أحد أسباب المجاعات في الصين والهند ـ نزعة الشر هي إحدى فقرات قانون الفقراء الذي وضعه السيد بت (Pitt`s Poor Bill) ـ طريقة واحدة فقط مناسبة لتشجيع عدد السكان ـ أسباب سعادة الأمم ـ المجاعة، الطريقة الأخيرة والأكثر فظاعة التي تكبح بها الطبيعة عدد السكان المتزايد ـ الطروحات الثلاث التي يُفتَرَض أنها راسخة.

بالاهتمام الكبير بالنظافة، يبدو أنه تمّ دحر الطاعون تماماً خارج لندن. لكن من غير المستبعد أن يكون عدد السكان والغذاء غير الصحي وغير الكافي على رأس الأسباب الثانوية التي ولدت أسباب ممرضة وأوبئة. لقد انقدت إلى هذه الملاحظة، بالاطلاع على عدد من جداول السيد سوسميلش، التي اقتبسها السيد برايس في إحدى ملاحظاته في حاشية مناظرته المتعلقة بعدد سكان إنكلترا وويلز. إنها تعدّ دقيقة جداً، وإذا كانت جداول كهذه عامة، فإنها ستلقي الضوء بشكل كبير على الطرق

المختلفة التي يُكبح بها عدد السكان ويُمنع من التزايد إلى ما وراء موارد العيش في أي بلد. سوف أقتبس جزءاً من الجداول مع ملاحظات السيد برايس.

في مملكة بروسيا، ودوقية ليتوانيا

معدل الولادات إلى الوفيات	معدل الولادات إلى الزيجات	الزيجات	الوفيات	الولادات	المعدل السنوي
150 لـ100	37 لـ 10	9285.	71814.	96321.	10 سنوات إلى 1702
180 لـ 100	37 لـ 10	9684.	98411.	60221.	5 سنوات إلى 1716
148 لـ 100	50 لـ 10	5995.	15419.	39228.	5 سنوات إلى 1756

"ملاحظة: في 1709 و1710، حصد الوباء 733247. شخصاً من سكان هذا البلد، وفي 1736 و1737، ساد الطاعون الذي بدوره حدّ من زيادة عدد السكان أيضاً".

ربما تتم ملاحظة أن النسبة الأكبر للولادات مقابل الوفيات كانت في السنوات الخمس التي تلت وباء الطاعون.

دوقية بوميرانيا

معدل الولادات إلى الوفيات	معدل الولادات إلى الزيجات	الزيجات	الوفيات	الولادات	المعدل السنوي
140 لـ100	36 لـ 10	1.810	4.647	6.540	6 سنوات إلى 1702
177 لـ 100	39 لـ 10	1.875	4.208	7.455	6 سنوات إلى 1708
150 لـ 100	39 لـ 10	2.131	5.627	8.434	6 سنوات إلى 1726
137 لـ 100	43 لـ 10	2.957	9.281	12.767	6 سنوات إلى 1756

"يبدو أن عدد السكان في هذا المثال قد تضاعف خلال خمسين سنة تقريباً، لم تعترض أوبئة سيئة جداً هذه الزيادة، لكن في السنوات الثلاث التالية مباشرة للفترة الأخيرة (إلى 1759) كانت مضطربة بالمرض حيث انحدر معدل الولادات إلى 22910. وارتفعت الوفيات إلى 06815.."

أليس ممكناً أنه في هذه الحالة قد ارتفع عدد السكان أكثر أسرع من الغذاء والمسكن الضروريان لإبقائهم في صحة جيدة؟ سوف يُجبر أغلب الناس، حسب هذا الافتراض، على العيش بشكل أصعب، وسيُحشر عدد أكبر في منزل واحد، وهذا ليس مستبعداً بالتأكيد من أن يكون ضمن الأسباب الطبيعية التي تسبب بالسنوات المرضة الثلاث. ربما تحدث هذه الأسباب تأثيراً كهذا، برغم كون البلد، يعدّ تماماً، ليس مكتظاً وكثيف السكان بشدة. حتى في بلدٍ مأهول على نطاق محدود، إذا حدث أي ازدياد في عدد السكان، قبل أن يرتفع معدل الغذاء، وتُبنى منازل جديدة، فسوف يكون السكان في فاقة ما للغذاء والمسكن. إذا كانت حالات الزواج في إنكلترا أكثر نسلاً عن المعتاد في السنوات الثمان أوالعشر القادمة، أوحتى مجرد ازدياد عدد حالات الزواج، مع افتراض بقاء عدد المنازل هو ذاته، فسيكون في الكوخ نفسه سبعة أوثمانية أشخاص بدلاً من خمسة أوستة، وسيكون لهذا ربما، مضافاً إليه الضرورة لحياة اصعب، تأثير غير مرغوب على صحة عامة الناس.

مقاطعة نيومارك براندربورغ

معدل الولادات إلى الوفيات	معدل الولادات إلى الزيجات	الزيجات	الوفيات	الولادات	المعدل السنوي
155 لـ100	37 لـ 10	1.436	3.483	5.433	5 سنوات إلى 1701
164 لـ 100	40 لـ 10	1.713	4.254	7.012	5 سنوات إلى 1726
143 لـ 100	42 لـ 10	1.891	5.567	7.978	5 سنوات إلى 1756

"سادت الأوبئة لست سنوات، من 1736 إلى 1741، الأمر الذي حدّ من زيادة عدد السكان"

دوقية ماغدربرغ

معدل الولادات إلى الوفيات	معدل الولادات إلى الزيجات	الزيجات	الوفيات	الولادات	المعدل السنوي
156 لـ100	38 لـ 10	1.681	4.103	6.431	5 سنوات إلى 1702
142 لـ 100	36 لـ 10	2.076	5.335	7.590	5 سنوات إلى 1717
109 لـ 100	40 لـ 10	2.193	8.069	8.850	5 سنوات إلى 1756

"كانت سنوات 1738، 1740، 1750، و1751 سنوات مرض بشكل خاص"

لمعلومات أكثر حول هذا الموضوع، أُحيل القارئ إلى جداول السيد سوسميلش. إن الإحالات التي أوردتها كافية لتظهر عودة مواسم المرض المتكررة، مع أنها غير منتظمة، ويبدو مرجّحاً جداً أن يكون نقص الغذاء والمسكن أحد الأسباب الرئيسة التي سببتها.

يبدو من هذه الجداول أن هذه الدول كانت تتزايد سريعاً مقارنة بالدول القديمة، على الرغم من المواسم الدورية التي سادت. كان يجب تطوير الزراعة، وبالتالي تشجيع الزواج. حيث تبدو ضوابط السكان إيجابية أكثر منها وقائية. عندها، ومن إمكانية تزايد الكثير في أي بلد، فإن الثقل الذي يكبح عدد السكان قد أُزيل إلى حدٍ ما، والمرجح جداً أن تستمر الحركة إلى أبعد من عملية السبب الذي دفعها في البداية. أو، لنكن أكثر تحديداً، عندما الإنتاج الزائد في بلد، والطلب الزائد على العمل، حسَّنا شروط حياة العامل إلى حد شجعه على الزواج، والمرجح أن تستمر عادة الزواج المبكر إلى أن يصبح عدد السكان أكبر من الناتج الزائد، وتظهر مواسم المرض نتيجة طبيعية وضرورية. وبالتالي علي أن أتوقع، أن تلك الدول التي كانت تزداد الموارد فيها بما يكفي في أوقات لتشجيع زيادة السكان لكن ليس لتلبية كل حاجاتهم، ستكون عرضة أكثر لأوبئة دوريةٍ من تلك الدول التي استطاع السكان فيها أن يكيّفوا أنفسهم مع معدل الإنتاج.

وملاحظة عكس ذلك يمكن أن يبدو صحيحاً أيضاً. ففي تلك الدول التي هي عرضة لأمراض دورية، فإن زيادة عدد السكان، تجاوز الولادات لعدد الوفيات، سيكون أكبر في الفترات الفاصلة بين هذه الأوقات مما هو معتاد، والحال ذاته، في الدول التي ليست عرضةً كثيراً لهذه الاختلالات. إذا كانت تركيا ومصر ثابتتان في معدل سكانهما في القرن الماضي، في الفترات الفاصلة بين الأوبئة الدورية، فإن حالات الولادة قد فاقت حالات الوفيات بنسبة كبيرة عما هي في دول مثل فرنسا وإنكلترا.

سوف تبدو النسبة المتوسطة للولادات إلى الوفيات في أية دولة لفترة خمس إلى عشر سنوات، معياراً غير مناسب للحكم على تقدمها الحقيقي في عدد السكان. تظهر هذه النسبة بالتأكيد معدل الزيادة خلال خمس إلى عشر سنوات؛ لكن لا يمكننا أبداً هنا أن نستنتج كم كانت الزيادة قبل عشرين سنة، أو كم ستكون الزيادة بعد عشرين سنة. يلاحظ الدكتور برايس Dr Price أن السويد والنروج وروسيا ومملكة نابولي تتزايد بسرعة: لكن الاستخلاصات من السجلات التي قدمها ليست لفترات كافية لتأسيس الحقيقة. من المحتمل جداً، في أية حال، أن عدد سكان السويد والنروج وروسيا يزداد بالفعل، وإن ليس بمعدل نسب الولادات إلى الوفيات خلال فترات قصيرة التي تبدو معطيات الدكتور برايس أنها تظهرها. (راجع كتاب الدكتور برايس **ملاحظات**، المجلد الثاني، ملحق لمناظرة حول عدد سكان إنكلترا وويلز.) لخمس سنوات، تنتهي في 1777، كانت نسبة الولادات إلى الوفيات في مملكة نابولي 144 إلى 100، لكن ثمة سبب للافتراض أن هذه النسبة ربما تدل على زيادة أكبر بكثير مما يمكن أن يكون قد حصل في تلك المملكة خلال فترة مئة سنة.

قارن الدكتور شورت Dr Short سجلات العديد من القرى والبلدات في إنكلترا لفترتين: الأولى، من عهد الملكة اليزابيث إلى منتصف القرن الماضي، والثانية، من سنوات مختلفة من القرن الماضي حتى منتصف القرن الحالي. ومن مقارنة هذه الخلاصات،

يبدو أنه في الفترة السابقة، تجاوزت الولادات الوفيات بنسبة 124 إلى 100، لكن في الفترة اللاحقة، كانت النسبة فقط 111 إلى 100. يعتقد الدكتور برايس أنه لا يمكن الاعتماد على سجلات الفترة الأولى، لكن، ربما، في هذا المثال هي لا تعطي نسباً خاطئة. ثمة على الأقل عدة أسباب لتوقع أن نجد تجاوزاً أكبر للولادات بالنسبة للوفيات في الفترة الأولى عما هو في الثانية. في التطور الطبيعي لعدد السكان في أية دولة، سيؤخذ المزيد من الأرض الصالحة، والحال ذاته، للزراعة في الفترة الأولى منها أكثر من الفترات اللاحقة. (أنا أقول " الحال ذاته" لأن زيادة الإنتاج في أية دولة سيعتمد دائماً إلى حدٍّ كبير على روح الصناعة السائدة، والطريقة التي تدار بها. معرفة الناس وعاداتهم، والأسباب المؤقتة الأخرى، لا سيما درجة الحرية المدنية والمساواة الموجودة في ذلك الزمن، يجب أن يكون لها تأثير كبير في إثارة وتوجيه هذه الروح.) وستتبع زيادة الإنتاج السنوية الكبيرة النسبية بشكل ثابت زيادة نسبية أكبر في عدد السكان. لكن، إلى جانب هذا السبب الكبير، الذي أعطى بشكل طبيعي تجاوزاً أكبر للولادات بالنسبة للوفيات في عصر حكم الملكة اليزابيث عما هو في منتصف القرن الحالي، لا أستطيع إلا أن أفكر بأن الخراب الذي سببته الأوبئة المتكررة في الفترة السابقة لا بد أنها كانت وراء النزعة لزيادة هذه النسبة. إذا ما أُخذ معدل عشر سنوات كفترة فاصلة بين عودة هذا الاضطراب المريع، أو إذا رُفِضت سنوات الطاعون كأمر عرضي طارئ، فإن السجلات ستعطي بالتأكيد نسبة ولادات أعلى كثيراً بالنسبة للوفيات لمعدل الزيادة السكانية

الحقيقي. لعدة سنوات بعد الطاعون العظيم عام 1666، من المرجح أنه كان ثمة أكثر من تجاوز عادي للولادات على الوفيات، خاصة إذا أسسنا على رأي الدكتور برايس، أن إنكلترا كانت مأهولة أكثر عند الثورة (التي حصلت بعد اثنتين وعشرين سنة) مما هي في الوقت الحاضر. أعلن السيد كنغ، عام 1693، أن نسبة الولادات إلى الوفيات عبر المملكة، دون حساب لندن، هي 115 إلى 100. يسجلها الدكتور شورت، في منتصف القرن الحالي، 111 إلى 100، متضمنة لندن. النسبة في فرنسا لخمس سنوات، تنتهي عام 1774، كانت 117 إلى 100. إذا كانت هذه البيانات قريبة من الحقيقة، وإذا لم يكن ثمة تغييرات كبيرة في النسب، في فترات محددة، فسوف يبدو أن التعداد السكاني في فرنسا وإنكلترا قد تكيّف بشكل قريب جداً من معدل الإنتاج في كل دولة. التخوفات من الزواج، والعادات التالية للرذيلة، والحرب، والتبذير، وتناقص السكان الصامت لكن المؤكد في المدن والبلدات الكبيرة، والسكن المتراصّ، وعدم كفاية الغذاء للكثير من الفقراء، كل هذا يمنع عدد السكان من التزايد أكثر من موارد العيش، وإذا ما استخدمت تعبيراً يبدو في البداية غريباً بالتأكيد، تنتفي ضرورة الأوبئة الكبيرة والمهولة لكبح ما هو فائض. لو أن طاعوناً ماحقاً نال من مليوني شخص في إنكلترا، وستة ملايين في فرنسا، فلا شك في أنه، بعد أن يتعافى السكان من تلك الصدمة الهائلة، ستكون الولادات بالنسبة للوفيات أكبر بكثير مما هي عليه في كِلا البلدين في الوقت الحاضر.

في نيوجرسي، كان معدل نسبة الولادات إلى الوفيات في سبع سنوات، تنتهي في عام 1743، هي 300 إلى 100. وفي فرنسا وإنكلترا، بالنظر إلى أعلى نسبة، هي 117 إلى 100. عظيم ومدهش هو هذا الفرق، يجب ألا نندهش وننسبها إلى التدخل الإعجازي للسماء. فأسبابها ليست بعيدة، مستترة أو مُلغزة، بل هي قربنا، وحولنا وجانبنا، ومفتوحة أمام تساؤلات أي عقل محقّق. إنها تتوافق مع أكثر روح ليبرالية في الفلسفة أن نفترض أنه لا حجر يمكن أن يسقط، أو نبتةً تطلع، دون تدخل مباشر من عامل القوة الإلهية. لكننا نعرف من التجربة أن هذه العمليات التي ندعوها الطبيعة تجري بشكل غير متغير تقريباً تبعاً لقوانين ثابتة. ومنذ بدأ العالم، كانت أسباب ازدياد السكان وقلّتهم ثابتة مثل أيّ من قوانين الطبيعة التي نتعرف عليها.

ظهرت العاطفة بين الجنسين هي نفسها تقريباً في كل عصر بحيث أنه يمكن اعتبارها دائماً، بلغة الجبر، أنها كمية محددة. إن قانون الضرورة العظيم الذي يمنع السكان من التزايد أكثر مما يمكن إنتاجه أو تأمينه، هو قانون مفتوح لمراجعتنا، وواضح وجليّ لفهمنا، ومؤكد بتجربة كل عصر، إلى درجة لا يمكننا أن نشكّ فيه للحظة. لا تبدو الأساليب المختلفة التي تستخدمها الطبيعة لتمنع أو تكبح عدد السكان الزائد لنا محددة ومنتظمة، حقيقةً، لكن على الرغم من أننا لا نستطيع دائماً تخمين الطريقة إلا أننا نستطيع بالتأكيد أن نتوقع الحقيقة. إذا كانت نسبة الولادات إلى الوفيات تشير لبضع سنوات إلى زيادة في الأرقام بما يفوق الإنتاج

النسبي للبلاد أو ما تكسبه، فقد نكون متأكدين من أنه ما لم تحدث هجرة، فإن الوفيات ستفوق الولادات خلال وقت قصير، وأن الزيادة التي حصلت خلال بضع سنوات لا يمكن أن تُعدّ معدل الزيادة الحقيقي للبلاد. لو لم تكن ثمة أسباب أخرى لفراغ السكان، فإن كل بلد، بلا شك، ستكون خاضعة لأهوال أو مجاعات دورية.

المعيار الوحيد الحقيقي للزيادة الحقيقية والدائمة لعدد السكان في أي بلد هو الزيادة في موارد العيش. لكن حتى هذا المعيار هو عرضة لبعض التغييرات البسيطة، التي هي، في أي حال، جلية تماماً لملاحظتنا ورؤيتنا. يبدو تعداد السكان في بعض الدول أنه فُرِض قسراً، أي أن على الناس أن يتعودوا تدريجياً على العيش على أقل كمية ممكنة من الغذاء. لا بد أنه كانت هناك فترات في هذه البلدان ازداد فيها عدد السكان بشكل دائم، دون زيادة في موارد العيش. تبدو الصين أنها تلبي هذا التوصيف. إذا كان يمكننا الوثوق بالروايات التي لدينا عنها، فالناس في الطبقات الدنيا لديهم عادة العيش تقريباً على أقل كمية ممكنة من الغذاء ويكونون سعداء بالحصول على أحشاء فاسدة قد يتضور العمال الأوروبيون جوعاً بدل أن يأكلوها. كان هدف القانون، الذي يسمح للأهل أن يتخلوا عن أطفالهم في الصين، هو الضغط على عدد السكان. وفي هذه الحالة، ستكون الأمة خاضعة للمجاعات بالتأكيد. في البلد الذي يكون مكتظاً جداً بالسكان بالنسبة إلى موارد العيش فإن معدل الإنتاج لا يكاد يكون كافياً لحياة

السكان، وأي نقص بسبب سوء المواسم سيكون قاتلاً. من المحتمل أن يسهم أسلوب العيش المقتصد جداً الذي يمارسه الهندوس عادة بدرجة ما في مجاعات بلاد الهند.

في أمريكا، حيث مردود العمل في الحاضر سخيّ جداً، يمكن للطبقات الدنيا أن تقتصد جداً في سنة من سنوات القحط من دون أن تعاني بشكل ملموس. وبالتالي تبدو المجاعة مستحيلة تقريباً. يمكن أن يُتوقع أنه مع تزايد عدد السكان في أمريكا، سيحصل العمال مع الوقت على مردود أقل سخاء. وسترتفع الأرقام بشكل دائم دون أية زيادة نسبية في موارد العيش.

لا بد في الدول الأوروبية المختلفة من وجود تغيرات في النسبة بين عدد السكان وكمية الغذاء المستهلكة، ناجمة عن عادات العيش المختلفة التي تسود في كل دولة. إن عمال جنوب إنكلترا معتادون على تناول خبز جيد من الحنطة وهم مستعدون لأن يتضوروا جوعاً، قبل أن يخضعوا للعيش مثل الفلاحين الاسكتلنديين. لكن يمكن لهم في وقت ما، بفعل العملية المستمرة لقانون الحاجة القاسي، أن يضطروا للعيش حتى مثل الطبقات الدنيا في الصين، وبالتالي فإن البلد، مع نفس كمية الغذاء، سيعيل عدداً أكبر من السكان. لكن تحقيق هذا لا بد أن يكون صعباً دائماً، و، محاولة مجهضة، كما يأمل كل صديق للإنسانية. لا شيء أكثر شيوعاً من سماع التشجيع الذي أن يقدَّم للسكان. إذا كانت نزعة الجنس البشري للزيادة قوية جداً كما سبق لي أن صورتها، فربما يبدو غريباً أن هذه الزيادة لا

تتحقق عندما تُطلَب بشكل متكرر. والسبب الحقيقي هو أن الطلب على عدد أكبر للسكان يُثار من دون تحضير أسباب العيش اللازمة لإعالتهم. تحصل زيادة الطلب على العمل الزراعي بتحسين الفلاحة، وبالتالي، زيادة إنتاج البلاد، وتحسين شروط عيش العامل، ولا حاجة للتفكير بالزيادة النسبية لعدد السكان. إن محاولة تحقيق هذه الغاية بأية طريقة أخرى هي شريرة ووحشية وطاغية، وبالتالي لا يمكن أن تنجح في أية دولة تتمتع بدرجة مقبولة من الحرية. ربما يبدو ذلك أنه من مصلحة الحكام والأغنياء في دولة ما، أن يخفضوا عدد السكان قسراً، ولذلك يخفضون سعر العمل، وبالنتيجة نفقات الأساطيل والجيوش، وكلفة الصناعات للبيع الخارجي، لكن كل محاولة من هذا النوع يجب أن تُراقب بدقة وتُقاوم بشدة من قِبل أصدقاء الفقراء، خاصة عندما تأتي في لبوس الإحسان الخادع، ومحتمل، على هذا الأساس، أن يستقبلها عامة الناس بفرح ومودة.

إنني أبرئ السيد بت Mr Pitt تماماً من أية نية شريرة في تلك الفقرة من قانونه لدعم الفقراء التي تعطي كل عامل شلناً واحداً في الأسبوع على كل طفل لديه بعد الطفل الثالث. أعترف، أنه قبل أن يُطرح المشروع أمام البرلمان، وبعد ذلك الوقت بقليل، اعتقدت أن قانوناً كهذا سيكون مفيداً جداً، لكن المزيد من التفكير حول هذا الموضوع أقنعني أنه إذا كان هدفه هو تحسين ظروف الفقراء، إلا أن المتوقع منه أن يهزم الغاية عينها التي يحددها. ليس فيه أي ميل أستطيع اكتشافه لزيادة إنتاج البلاد، وإذا كان ينوي زيادة

السكان، دون زيادة الإنتاج، فإن النتيجة المنطقية والحتمية هي أن الإنتاج نفسه سوف يقسّم بين عدد أكبر، وبالتالي فإن عمل يوم سيشتري كمية أقل من السلع، وسيكون الفقراء عموماً عرضة للمزيد من شظف العيش.

ذكرت بعض الأمثلة حيث يتزايد السكان بشكل دائم دون زيادة مناسبة في موارد العيش. لكن الواضح أن التباين في دول مختلفة، بين الغذاء وعدد السكان الذين يتكلون عليه، هو مقيد بحدّ لا يمكن له أن يتجاوزه. ففي البلدان، التي لا يتناقص عدد سكانها، يجب أن يكون الغذاء كافياً بالضرورة لإعالة طبقة العمال واستمرارها.

إذا كانت الظروف الأخرى هي ذاتها، فالمؤكد أن تكون البلدان مكتظة تبعاً لكمية الغذاء التي تنتجها، وسعيدة وفقاً للسخاء الذي يوزع به ذلك الغذاء، أو الكمية التي يمكن لعمل اليوم أن يشتريها. دول الذرة مأهولة أكثر من دول المراعي، ودول الأرزّ مأهولة أكثر من دول الذرة. الأراضي في إنكلترا غير مناسبة للأرزّ، لكنها تنتج البطاطا؛ ويلاحظ الدكتور آدم سميث أنه إذا غدت البطاطا الغذاء المفضل من الخضار لعامة الناس، وإذا ما تم الانتفاع من كمية الأرض نفسها في زراعة البطاطا، كما هو الآن في زراعة الذرة، فسوف تصبح الدولة قادرةً على إعالة عدد أكبر من السكان، وسوف تحقق ذلك في وقت قصير جداً.

لا تعتمد سعادة بلد ما، بالمطلق، على فقرائه أو أثريائه، شبابه أو عجائزه، على قلة سكانه أو كثرتها، بل على السرعة التي

يتزايد بها، على الدرجة التي يصل فيها ناتج الغذاء السنوي إلى الاقتراب من الزيادة السنوية غير المقيدة لعدد السكان. هذه المقاربة هي دائماً الأقرب في المستعمرات الجديدة، حيث، تعمل معرفة وصناعة الدولة القديمة على الأرض الخصبة المشاع للدولة الجديدة. في حالات أخرى، فإن شباب دولة أو قدمها ليس ذا أهمية كبيرة في هذا الإطار. من المرجح أن يكون الغذاء في بريطانيا العظمى قد قُسّم بين السكان بوفرة جيدة، مثلما هو الآن، قبل ألفي، أو ثلاثة آلاف، أو أربعة آلاف عام. وثمة سبب للتصديق أن المناطق الفقيرة والمسكونة على نطاق ضيق في المرتفعات الاسكتلندية هي في معاناة مثل مقاطعة فلاندرز المكتظة الغنية التي تعاني من زيادة كبيرة في عدد السكان.

لو أن بلداً ما لم يتعرض قط لغزو شعب أكثر تطوراً في الفنون، وتُرك لتطوره الطبيعي الخاص في الحضارة، فمن الوقت الذي يمكن اعتبار إنتاجه وحدة، إلى الوقت الذي يمكن أن يعدّ فيه مليوناً، خلال فترة عدة مئات من السنوات، لن يكون هناك فترة واحدة تكون فيها كتلة الشعب متحررة من المعاناة، بشكل مباشر أوغير مباشر، للحاجة إلى الغذاء. في كل دولة في أوروبا، منذ أن أصبح لدينا بيانات عنها، تعرض الملايين والملايين للمعاناة لهذا السبب البسيط، برغم أنه ربما في بعض هذه الدول، لم يُعرف حصول أي مجاعة أبداً.

تبدو المجاعة الوسيلة الأخيرة والأكثر هولاً لدى الطبيعة. قوة السكان أقوى بكثير من القوة التي تنتج في الأرض ما يحتاجه

الإنسان من موارد ، حيث يزور الموت المبكر بشكل أو آخر الجنس البشري. رذائل الجنس البشري هي الوسائل النشيطة والقادرة على تقليل السكان. إنها الطلائع في جيش الدمار العظيم، وهي تنهي غالباً العمل المرعب بنفسها. لكن إذا فشلت في حرب الإبادة هذه، فإن مواسم المرض، والأوبئة ، والآفات ، والطاعون تتقدم في نسقها الهائل، وتجرف الآلاف والآلاف. وإذا بقي النجاح غير مكتمل، فسوف تحصل في المؤخرة مجاعة ضخمة حتمية وبضربة واحدة مهولة تُبقي مستويات السكان متناسبة مع مستوى الغذاء في العالم.

ألا يجب إذن أن يعترف المتفحّص الفطن لتاريخ الإنسانية ، أنه في كل عصرٍ وكل دولةٍ وجد أو يوجد الإنسان فيها الآن ، بأن تزايد عدد السكان محدود بالضرورة بموارد العيش، وأن عدد السكان يتزايد بشكل ثابت عندما تزداد موارد العيش، وأن القوة المتفوقة لعدد السكان تُكبَح، وعدد السكان الواقعي يبقى مكافئاً لموارد العيش، بالبؤس والرذيلة؟

الفصل الثامن

السيد والاس – خطأ افتراض أن المشقة النابعة من زيادة عدد السكان هي على مسافة بعيدة منا – تصوّر السيد كوندورسيه لتطور العقل البشري – الفترة التي يمكن فيها للتذبذب، الذي ذكره السيد كوندورسيه، أن يطبّق على البشرية.

بالنسبة للشخص الذي يسجل الاستنتاجات الواضحة آنفة الذكر، ومن نظرة لحالة الجنس البشري في الماضي والحاضر، لا يمكن إلا أن يصاب بالدهشة من أن كل الكتاب الذين هم في صف كمال الإنسان والمجتمع يدرسون مسألة العدد الزائد للسكان، يعالجونها بخفّة ويمثلون المشكلات النابعة منها أنها هائلة وبعيدة إلى حدّ لا يمكن حسابه. حتى السيد والاس، الذي اعتقد أن مناقشة أمر بهذا الوزن بذاته سيدمر نظام مساواته كله، لم يبدُ أنه كان يدرك أن أي عُسر يمكن أن يحدث من هذا السبب إلى أن تكون الأرض كلها قد حُرثت مثل حديقة ولم تعد قادرة على أية زيادة في الإنتاج. لو كانت هذه هي القضية حقاً، ولو كان نظام مساواة جميل قابل للتطبيق في مناخٍ أخرى، فلا يمكنني أن أتصور أن حماستنا في البحث عن خطة كهذه يوهنها تأملنا في مشقّة بعيدة جداً. ربما يُترَك حدثٌ بعيدٌ مثل هذا للعناية

الإلهية، لكن الحقيقة هي أنه إذا كانت الفكرة التي يقدمها هذا البحث هي المشقّة فقط، مهما كانت بعيدة جداً، فسوف تكون وشيكة وعاجلة. في كل فترة خلال تطور الزراعة، من اللحظة الراهنة إلى أن تصبح الأرض كلها مثل الحديقة، سوف تكون الحاجة للطعام ضاغطة على البشرية كلّها بشكل مستمر إذا كانوا متساوين. ومع أن إنتاج الأرض يمكن أن يزداد كل سنة، فإن عدد السكان سيزداد بشكل أسرع بكثير، ولا بد بالضرورة من أن يتم كبح هذا الفائض بالفعل الدوري أو المستمر للبؤس أو الرذيلة.

قيل إن كتاب السيد كوندورسيه، "**رسم الصورة التاريخية لتقدّم الذهن البشري**"، قد كُتب تحت ضغط ذلك الحرمان القاسي الذي انتهى بموته. وإن كان يائساً من رؤيته خلال حياته وجذب انتباه فرنسا إلى جانبه، إلا إنه مثال مفرد على ارتباط رجل بمبادئه، كانت تجربته الذاتية اليومية بالنسبة له متناقضة للغاية. أن ترى العقل البشري في واحدة من أكثر الأمم المتنورة في العالم، وبعد مضي بضعة آلاف من السنين، يحطّ من شأنه اختمار عواطف مقززة من الخوف والقسوة والحقد والثأر والطموح والجنون والحماقة كما لو أنه يلحق العار بالأمة الأشد وحشية في العصر والأكثر بربرية فلا بد أن يكون ذلك صدمة هائلة لأفكاره حول تطور العقل الإنساني الحتمي أنه لم يكن ممكناً لأي شيء أن يصمد، برغم كل ما هو ظاهر، غير اقتناعه الراسخ بحقيقة مبادئه.

هذا العمل المنشور بعد وفاة صاحبه ليس إلا مدخل لعمل أكبر كثيراً افترض أنه يجب أن يُنجَز. إنه، لذلك، يريد بالضرورة ذلك التفصيل والتطبيق الذي يمكنه وحدُه إثبات حقيقة أيّة نظرية. تكفي بضعة ملاحظات لإظهار كم تتناقض النظرية بشكل كلّي عندما تطبّق على حالة الأشياء الحقيقية لا المتخيلة.

في القسم الأخير من العمل، الذي يعالج مستقبل تقدم الإنسان باتجاه الكمال، كما يقول، إذا قارنا، في دول أوروبا المختلفة، زيادة عدد السكان الفعلي مع حجم المساحة ومراقبة زراعتها وصناعتها وتقسيمها للعمل وموارد عيشها، فسنرى أنه من المستحيل الحفاظ على موارد العيش ذاتها، وبالتالي، عدد السكان ذاته، من دون عدد من الأفراد الذين لا يملكون وسيلة أخرى لتلبية حاجاتهم غير صناعتهم. إذا سُمِح لحاجة هذه الطبقة من الأشخاص، وحُوِّلت إلى العائد المتذبذب لهذه العائلات التي تعتمد بالكامل على حياة وصحة أربابها، كما يقول، بدقة شديدة: " يوجد إذن سبب ضروري لعدم المساواة وللاتكالية وحتى للبؤس الذي يتوعد، دون انقطاع، الطبقة الأكثر نشاطاً وعدداً في مجتمعاتنا." (لتوفير الوقت والمقبوسات الطويلة، سأقدم هنا جوهر بعض مشاعر السيد كوندورسيه، وآمل أنني لا أقوم بتحريفها. بل أحيل القارئ إلى العمل ذاته، الذي سيمتعه إن لم يقنعه.) لقد تم التعبير عن مشقّة العيش بدقة وعلى نحوٍ حسن، وأخشى أن الأسلوب الذي يقترح أنه يجب أن يُزال سيتضح أنه غير فاعل. من خلال تطبيق الحسابات على احتمالات الحياة وفائدة المال، يقترح

أنه يجب تأسيس صندوق يجب أن يضمن المعونة لكبار السن، المنتجة بشكل جزئي من مدخراتهم السابقة، وفي جزء آخر من مدخرات الأفراد الذين يقدمون تضحية مماثلة ويموتون في شبابهم قبل أن ينالوا فائدتها. والشيء نفسه، أو صندوق مماثل، يجب أن يقدم المعونة للنساء والأطفال الذين يفقدون أزواجهن أو آباءهم، ويقدم رأس المال لأولئك الذين في سنّ يخوّلهم تأسيس عائلة جديدة، يكفيهم لتطوير صناعتهم. هذه المؤسسات، كما يلاحظ، يمكن أن تقام باسم المجتمع وتحت حمايته. وبالمضيّ أبعد من هذا، يقول إنه بالتطبيق الدقيق للحسابات، يمكن إيجاد وسائل تحفظ على نحوٍ أكثر كمالاً حالة من المساواة، عبر منع الائتمان من أن يكون امتياز الحصري للثروات الكبيرة، ولكن إعطائه أساساً صلباً مكافئاً، وجعل تطور الصناعة والنشاط التجاري أقلّ اعتماداً على الرأسماليين الكبار.

ربما تبدو هذه المؤسسات والحسابات واعدةً على الورق، لكن عند تطبيقها في الحياة الواقعية، تبدو تافهة تماماً. يسلّم السيد كوندورسيه بأنّ طبقة الناس الذين يعيشون بشكل كامل من الصناعة هي ضروريّة لكل دولة. لماذا يسلّم بهذا؟ ليس سبب آخر يمكن النظر إليه أكثر من اعتقاده بأنه لا يمكن إنجاز العمل الضروري لإنتاج موارد العيش لعدد متزايد من السكان من دون مهماز الحاجة. إذا أزالت مؤسسات من هذا النوع الحافز للاجتهاد، ووضع الكسول والمهمل على نفس خطى الناشط والمجتهد، في يخص ائتمانهم والدعم المستقبلي لزوجاتهم وعوائلهم، هل يمكننا

أن نتوقع مشاهدة الرجال يمارسون ذلك النشاط الفعال لتحسين وضعهم الذي يشكل الآن الدافع الرئيسي للازدهار العام؟ إذا ما أُجريَ استقصاء لدراسة ادعاءات كل فرد وتحديد ما إذا قام بتكريس نفسه وجهوده إلى أقصاها أم لا، وبالتالي لقبول أو رفض المعونة، فلن يكون أقلّ من تكرارٍ لقوانين الفقراء الإنكليزية على درجة أوسع وسيكون مدمّراً تماماً للمبادئ الحقيقية للحرية والمساواة.

لكن بالتحرر من هذا الاعتراض الكبير على هذه المؤسسات، والافتراض للحظة واحدة أنها لن تقوم بأيّ ضبط للصناعة المنتجة، فالمشقّة الكبرى ستبقى وراءنا إلى حدٍّ كبير.

إذا تأكد كل شخص من الإعالة والتموين المريح لعائلته، فسوف يكون على الأغلب عائلة لكل شخص، وإذا كان الجيل الناشئ متخلصاً من "الجليد القاتل" للبؤس، فلا بد أن يزداد عدد السكان بسرعة. يبدو أن السيد كوندورسيه كان مدركاً هذا تماماً، يقول بعد توصيفه للمزيد من التحسينات: لكن في هذه العملية من الصناعة والسعادة، سوف يطالب كل جيل بالمزيد من الرفاهية، وبالتالي، بسبب التكوين الفيزيولوجي للإطار الإنساني، زيادة عدد الأفراد. ألن تأتي فترة يحدث فيها لهذه القوانين التي تتساوى في الضرورة يعارض بعضها بعضاً؟ عندما تتجاوز الزيادة في عدد السكان موارد عيشهم، فسوف تكون النتيجة الحتمية إما تناقص مستمر في السعادة وعدد السكان، حركة تراجعية بحق، أو، على الأقل، نوع من التذبذب بين الخير

والشر؟ في المجتمعات التي تصل إلى هذه الحال، ألن يكون هذا التذبذب سبباً ثابتاً ومستمراً للمآسي الدورية؟ ألن تصل إلى حد تغدو فيه كل التحسينات الممكنة مستحيلة، و توضح أن تعبير كمال الجنس البشري الذي يمكن الوصول إليه عبر عصور، لا يمكن له أن ينجح؟

ثم يضيف، ليس ثمة شخص لا يرى كم هي بعيدة جداً عنا هذه الفترة، لكن هل سنصل إليها يوماً ما حقاً؟ من المستحيل كذلك أن نتكلم مع أو ضد التحقق المستقبلي لحدث لا يمكن أن يحصل إلا في عصر يحرز فيه الجنس البشري تحسينات، نادراً ما نستطيع في الوقت الراهن أن نشكل تصوراً عنها.

إن صورة السيد كوندورسيه لما يتوقع أن يحدث عندما يتجاوز عدد البشر موارد عيشهم مرسومة بدقة. سوف يحدث التذبذب الذي يصفه بالتأكيد وسيكون سبباً دائماً لحالات البؤس الدورية. النقطة الوحيدة التي أختلف فيها مع السيد كوندورسيه في ما يتعلق بهذه الصورة، هي الفترة التي يمكن أن تطبّق على الجنس البشري. يعتقد السيد كوندورسيه أنه لا يمكن أن تُطبَّق إلا في عصر بعيد جداً. إذا كانت النسبة التي أعطيتها بين الزيادة الطبيعية لعدد السكان والغذاء مقاربةً للحقيقة في أية درجة، فسوف يبدو، على العكس، أن الفترة التي تحصل فيها زيادة عدد السكان على موارد عيشهم قد حلّت فعلاً، وأن تذبذب الضرورة ، هذا السبب الدائم للبؤس الدوري، قد وُجِد منذ أن وجَدنا أي تاريخ للجنس البشري، وهو موجود في الحاضر وسوف يستمر في الوجود

إلى الأبـد ، مـالم يحـدث بعـض التغـيير الواضـح في التركيـب الفيزيولوجي لطبيعتنا.

يمضي السيد كوندورسيه ، على أية حال ، بالقول إنه إذا ما حلّت هذه الفترة التي يراها بعيدة جداً ، فلن يكون العرق البشري ومناصرو كمال الإنسان بحاجة للشعور بالذعر منها. ثم يتقدم إلى إزالة هذه العقبة بأسلوب أعترف أنني لا أفهمه. إنه يلمّح ، بعد ملاحظة أن المساوئ السخيفة للخرافة ستكون في ذلك الوقت قد توقفت عن رمي الأخلاق بصرامة فاسدة ومنحطة ، إما إلى اتخاذ المحظيات العرَضي ، الذي سوف يعيق التناسل ، أو إلى شيء آخر غير طبيعي. أن نذلل المشقة بطريقة كهذه سيعني بالتأكيد ، في رأي معظم الناس ، أن ندمر الفضيلة ونقاء الآداب العامة ، التي يعترف مناصرو المساواة وكمال الإنسان أنها غاية أفكارهم وهدفها.

الفصل التاسع

مسالة السيد كوندورسيه المتعلقة بالكمال العضوي للإنسان، والإطالة اللامحدودة لحياة الإنسان – المغالطة في المناقشة، التي تستدل على تطور لا محدود من تقدم جزئي، الحد الذي لا يمكن التحقق منه، موضحاً في تناسل الحيوانات، وزراعة النباتات.

المسألة الأخيرة التي يطرحها السيد كوندورسيه للدراسة هي الكمال العضوي للإنسان. يلاحظ أنه إذا كانت البراهين التي قدمها والتي، ستنال في تطورها قوة أكبر بذاتها في العمل، كافية لتأسيس الكمال اللامحدود للإنسان على فرضية الخصائص الطبيعية ذاتها والتنظيم ذاته الذي لديه في الوقت الحاضر، ماذا سيكون الضمان، وما مدى أملنا، إذا كان هذا التنظيم وهذه الخصائص الإنسانية نفسها، قابلة للتحسين؟

من تطور الطب، واتباع المزيد من العادات المفيدة وتناول الطعام الصحي، ومن أسلوب العيش الذي يحسّن قوة الجسد عبر التدريب دون إضعافه بالإفراط، ومن إبطال السببين الرئيسين لانحطاط الإنسان؛ وهما البؤس والثروات الضخمة. ومن الإزالة التدريجية للخلل القابل للانتقال والمعدي عبر تحسين المعرفة

الجسدية، التي تكتسب فعالية أكبر من خلال العقل والنظام الاجتماعي، يستنتج أنه على الرغم من أن الإنسان لن يصبح خالداً، لكن المدة بين ولادته وموته الطبيعي سوف تزداد دون توقف. لن يكون لها مدة معينة، ويمكن التعبير المناسب عنها بكلمة "غير محدودة". ثم يعرّف هذه الكلمة لتعني إما الاقتراب بثبات إلى مدى غير محدود، أو زيادة دون الوصول إليها أبداً. في طول الأعمار الهائل إلى حدٍّ أكبر من أي عمر يمكن تحديده.

لكن تطبيق هذا الشرط بالتأكيد بأي من هذين المعنيين على مدة الحياة البشرية هو في أعلى درجاته لا فلسفي وغير مضمون بالكامل في أيّ مظهر من مظاهر قوانين الطبيعة. التنوعات لأسباب مختلفة هي متميزة بشكل جوهري عن الزيادة المنتظمة وغير التراجعية. سوف يختلف متوسط مدة الحياة البشرية تبعاً للمناخ السليم أو غير السليم، للطعام الصحي أو غير الصحي، لأساليب الحياة التي تتّسم بالفضيلة أو الرذيلة، وأسباب أخرى. لكن يمكن إلى حد ما أن يوجد الشك في ما إذا كان ثمة حقاً زيادة صغيرة يمكن إدراكها في المدى الطبيعي للحياة البشرية منذ أن وُجِد لدينا لأول مرة تاريخ معتمد للإنسان. فالاتهامات المجحفة في كل العصور تناقض هذا الافتراض، ومع أنني لا أعير اهتماماً إلى هذه الاتهامات المجحفة، إلا أنها تميل إلى حدٍّ ما إلى إثبات أنه لم يكن ثمة تقدم ملحوظ في الاتجاه المعاكس.

ربما يقال إن العالم لا يزال أصغر سناً، في حداثته بشكل كامل، إلى درجة لا يمكننا أن نتوقع فيها أي اختلاف يظهر قريباً.

إذا كان الأمر هكذا، فثمة نهاية فورية للعلم الإنساني كله. سينهار هذا النسق الفكري من الأسباب إلى النتائج. ويمكننا أن نغلق أعيننا لكتاب الطبيعة، طالما أنه لم يعد من المفيد أن نقرأه. فقد تتقدم أكثر التخمينات طيشاً واستبعاداً مثل النظريات الأكثر دقة وارتقاء، والمؤسسة على تجارب دقيقة ومتكررة. ويمكن أن نعود مجدداً إلى الأسلوب القديم في التفلسف وليّ الحقائق للأنظمة، بدلاً من تأسيس الأنظمة على الحقائق. ستوضع نظرية نيوتن العظيمة والمتماسكة على قدم المساواة مع فرضيات ديكارت الطائشة والغرائبية. باختصار، إذا كانت قوانين الطبيعة متقلبة ومتعارضة هكذا، وإذا كان ممكناً أن يؤكّد ويصدّق أنها سوف تتغير، بينما بدت لعصور وعصور أنها ثابتة لاتتغير، فلن يكون لدى العقل البشري أي دافع للتفكير والبحث، وسيبقى ثابتاً في حالة فتور بليد، أو يسلّي نفسه بأحلام محيرة واستيهامات متهورة.

إن ثبات قوانين الطبيعة وأسبابها ونتائجها هو أساس كل المعرفة الإنسانية، مع أنني أستبعد القول إن ذات القوة التي أطّرت وتنفذ قوانين الطبيعة لا يمكن أن تغيرها "في لحظة، أو في طرفة عين." لا شك أن تغييراً مثل هذا يحصل. لكن كل ما أعنيه هو القول إن من المستحيل أن نستنتج ذلك من الافتراض. إذا كنا نستطيع، من دون أية عوارض أو إشارات للتغيير لوحظت مسبقاً، أن نستنتج أن التغيير سيحدث، فإننا نستطيع أيضاً أن نؤكد ونعتقد بأنه من غير المعقول أن يتناقض ذلك في تأكيد أن القمر

سيتلامس مع الأرض غداً، وقولنا إن الشمس ستشرق في وقتها المعتاد.

أما في ما يتعلق بمدة حياة الإنسان، فلا يبدو أنه قد ظهرت منذ العصور الأولى للعالم حتى اللحظة الحالية أصغر إشارة أو علامة ثابتة على إطالة مدة حياة الإنسان. لقد قدمت التأثيرات الملحوظة للمناخ والعادة والغذاء والأسباب الأخرى على امتداد فترة الحياة الذريعة لتأكيد امتدادها اللامحدود؛ والأساس الرملي المهتزّ الذي ترتكز عليه هذه الحجة هو أن حدّ الحياة البشرية غير مُعَرَّف؛ لأنك لا تستطيع تحديد مدته الدقيقة، وأن تقول إنها تسير إلى هنا بالتحديد وليس إلى ما هو أبعد، أي أنها ستمتد إلى الأبد وتوصَف على نحوٍ ملائم أنها لانهائية وغير محدودة. لكن مغالطة وعبثية هذه الحجة ستظهر بشكل كافٍ من التفحص البسيط لما يسميه السيد كوندورسيه الكمال العضوي، أو ارتكاس جنس النباتات أو الحيوانات، الذي يقول إنه قد يُعَدّ أحد القوانين العامة في الطبيعة.

قيل لي إنها حكمة بين محسّني نسل قطعان الماشية أنه يمكنك أن تقوم بالاستيلاد إلى درجة الدقة التي تريدها، وأنهم توصلوا إلى هذه الحكمة عبر أخرى، وهي أن بعض السلالات ستمتلك خصائص أهلها المرغوبة إلى درجة كبيرة. في سلالة خراف ليسترشاير Leicestershire الشهيرة، الهدف هو الحصول عليها برؤوس صغيرة وأقدام صغيرة. بالعمل على هذه الحقائق في الاستيلاد، من الواضح أننا سنمضي قدماً إلى أن تكون الرؤوس

والأقدام حجوماً متلاشية، لكن هذه عبثية واضحة جداً يمكننا أن نكون متأكدين تماماً من أن الفرضيات ليست دقيقة وأنه بالفعل ثمة حدّ، حتى لو لم نستطع أن نراه أو نقول أين هو بالضبط. في هذه الحالة، قد يقال إن نقطة الدرجة الأعظم من التطور، أو الحجم الأصغر للرأس والأقدام، غير معرَّفة، لكن هذا مختلف جداً عما هو لانهائي، أو غير محدود، في قبول السيد كوندورسيه للمصطلح. ومع أنني لن أكون قادراً في المثال الحالي على أن أعيّن الحد الذي سيتوقف عنده التطور الزائد، لكنني أستطيع بسهولة أن أذكر النقطة التي لن يصل إليها أبداً. سوف لن أرتاب من التأكيد على أنه إذا استمرت عملية الاستيلاد إلى الأبد، فلن يغدو رأس وأقدام هذه الخراف صغيرة مثل رأس وأقدام فأر أبداً.

وبذلك، فلا يمكن أن يكون حقيقياً أنه سيكون هناك، بين الحيوانات، بعض السلالات التي سوف تمتلك خصائص الوالدين المرغوبة بدرجة أكبر، أو أن الحيوانات ميالة للكمال بشكل غير محدد.

إن تطور نبتة برية إلى زهرة حديقة جميلة هو مدهش وملحوظ أكثر من أي شيء يحدث بين الحيوانات. ومع ذلك، فحتى هنا سيكون من العبث التأكيد على أن التطور كان غير محدود أو لانهائي.

أحد أكثر ملامح هذا التقدم وضوحاً هي الزيادة في الحجم. لقد كبر حجم الزهرة تدريجياً خلال الزراعة. لو كان التطور غير محدود فعلاً لكانت قد تضخمت إلى ما لانهاية "AD INFINITUM"،

لكن هذه سخافة كبيرة إلى درجة يمكننا أن نكون متأكدين من وجود حدّ للتطور بين النباتات كما بين الحيوانات، مع أننا لا نعرف أين يقع بالتحديد. من الوارد أن يكون البستانيون الذين كافحوا من أجل أسعار أعلى للزهور قد استعملوا أدوية أقوى من دون أن يحققوا نجاحاً. لكن في الوقت نفسه، سيكون من الغطرسة أن يقول أيٌّ شخص إنه رأى كيف تنمو أفضل أنواع القرنفل أو شقائق النعمان. ربما، في كل حال، استطاع أن يؤكد من دون أدنى فرصة لمعارضته في المستقبل، أنه لا يمكن لأي أنواع القرنفل أو شقائق النعمان أن يكبر بالزراعة ليصل إلى حجم ملفوفة كبيرة؛ مع ذلك، هناك حجوم معينة أكبر كثيراً من واحدة الملفوف. لا يمكن لأحد أن يدّعي أنه قد شاهد سنبلة القمح الأكبر، أو أكبر ما يمكن أن تصل إليه شجرة بلوط من نموّ، لكن يمكنه بسهولة تامة وبثقة كبيرة أن يسمّي نقطة قياس لا يمكن لها أن تصل إليه. وبالتالي فإنه في جميع هذه الحالات، يجب عمل تمييز دقيق، بين تطور لا محدود، وتطور يبدو حدّه غير محدد ببساطة.

سيقال، ربما، إن السبب وراء عدم زيادة حجم النباتات والحيوانات بشكل لا محدود هو أنها ستقع تحت ثقل وزنها. وأنا أجيب، كيف نعرف هذا إلا بالتجربة؟ - من تجربة درجة القوة التي تشكلت بها هذه الأجسام. أعرف أن زهرة القرنفل، قبل أن تصل إلى حجم ملفوفة بزمن طويل، لن تدعمها ساقها، لكنني أعرف هذا من خبرتي عن ضعف وتماسك مواد ساق نبات القرنفل. ثمة

مواد عديدة في الطبيعة من نفس الحجم الذي قد يدعم رأساً كبيراً مثل ملفوفة.

لا تزال أسباب فناء الأزهار مجهولة تماماً بالنسبة لنا في الوقت الحاضر. لا أحد يستطيع أن يقول لماذا هذا النبات سنويّ، والآخر بينالي (يعيش سنتين)، والثالث يعيش لعصور. القضية كلها في جميع هذه الحالات، في النبات، والحيوان، وفي العرق البشري، هي قضية تجربة، وأنا الوحيد أستنتج أن الإنسان فانٍ لأن التجربة الثابتة في جميع العصور قد أثبتت فناء تلك المواد التي يُصنع منها جسده المرئي:

ماذا يمكننا أن نفترض إلا مما نعرف؟

لن تخوّلني الفلسفة السليمة أن أغيّر هذا الرأي حول فناء الإنسان على الأرض، حتى يُثبَت بشكل جليّ أن العرق البشري قد حقق، وما زال يحقق، تطوراً واضحاً تجاه درجة لا متناهية من الحياة. والسبب الرئيس لإيراد مثالين محددين من الحيوانات والنباتات هو لأعرض وأوضح، إذا استطعت، مغالطة تلك المناقشة التي تستنتج وتشير إلى تطور لا محدود، بسبب أن بعض التطور الجزئي قد حصل ببساطة، وأن حدّ هذا التطور لا يمكن أن يُؤكد بدقة.

لا يشكك أحد بالقدرة على التطور لدى النباتات والحيوانات إلى درجة معينة. لقد تحقق تطور مقصود وواضح، وعلى الرغم من ذلك، أعتقد أنه يبدو من العبث القول إنه ما من حدود لهذا التطور. في الحياة البشرية، مع أنه توجد تنوعات كبيرة من الأسباب المختلفة، يمكن أن يُشَكّ في ما إذا كان بالإمكان التحقق من أي

تطور عضوي، مهما يكن، في جسم الإنسان، منذ أن بدأ العالم. وبالتالي، فإن الأسس التي تقوم عليها مناقشة الكمال العضوي للإنسان، هي ضعيفة بشكل عام، ولا يمكن أن تعدّ إلا مجرد تخمينات. وفي أية حال، لا يبدو من المستحيل أن يحقق الاهتمام بالتناسل، درجة ما من التطور بين البشر مشابهة لما تحقق بين الحيوانات. يبقى أمر انتقال الذكاء مسألة فيها شك، لكن الحجم والقوة والجمال والبشرة، وربما حتى طول العمر كلها قابلة للنقل بدرجة ما. لا يبدو الخطأ في افتراض درجة صغيرة من التطور الممكن، وإنما في عدم التمييز بين تطور صغير، حدّه غير معروف، والتطور اللامحدود بالفعل. لم يستطع العرق البشري، على أية حال، التطور بهذه الطريقة دون استهجان جميع النماذج السيئة للامتناع عن الزواج، ومن غير المحتمل أن يغدو الاهتمام بالتناسل عاماً. في الواقع، أعرف تجارب غير حسنة التوجيه في هذا، ما عدا في عائلة بيكرستاف BICKERSTAFFS، التي قيل عن أفرادها أنهم كانوا ناجحين للغاية في تبييض لون بشرة وزيادة طول أفراد عرقهم عبر زيجات مدبّرة، لاسيما في ذلك التقاطع المتعقل مع ماود MAUD بائعة الحليب حيث تم إصلاح بعض العيوب الكبيرة في بنية العائلة عبر هذه العلاقة.

لا أظن أنه من الضروري، من أجل أن أظهر بشكل أكثر وضوحاً، استبعاد أية مقاربة في الإنسان تجاه الخلود على الأرض، وأن ألحّ على الأهمية الإضافية الكبيرة التي ستعطيه الزيادة في طول العمر لمسألة عدد السكان.

لا أشك أن الكثيرين سيعتقدون أن المحاولة الرصينة لتفنيد مفارقة عبثية للغاية مثل خلود الإنسان على الأرض، أو حتى، في الواقع، كمال الإنسان والمجتمع، هي هدرٌ للوقت والكلمات، وأن أفضل ما يُرَدّ به على قضايا غير قائمة على أساس راسخ مثل هذه هو تجاهلها. وعلى الرغم من ذلك أعترف، أن لديّ رأياً مختلفاً. عندما يقدم رجال مبدعون وبارعون مفارقات من هذا القبيل، فإن التجاهل لن يقنعهم بأخطائهم. بل سينظرون إلى هذا التجاهل على أنه ليس سوى دلالة على الفقر وضيق الرؤية في ممارسات معاصريهم الفكرية، ولا يعتقدون إلا أن العالم غير ناضج بعد لتقبل حقائقهم السامية متباهين بما يتصورون أنه علامة على بُعد وحجم فهمهم، و مدى وشمولية آرائهم.

بعكس هذا، يمتلك البحث الصريح في هذه الموضوعات، المترافق مع استعداد تام لتبني أية نظرية تتوافق مع الفلسفة المنطقية، القدرة على إقناعهم بأن ما يشكلونه من فرضيات غير محتملة وغير قائمة على أرضية ثابتة، فَهُم بدلاً من تضخيم قفزات العلم الإنساني، يقلصونها، وبدلاً من تعزيز تطور العقل البشري، يعوقونه. إنهم يعيدوننا في الغالب إلى طفولة المعرفة، ويضعفون أسس ذلك النمط من الفلسفة، تحت يافطة ما حققه العلم مؤخراً من تقدم سريع. تبدو الرغبة العارمة الراهنة للتخمين الواسع واللامحدود نوعاً من النشوة الذهنية النابعة، ربما، من الاكتشافات العظيمة وغير المتوقعة التي تحققت في السنوات الأخيرة، في مختلف فروع العلوم. بالنسبة للأشخاص الذين يشعرون

بالنشوة والسُّكر بهذه النجاحات، يبدو كل شيء في متناول قبضة القوى البشرية، وتحت هذا الوهم، قاموا بخلط موضوعات لم يثبت فيها تقدم حقيقي مع أُخرى تمَّ الاعتراف بالتقدم فيها وتأكّد. لو أنهم أقنعوا أنفسهم بالتعقّل مع القليل من التفكير الرصين والدؤوب، لرأوا، أنّه لا يمكن لمبدأ الحقيقة، والفلسفة المنطقية، إلّا أن يعاني من إحلال الأفكار المتعجلة الجافة والإثباتات غير المؤكدة محل البحث الصبور والبراهين الموثقة جيداً.

لا يمكن اعتبار كتاب السيد كوندورسيه مجرد صورة لأفكار شخصية مشهورة، وإنما هو صورة للعديد من الشخصيات الأدبية في فرنسا عند بداية الثورة. وهو في ذاته، مع أنه، ببساطة، ليس سوى صورة، إلا أنه يستحقّ الاهتمام بالتأكيد.

الفصل العاشر

نظام المساواة لدى السيد غدوين – خطأ من ينسب جميع عيوب البشر إلى المؤسسات الإنسانية – الرد الأول للسيد غدوين على المشقّة الناجمة عن زيادة عدد السكان غير كافٍ على الإطلاق – نظام المساواة الجميل للسيد غدوين المُفترض أن يتحقق – في المطلق، ببساطة، سبب الدمار هو تضاعف عدد السكان في وقت قصير كثلاثين عاماً.

في قراءة عمل السيد غدوين المبدع والرائع عن العدالة السياسية، من المستحيل ألا تصدمك روح أسلوبه ونمطه، وقوة بعض استنتاجاته ودقتها، ونبرة أفكاره المتحمسة، لاسيما الجدية المؤثرة للأسلوب الذي يعطي سمة الحقيقة للمسألة كلها. وفي الوقت نفسه، يجب الاعتراف بأنه لم ينتهج في استقصاءاته الحيطة التي يبدو أن الفلسفة السليمة تتطلبها. تبدو نتائجه غير مترابطة مع مقدماته. إنه يفشل أحياناً في إزالة الاعتراضات التي يطرحها هو نفسه. ويستند كثيراً إلى مقترحات عامة ومجردة غير قابلة للتطبيق. كما أن تخميناته، بالتأكيد، قد تجاوزت كثيراً تواضع الطبيعة.

إن نظام المساواة الذي يقترحه السيد غدوين هو، من دون شك، الأفضل والأجمل والأكثر جاذبية بين جميع ما ظهر حتى الآن. ومن أجل أن يكون تحسين المجتمع ليس إلا نتاجاً للعقل

والاقتناع فإنه يتبنى عهد الاستمرارية أكثر من أي تغيير يُتَّخذ ويُطبَّق بالقوة. إن الممارسة اللامحدودة للحكم الخاص هي عقيدة عظيمة بشكل لا يوصف، وآسرة وتمتلك تفوقاً على تلك الأنظمة التي يكون الفرد فيها عبداً للجماعة. إن إحلال الإحسان باعتباره المنبع الرئيسي والمبدأ المحرك في المجتمع بدلاً من حب الذات، هو إنجاز يجب أن يُؤمَل تحقيقه بصدق. باختصار، من المستحيل أن تمعن النظر في هذه البنية الجميلة الكلية من دون مشاعر البهجة والإعجاب، المترافقة مع التوق المتحمس لفترة تنفيذها. لكن، يا للأسف! لا يمكن لتلك اللحظة أن تأتي أبداً. وهذا كله ليس في أفضل الأحوال سوى حلم، وطيف جميل للخيال. هذه "القصور الرائعة" للسعادة والخلود، وهذه "المعابد المقدسة" للحقيقة والفضيلة سوف تتلاشى، "مثل نسيج رؤيا لا أساس له"، عندما نستيقظ للحياة الحقيقية ونتأمل موقف الإنسان الحقيقي والواقعي على الأرض. يقول السيد غدوين في خاتمة الفصل الثالث من كتابه الثامن، متحدثاً عن السكان:

"ثمة مبدأ في المجتمع الإنساني، يُبقي عدد السكان بشكل دائم عند مستوى موارد عيشهم. وهكذا بين القبائل الجوالة في أمريكا وآسيا، لا نجد عبر مرور العصور أن عدد السكان قد ازداد بما يجعل زراعة الأرض ضرورية وملحّة."

هذا المبدأ، الذي يذكره السيد غدوين كمسبّب غامض وغيبيّ، والذي لا يحاول أن يتقصاه، سيتضح أنه القانون الساحق للضرورة والبؤس والخوف من البؤس.

الخطأ الكبير الذي يقع فيه جهد السيد غدوين في عمله ككلّ، هو أنه يعزو تقريباً جميع العيوب والبؤس المرئية في المجتمع المدني إلى المؤسسات الإنسانية. فالنّظم السياسية والإدارة العريقة للملكية هي بالنسبة له المصادر المثمرة لجميع أنواع الشر، والحاضنة لجميع الجرائم التي تحطّ من شأن الإنسان. لوكانت تلك حقيقة الحال بالفعل، لن تبدو إزالة الشر من العالم حينئذٍ عملاً يائساً، ويبدو العقل أنه الأداة المناسبة والملائمة لإنجاز هدفٍ بهذه العظمة. لكن الحقيقة هي، أنه على الرغم من أن المؤسسات الإنسانية تبدو أنها الأسباب الواضحة والبارزة للكثير من المشكلات الإنسانية، لكنها في الواقع سهلة وظاهرية، إنها ليست سوى ريش يطفو على السطح، بالمقارنة مع أسباب التلوث الأعمق التي تفسد المنابع وتعكر ينبوع الحياة الإنسانية كله.

يقول السيد غدوين في فصل عن الفوائد التي يتسم بها نظام المساواة:

"روح الاضطهاد وروح الخنوع وروح الخداع، التي هي النمو المباشر لإدارة مؤسسة المُلكية الراسخة. إنها معادية بالمثل للتطور الثقافي. والشرور الأخرى مثل الحسد والخبث والثأر هي كلها مرافقات ملازمة. في حالة مجتمع عاش فيه الناس في سَعَةٍ وتشاركوا جميعهم سخاء الطبيعة بذات القدر، فإن هذه المشاعر سوف تندثر حتماً. وسوف يتلاشى مبدأ الأنانية الضيق. ولن يكون أحد مجبراً على حراسة مخزنه الصغير أو يوفر موارد عيشه بقلق وألم مع احتياجاته الدائمة، وسوف يفقد الجميع وجودهم الفرديّ

في إطار فكرة الخير العام. لن يكون أحد عدواً لجاره، لأنه لن يكون لديهما ما يثير تنافسهما، و بالنتيجة، سيستأنف الإحسان الإمبراطورية التي يسودها العقل. سيتحرر العقل من قلقه الدائم حول الدعم الجسدي، ويكون حراً لينتشر في مجال التفكير، الذي هو ملائم له. الكلّ سوف يساعد قضايا الكل."

ستكون هذه، بحقّ، دولة سعيدة. لكن هذه ليست سوى صورة متخيّلة، مع ميزة نادراً ما تقارب الحقيقة، وأخشى أن يكون القارئ قد اقتنع بها.

لا يمكن للإنسان أن يعيش وسط وفرة وسَعَة. ولا يمكن للجميع أن يتشاركوا سخاء الطبيعة بالقدر ذاته. لو لم تكن هناك إدارة مؤسسة للملكية، لكان كل شخص مجبراً على حماية مخزنه الصغير. ستكون الأنانية منتصرة. وستكون الموضوعات مثار التنافس دائمة. وسيكون كل فكر فردي تحت ضغط الدعم الجسدي المستمر، ولن يُترك عقل واحد حراً ليفيض في مجال الفكر.

وبطريقة ما أدار السيد غدوين اهتمام عقله الثاقب إلى حال الإنسان الحقيقية على الأرض الذي سيظهر على نحوٍ كافٍ في الأسلوب الذي يحاول فيه أن يذيل عقبة عدد السكان الزائد. يقول غدوين:

"الإجابة الواضحة عن هذا الاعتراض، هي أن نفكر. هذا يعني أن نتوقع أن هذه الصعوبات بعيدة جداً. إن ثلاثة أرباع القسم المأهول الآن من العالم غير مزروعة. الأجزاء المزروعة قابلة لتطور لا

متاه. ربما تمرّ قرون لا تحصى من زيادة أعداد السكان، وتبقى الأرض يوجد فيها ما يكفي من موارد العيش لسكانها."

لقد أشرت مسبقاً إلى خطأ افتراض أنه لن ينجم ضيقٌ أو مشقّة عن عدد السكان الفائض قبل أن تغدو الأرض غير قادرة على إنتاج المزيد. لكن دعونا نتخيل للحظة أن نظام المساواة الجميل لدى السيد غدوين قد تحقق في أقصى حالات نقائه، ونرى متى يمكن لهذه المشقّة أن تضغط على أسس شكل مثالي كهذا المجتمع. النظرية التي لا تقبل التطبيق، يرجَّح ألا تكون صحيحة.

لنفترض أنه قد أزيلت جميع أسباب البؤس والشرور في هذه الجزيرة. وتوقفت الحروب والنزاعات. ولم يعد ثمة وجود التجارة والصناعة الفاسدة. ولم تعد هناك حشود تتجمع في المدن الكبيرة والمزعجة لغايات التواطؤ والتجارة وإشباع الرغبات الآثمة. وتحل التسلية الصحية والبسيطة والعقلانية محل الشرب والمقامرة والفسق. ولا توجد بلدات كبيرة بما يكفي لامتلاك أي تأثيرات متحاملة على المؤسسات الإنسانية. يعيش القسم الأكبر من سكان هذا النعيم الأرضي السعداء في قرى ومزارع متناثرة على أرض البلد. حيث كل منزل نظيف، وجيد التهوية، وفسيح كفاية، وبحالة صحية. كل الناس متساوون. ولا وجود لأعمال الرفاهية. وأعمال الزراعة الضرورية يتشارك فيها الجميع وديّاً. عدد السكان وكمية نتاج الأرض يفترض أن يكونا ذاتهما كما هو في الوقت الحاضر. وروح الإحسان التي تقودها عدالة نزيهة ستقسم هذا الإنتاج بين أفراد المجتمع حسب حاجاتهم. ومع أنه من المستحيل أن

يكونوا قادرين على تناول طعام حيواني كل يوم، لكن الطعام النباتي، مع اللحم بين الحين والآخر، سيرضي رغبات الناس المقتصدين وكافياً ليبقيهم في حالة جيدة من الصحة والقوة والمعنويات.

يرى السيد غدوين الزواج نوعاً من خداع واحتكار. دعونا نفترض أن التواصل الجنسي بين الجنسين قائم على مبادئ الحرية الأكثر كمالاً. لا يعتقد السيد غدوين نفسه أن هذه الحرية ستؤدي إلى ممارسات مختلطة غير شرعية، وأنا أتفق معه في هذا بشكل كامل. إن حب التنوع هو ذوق فاحش، وفاسد وغير طبيعي، ولا يمكنه أن يتفشى على نطاق واسع في حالة مجتمع بسيط وفاضل. كل رجل سيختار لنفسه على الأرجح شريكة يخلص لها طالما استمر الولاء والإخلاص بينهما وكان خيار الطرفين. سيكون ذا أهمية بسيطة، كم من الأطفال ستنجب المرأة أو كم من الأولاد سينتمون إليها. سوف تأتيهم المعونة والمؤن تلقائياً من المنطقة التي فيها الزخم إلى المنطقة التي تعاني من النقص. (انظر الكتاب الثالث، الفصل الثامن: في الطبعة الثالثة، المجلد الثاني، ص:512) وكل رجل سيكون جاهزاً ليزود الجيل الصاعد بالإرشادات حسب قدرته واستطاعته.

لا يمكنني تصور شكل مفضل جداً من المجتمع للسكان جميعاً. إن مرض الزواج العضال كما هو قائم في الوقت الحاضر يمنع، من دون شك، الكثيرين من الدخول في هذه الحالة. بينما على العكس من ذلك ستكون حالة العلاقة المتحررة هي الدافع

الأقوى للارتباط المبكر. وكوننا نفترض غياب القلق على دعم الأطفال في المستقبل، فلا أتصور أنه ستكون ثمة امرأة واحدة في المئة، من ثلاثة وعشرين، بلا عائلة.

مع هذه التشجيعات الكبيرة لزيادة عدد السكان، وإزالة، كما نفترض، كل سبب لتناقص السكان، فإن الأعداد ستتزايد بالضرورة أسرع من أي مجتمع عرفناه من قبل. لقد ذكرت، بالرجوع إلى كرّاس نشره الدكتور ستايلز Dr Styles وأشار إليه الدكتور برايس Dr Price، أن أعداد سكان المستوطنات المعزولة في أمريكا قد تضاعفت في خمس عشرة سنة. بالتأكيد فإن إنكلترا بلدٌ سليمٌ أكثر من المستوطنات المعزولة والبعيدة في أمريكا، وكما افترضنا أن كل بيت في الجزيرة سيكون جيد التهوية وصحياً، مع تشجيعات لامتلاك عائلة تكون أكبر حتى من تلك التي لدى المستوطنين المعزولين، لا يوجد سبب معيّن محتمل لعدم مضاعفة عدد السكان نفسه بمعدل أقل، إذا أمكن، من خمس عشرة سنة. لكن للتأكد تماماً من أننا لا نذهب أبعد من الحقيقة، فإننا سنفترض فترة المضاعفة أنها خمسة وعشرون سنة، معدل زيادة معروف حدوثه في جميع الولايات الأمريكية الشمالية.

يمكن أن يوجد شك بسيط بأن المساواة التي افترضناها في الملكية، مضافةً إلى ظرف العمل في المجتمع ككلّ كونه موجهاً بشكل رئيس نحو الزراعة، سوف تساهم في زيادة إنتاج البلاد. لكن لتلبية متطلبات عدد سكان يتزايد بهذه السرعة، فإن حسابات السيد غدوين حول نصف ساعة في اليوم للشخص الواحد

لن تكون كافية بالتأكيد. من المرجح أن نصف وقت كل شخص يجب أن يوظف من أجل هذه الغاية. لكن مع ممارسات مثل هذه، أو أكثر منها بكثير، فإن الشخص الذي يعرف طبيعة التربة في هذه البلاد، والذي يفكر في خصوبة الأراضي المزروعة، وجدب الأراضي التي لم تزرع، سوف يتعرض لشكّ فيما إذا كان ممكناً مضاعفة المعدل الكلّي للإنتاج خلال فترة خمس وعشرين سنة من الفترة الحالية. ستكون الفرصة الوحيدة للنجاح هي حرث جميع أراضي الرعي ووضع نهاية بشكل كامل تقريباً لاستخدام الطعام الحيواني. لكن جزءاً من هذه الخطة سيهزم نفسه. فتربة إنكلترا لن تنتج كثيراً من دون تسميد، وتبدو القطعان ضرورية لعمل تلك الأنواع من السماد الذي يناسب الأرض على أفضل وجه. في الصين، يقال إن التربة، في بعض المقاطعات، تنتج محصولين من الأرز في السنة من دون تسميد. لكنّ أيّاً من الأراضي الانكليزية لا تلبّي هذا التوصيف.

مع أنه سيكون صعباً مضاعفة معدل الإنتاج كل خمسة وعشرين سنة، لكن دعونا نفترض أن ذلك تحقق. لدى انتهاء الفترة الأولى، سيكون الطعام، رغم أنه نباتي بشكل تام تقريباً، كافياً لإعالة عدد سكان مضاعف من أربعة عشر مليوناً.

خلال الفترة الثانية من المضاعفة، أين سيوجد الطعام الكافي لتلبية المطالب الملحة للأعداد المتزايدة؟ أين ستظهر الأرض الصالحة؟ أين هو التسميد الضروري لتطوير ما هو مزروع؟ ليس ثمة شخص بأدنى معرفة بالأرض، إلا سيقول إنه من المستحيل أن

يتضاعف معدل الإنتاج للبلاد خلال الخمس وعشرين سنة الثانية بكمية مساوية لما هي عليه في المحاصيل الحالية. لكننا سنفترض حدوث الزيادة، مع أنها غير محتملة. بالكاد أن تتيح لنا قوة هذه المناقشة شيئاً من التسليم، ومع ذلك، فحتى مع هذا التسليم، سيكون هناك سبعة ملايين عند نهاية الفترة الثانية لا يجدون ما يُقدّم لهم. كمية من الطعام مساوية للدعم المقتصد لواحد وعشرين مليوناً، ستُقسَّم بين ثمانية وعشرين مليوناً.

يا للأسف! ما يحصل للصورة حيث يعيش الناس وسط سعة، عندما لا يُجبَر شخص على القلق والألم حول تأمين حاجات لا تنتهي، حيث لا يوجد مبدأ الأنانية الضيق، حيث يتحرر العقل من قلقه الدائم حول الدعم الجسدي ويتحرر للفيض في مجال التفكير الملائم له. يتلاشى هذا التركيب الجميل للخيال لدى لمسة الحقيقة القاسية. روح الإحسان، التي يعظمها ويشجعها الكثيرون، تكبحها روح الحاجة الطاغية. تعود عواطف الكراهية التي تلاشت إلى الظهور. يقوم شعور الحفاظ على الذات باستبعاد جميع العواطف الرقيقة والأكثر سمواً من النفس. ويبدو من الصعب على الطبيعة البشرية أن تقاوم إغواءات الشر. تُقتلَع الذرة قبل حصادها، أو توزَّع في حصص غير عادلة، وتستولد النقائص التي تنتمي إلى الزيف. لا تعود المؤن لإعالة أم مع عائلتها الكبيرة. الأطفال مرضى من عدم كفاية الطعام. يعطي تورّد الصحة مكانه للشقاء بالخدود المصفرة والعيون الغائرة. يصبح الإحسان أقل ويتوفر لدى قلّة، ويقوم بمحاولات كفاح ضعيفة وغير فعالة إلى أن يعود حب الذات إلى توسيع إمبراطوريته المعهودة وبسط انتصاره على العالم كله.

لم توجد هنا مؤسسات إنسانية، للانحراف التي يعزو السيد غدوين إليها الخطيئة الأصلية لدى أكثر الناس سوءاً. (الكتاب الثالث، الفصل الثالث، الطبعة الثالثة، المجلد الثاني، ص:462) لم يقوموا بأية معارضة بين الخير العام والخاص. ولم يُخلَق احتكار من تلك الأفضليات التي يوجهها المنطق لتترك مشتركة. ولم يشعر أي شخص أنه يُحرَّض لانتهاك القوانين الجائرة للنظام. فقد أسس الإحسان حكمه في جميع القلوب: ومع ذلك، في فترة قصيرة جداً كخمسين سنة، بدا أن العنف، والكبت، والزيف، والبؤس، كل رذيلة كريهة، وكل شكل من الضيق الذي يحطّ من شأن الحالة الحالية للمجتمع ويثير الحزن فيها، يبدو كل هذا قد ولَّدته قوانين موروثة في طبيعة الإنسان، ومستقلة بالتأكيد عن القواعد الإنسانية، في أشد الظروف غطرسة.

إذا لم نكن مقتنعين بعد بالحقيقة الواقعية لهذه الصورة الكئيبة، ما علينا إلا البحث للحظة في فترة الخمس وعشرين سنة التالية، وسوف نرى ثمانية وعشرين مليون كائن إنساني بدون موارد أساسية للعيش، وقبل نهاية القرن الأول، سيكون عدد السكان مئة واثني عشر مليوناً، والطعام غير كافٍ إلا لخمسة وثلاثين مليوناً فقط، ما يعني ترك سبعة وسبعين مليوناً غير مزودين بموارد العيش. في هذه العصور، تكون الحاجة هي المنتصرة في الحقيقة، وسيسود القتل والنهب على نطاق واسع، وما زلنا في كل هذا الوقت نفترض أن إنتاج الأرض غير محدود، والزيادة السنوية أضخم مما يمكن لأكثر المخمّنين جرأة أن يتخيلها.

هذه من دون شك نظرة مختلفة كثيراً عن وجهة نظر السيد غدوين التي يقدمها للمشقّة الناجمة عن زيادة عدد السكان، عندما يقول: "**ربما تمر قرون لا تحصى من زيادة أعداد السكان، ويبقى في الأرض موارد عيش كافية لسكانها.**"

إنني مدرك كفاية أن الثمانية وعشرين مليوناً الفائضين، أو السبعة وسبعين مليوناً الذين أشرت إليهم، كان يُمكن ألا يوجدوا. إنها ملاحظة ممتازة من السيد غدوين أن "**ثمة مبدأ في المجتمع الإنساني، يُبقي عدد السكان دائماً عند مستوى موارد عيشهم**". السؤال الوحيد هو، ما هو هذا المبدأ، هل هو سبب مُبهَم وغيبي؟ هل هو تدخّل غامض من السماء يصيب الرجال، في فترة معينة، بالعقم والنساء بالعُقر؟ أم هو سبب مفتوح أمام الباحثين، وضمن منظورنا. سبب لطالما لاحظناه وهو يعمل، وإن بقوة متنوعة، في كل دولة وُجد فيها الإنسان؟ أليست درجة من البؤس هي النتيجة الضرورية والحتمية لقوانين الطبيعة، التي حاولت المؤسسات الإنسانية أن تخفف كثيراً من وقعها قبل استفحالها مع أنها لا تستطيع إزالتها أبداً؟

قد يكون من الفضولي ملاحظة، في الحالة التي كنا نفترضها، كيف أن بعض القوانين التي تحكم المجتمع المتمدن في الوقت الراهن، أملتها الضرورة الآمرة على نحوٍ متعاقب. حيث أن الإنسان، تبعاً للسيد غدوين، هو مخلوق الانطباعات التي يخضع لها. ولم يمكن لمهماز الحاجة أن يستمر طويلاً قبل أن يحصل بالضرورة بعض الانتهاك للمخزون العام أو الخاص. وبما أن هذه

الانتهاكات ازدادت عدداً ومدى، كان على أكثر مفكري المجتمع نشاطاً وفهماً أن يدركوا سريعاً، أنه بينما كان عدد السكان يرتفع بسرعة، كان الإنتاج السنوي للبلاد يبدأ بالانخفاض خلال وقت قصير. وإلحاح الحالة هو الذي سيشير إلى ضرورة اتخاذ بعض الإجراءات المباشرة من أجل السلامة العامة. ويُدعى إلى انعقاد مؤتمر من نوع ما، ويُعلَن عن الوضع الخطير في البلد بأقوى التعابير. سوف يلاحَظ أنهم بينما كانوا يعيشون في سعة، لم يكن مهماً معرفة من كان يعمل أقل، أومن كان يملك أقل، بما أن الجميع كانوا مستعدين وراغبين تماماً في تلبية احتياجات جيرانهم. لكن السؤال لم يعد ما إذا كان على المرء أن يعطي للآخرين ما لم يكن يستخدمه هو، بل كان هل سيعطي لجاره طعاماً ضرورياً لوجوده هو نفسه؟ سيُصوَّر الأمر على أن عدد الذين هم في حاجة يفوق عدد وموارد أولئك الذين سيعيلونهم، وأن هذه الاحتياجات المنهكة، التي لا يمكن إشباعها كلها من إنتاج الدولة، قد ترافقت مع انتهاك فظيع للعدالة، وقامت هذه الانتهاكات بكبح زيادة الطعام، وسوف تؤدي، إذا لم يتم منعها بطريقة أو أخرى، بالمجتمع كله إلى حالة من الاضطراب. بدت هذه الحاجة الآمرة أنها تملي ضرورة تحقيق زيادة سنوية من الإنتاج مهما كانت الظروف والأحداث، ومن أجل تحقيق هذه الغاية الأولى والعظيمة والتي لا غنى عنها، سيكون من المستحسن القيام بتقسيم جديد كامل للأرض وتوفير الأمان لمخزونات الجميع من الانتهاك، عبر فرض أشد العقوبات بما فيها عقوبة الموت ذاتها.

ربمـا يلـح بعـض المعترضـين أنـه، بارتفـاع خـصوبة الأرض، وحصول أحداث متنوعة، فإن حصة بعض الناس ستكون أكبر كثيراً من كافية لإعالتهم، وبتحكّم حب الذات وفرض سلطانه، فإنهم لن يقوموا بتوزيع الإنتاج الفائض من دون بعض التعويض في المقابل. وسيلاحظ، رداً على ذلك، أن هذه ستكون عقبة كبيرة سيأسفون عليها؛ لكن مع أنه كان شراً لا يقارن بطابور النقائص الأسود الذي لا بد من أن يترافق مع تداعي الملكية، إلا أن كمية الطعام التي يمكن لشخص واحد أن يستهلكها محددة بالضرورة بالقدرة المحدودة للمعدة البشرية. ولم يكن مرجحاً بالتأكيد أن يقوم برمي الباقي، لكنه حتى إذا قام باستبدال الطعام الفائض بعمل الآخرين، وجعلهم يعتمدون عليه إلى حدٍّ ما، يبقى هذا أفضل من أن يعاني هؤلاء الآخرون من الجوع بالتأكيد.

وبالتالي يبدو هذا مرجّحاً جداً لأن يتم تأسيس إدارة للملكية، لا تختلف كثيراً عن تلك السائدة في الدول المتحضرة في زمننا الراهن، كعلاج أفضل، مع أنه غير كافٍ، للشرور التي كانت تضغط على المجتمع.

الموضوع الثاني الذي سيرد في النقاش، مرتبط بحميمية بما سبق، هو التواصل بين الجنسين. سيطرحه أولئك الذين حولوا انتباههم إلى السبب الحقيقي وراء الصعوبات التي يرزح المجتمع تحتها، أنه بينما شعر الجميع بالأمان أن أطفالهم سينالون إعالة جيدة من المجتمع، فإن طاقات الأرض لن تكون كافية على الإطلاق لإنتاج الغذاء للسكان الذين سيتلون ذلك بشكل حتمي،

إلى درجة أنه حتى لو توجّه اهتمام المجتمع وعمله إلى هذه النقطة الوحيدة، وإذا، بأفضل تأمين للملكية، وكل تشجيع آخر يمكن التفكير به، تم التوصل إلى أعلى زيادة سنوية ممكنة في الإنتاج، فإنه مع ذلك، لن تستطيع هذه الزيادة في الغذاء أن تجاري تزايد السكان الأكبر والأسرع. ولهذا سوف تكون ثمة دعوة ملحّة ومفروضة لكبح زيادة السكان، وقد بدا عامل الضبط الأكثر طبيعية ووضوحاً هو أن يتولى كل شخص إعالة أطفاله، وأن هذا سيعمل إلى حد ما كإجراء ودليل بشأن زيادة عدد السكان، إذ لا يمكن لرجل أن يأتي بكائنات إلى هذا العالم لا يستطيع أن يجد لها موارد عيش، ومع ذلك حيث كانت هذه هي القضية، بدا من الضروري، من أجل مثال للآخرين، أن العار والإزعاج الناتجين عن سلوك كهذا يجب أن يقع على الفرد، الذي أدخل بسبب طيشه نفسه وأطفاله الأبرياء في الحاجة وشظف العيش.

تبدو مؤسسة الزواج، أو على الأقل، الالتزام المعلَن أو المضمَر لكل شخص أن يعيل أطفاله، النتيجة الطبيعية لهذه الأسباب في مجتمع خاضع لصعوبات كالتي افترضناها.

تقدم رؤية هذه الصعوبات لنا الأصل الطبيعي للعار الأكبر الملازم لخرق العفة لدى النساء أكثر منه لدى الرجال. لن يكون متوقعاً أن يكون لدى النساء موارد يستطعن من خلالها إعالة أطفالهن. لذلك عندما كانت امرأة ترتبط برجل، لم يدخل معها في اتفاق لرعاية أطفالها، وكان مدركاً للعناء الذي سيجلبه لنفسه، وهجرها، فإن إعالة هؤلاء الأطفال ستقع مباشرة على كاهل المجتمع، أو أنهم

سيتضورون جوعاً. ولمنع الحدوث المتكرر لإزعاج كهذه، وحيث سيكون من الجور كثيراً معاقبة خطأ طبيعي مثل هذا بالاحتجاز الشخصي أو العقاب، يتفق الرجال على معاقبة ذلك بالعار. الخطيئة هنا أكثر وضوحاً ولفتاً للانتباه لدى المرأة، وأقل مسؤولية عن أي خطأ. قد لا يُعرَف والد الطفل دائماً، لكن لا يمكن أن توجد حالة اللّبس هذه بسهولة بالنسبة للأم. حيث يكون دليل الخطيئة أكثر اكتمالاً، والإرباك للمجتمع في الآن ذاته هو الأكبر، اتُّفق على أنه يجب أن تقع عليه الحصة الأكبر من اللوم. إذا أُتيحت الفرصة فسوف يفرض المجتمع التزاماً على كل رجل أن يرعى أطفاله، والدرجة الأكبر من المعاناة أو العمل الذي ستخضعه له العائلة، مضافاً إلى شيء من العار الذي يجب أن يتحمله كل إنسان يوقع آخر في التعاسة، يمكن أن يُعدّ هذا عقوبة مناسبة للرجل.

أن تُنبذ المرأة من المجتمع لخطيئة ارتكبها الرجال بشيء من الحصانة، يبدو بلا أدنى شك انتهاكاً للعدالة الطبيعية. لكن أصل العُرف، باعتباره الطريقة الأكثر وضوحاً وتأثيراً لمنع الحدوث المتكرر لإزعاج جدي للمجتمع، يبدو طبيعياً، مع أنه ليس مبرراً على الوجه الأكمل. ومع هذا فإن هذا الأصل مضيَّع الآن في هذا التيار الجديد من الأفكار التي ولدتها العادات والأعراف. وما كانت تمليه في البداية ضرورة الحالة صارت الهشاشة الأنثوية تدعمه الآن، ويعمل بالقوة الأكبر من جانب المجتمع حيث ثمة الفرصة الحقيقية الأقل له، إذا تمت المحافظة على النية الأساسية للعادة.

عندما تأسس هذان القانونان الاجتماعيان الأساسيان، ضمان الملكية ومؤسسة الزواج، كان لا بد لتفاوت الأوضاع أن يتبعهما بالضرورة. فهؤلاء الذين ولدوا بعد تقسيم الملكية سيأتون إلى عالم مملوك مسبقاً. إذا لم يستطع أهلهم، لامتلاكهم عائلة كبيرة جداً، أن يقدموا ما يكفي لدعمهم فما الذي سيفعلونه في عالم كل شيء فيه مخصص؟ لقد رأينا النتائج القاتلة التي يسببها للمجتمع تصوّر لو أن لدى كل إنسان حق المطالبة بحصة متساوية من إنتاج الأرض. لا يمكن لأفراد عائلة تزايدت كثيراً بالنسبة التقسيم الأصلي للأرض المخصصة لها المطالبة بجزء من فائض الإنتاج لدى آخرين، كالتزام لتحقيق العدالة. بدا من القوانين الحتمية لطبيعتنا أنه يجب على بعض الكائنات الإنسانية أن تعاني بسبب الحاجة. هؤلاء هم الأشخاص التعساء الذين لم يحالفهم النجاح في لعبة الحظ الكبيرة في الحياة. إن عدد هؤلاء المطالبين سيفوق قريباً قدرة الإنتاج الفائض على تلبية حاجاتهم. تبقى الميزة الأخلاقية معياراً مميزاً بالغ الصعوبة، إلا في حالات متطرفة. سوف يسعى مالكو الإنتاج الفائض عموماً إلى علامة تمايز أوضح. ويبدو من الطبيعي والعادل أنه، ماعدا في مناسبات محددة، سوف يقع اختيارهم على أولئك الذين كانوا قادرين، وصرّحوا أنهم راغبين في، ممارسة قوتهم للحصول على إنتاج فائض أكبر، وإفادة المجتمع كذلك، وتمكين هؤلاء المالكين من تقديم المساعدة لأعداد أكبر. كل من كانوا بحاجة للغذاء ستحثّهم الحاجة الملحة إلى تقديم عملهم مقابل هذه المادة الأساسية جداً للوجود. سيكون

رأس المال المخصص لاستمرارية العمل عبارة عن الكمية الإجمالية للغذاء التي يملكها أصحاب الأرض بعد استهلاكهم. حين كان الطلب على رأس المال هذا كبيراً وضخم العدد، كان طبيعياً أن يقسَّم إلى حصص صغيرة جداً. وكان يُدفَع للعمل قليلاً. وكان الرجال يعرضون عملهم مقابل كفافهم، وكان المرض والبؤس يضبط تأسيس العائلات. وبالعكس، عندما كان رأس المال يزداد بسرعة، عندما كان أكبر في نسبته من عدد المطالبين، كان يقسَّم في حصص أكبر. لن يستبدل شخص عمله دون الحصول على كمية وافرة من الغذاء مقابله. وكان العمال يعيشون في دعة ورفاهية، وبالتالي سيكونون قادرين على إعالة ذرية أكبر وأقوى.

تعتمد درجة السعادة أو التعاسة السائدة بين طبقات المجتمع الدنيا في الدول المعروفة الآن بشكل رئيس على حالة رأس المال هذا. وعلى هذه الدرجة من السعادة أو التعاسة، تعتمد زيادة أو استقرار أو تناقص عدد السكان.

وهكذا يبدو، أن المجتمع المؤَسَّس تبعاً للشكل الأجمل الذي يمكن للخيال أن يتصوره، مع وجود الإحسان كمبدأ محرك له بدلاً من حب الذات، والاستعداد لتصحيح الشرور لدى جميع أفراده بالعقل لا بالقوة، سيتدهور بسبب القوانين الحتمية للطبيعة وليس بسبب أية خطيئة أصلية للإنسان، في فترة قصيرة، ليصبح مجتمعاً مبنياً على خطة لا تختلف كثيراً بالأساس عن تلك التي تسود في كل الدول الآن. أعني، مجتمعاً مقسماً إلى طبقة ملّاك وطبقة عمّال مع حبّ الذات كمحرك أساسي لتلك الآلة العظيمة.

في الافتراض الذي قدمته، قمت بلا شك بأخذ زيادة عدد السكان بأصغر، وزيادة الإنتاج بأكبر مما سيصبحان عليه حقاً. لا يمكن تعيين سبب لماذا لا يجب، في الظروف التي افترضتها، لعدد السكان أن يزداد أسرع من أي مثال معروف. إذا كنا سنأخذ فترة المضاعفة كخمس عشرة سنة، بدلاً من خمس وعشرين، وفكرنا بالعمل الضروري لمضاعفة الإنتاج في وقت قصير كهذا، حتى إذا سلّمنا أن ذلك ممكن، فقد نتجرأ على التصريح بثقة أن نظام السيد غدوين للمجتمع كان مؤسساً على أقصى مراحل الكمال، بدلاً من عشرات القرون، فلن تمر ثلاثين سنة قبل دماره الكامل من مبدأ زيادة السكان البسيط.

لم أُشِر بملاحظة إلى موضوع الهجرة لأسباب واضحة. لو تأسست هذه المجتمعات في أجزاء أخرى من أوروبا، فسوف ترزح هذه الدول تحت الصعوبات ذاتها المتعلقة بالسكان، وقد لا تتسع لأفراد جدد في أرجائها. لو كان هذا المجتمع الجميل مقتصراً على هذه الجزيرة، لكانت قد حطّت على نحوٍ غريب من نقائها الأصلي، ولم تأخذ سوى جزء صغير من السعادة التي افترضتها؛ أي باختصار، سوف يدمّر مبدؤها الأساسي بالكامل، قبل أن يقبل أيٌّ من أفرادها بمغادرتها، ويعيش تحت سلطة حكومات كالموجودة حالياً في أوروبا، أو يخضع للصعوبات البالغة للمستوطنين الأوائل في المناطق الجديدة. إننا نعرف جيداً، من التجربة المتكررة، كم سيتحمل الرجال من صعوبات ومشقات في بلادهم الجديدة، قبل أن يقرروا أن يهجروها، وكم من العروض المغرية للذهاب إلى مستوطنات جديدة رفضها أناس بدا أنهم كانوا يتضورون جوعاً.

الفصل الحادي عشر

تصور السيد غدوين المتعلق بخمود الرغبة بين الجنسين ـ الأسباب غير الواضحة تماماً لهذا التخمين ـ عاطفة الحب لا تتعارض مع العقل أو الفضيلة.

لقد دعمنا نظام المجتمع لدى السيد غدوين منذ تأسيسه. لكن نظامه يفترض أحد المستحيلات. فالأسباب الطبيعية ذاتها التي كان يمكن أن تدمره بسرعة، حال تأسيسه، هي التي ستحول دون إمكانية إقامته. وعلى أية أسس نستطيع أن نفترض تغييراً في هذه المسببات الطبيعية. هنا، أقف في حيرة كاملة أمام هذه التصوّر. لم تحصل حركة نحو انطفاء وخمود الرغبة بين الجنسين في الخمسة أو ستة آلاف سنة التي كان العالم موجوداً خلالها. كان الرجال في خريف حياتهم، في كل العصور، يعبرون عن أسفهم على عاطفة قلّ إحساسهم بها، دون أن يصيبوا إلا سبباً صغيراً للنجاح. أولئك الذين لم يشعروا أبداً بماهية الحب بسبب مزاج علاقاتهم الباردة، سيكونون بالتأكيد حكاماً غير أكفاء بالنظر إلى القوة التي تسهم بها هذه العاطفة في محصلة الحسّ الإمتاعي في الحياة. أولئك الذين قضوا شبابهم في التجاوزات الإجرامية وحضّروا لأنفسهم، كعزاء لأعمارهم، وهناً جسدياً

وندماً فكرياً سوف ينددون كثيراً بهذه المتع على أنها تافهة وعقيمة، وغير منتجة لمتعة ورضى دائمين. لكن متع الحب النقي سوف تحمل تدبّراً لأكثر الأفكار تطوراً، وأكثر الفضائل رفعةً. ربما يكون من النادر أن يوجد شخص قد اختبر بهجة الحب العفيف، مهما كانت متعته الفكرية، لا ينظر إلى تلك الفترة على أنها أكثر الفترات إشراقاً في حياته كلها، حيث يحب خياله أن يستمتع ويتنعم باستعادة وتأمل أشد حالات التحسّر الأثيرة، والتي يتمنى بصدق لو يعيشها من جديد. يكمن تفوق المتع الفكرية على الحسية في الغالب من كونها تملأ زمناً أكبر، وفي كونها تمتلك مجالاً أكبر، وفي كونها أقل تعرضاً للإشباع، أكثر منها حين تكون واقعية وضرورية.

الانغماس في أية متعة يهزم هدفها الرئيسي. إذا ما امتدت النزهة في أفضل الأيام في الريف طويلاً جداً، فإنها ستنتهي إلى ألم وتعب. وإذا تناولنا أفضل الأطعمة وأكثرها فائدة بشهية مفرطة، فإنها ستنتج الضعف بدلاً من القوة. حتى ممارسة المتع الذهنية والفكرية، مع أنها أقل من غيرها تعرضاً للتخمة، من دون فترات راحة، توهن الجسد، وتفسد نشاط الفكر. أما أن نجادل ضد واقعية هذه المسرات من ناحية سوء ممارستها، فلا يبدو منصفاً. المبادئ الأخلاقية، تبعاً للسيد غدوين، هي حساب العقابيل، أو، كما يعبر عنها الأرشيدوق بالي Archdeacon Paley بدقة شديدة، إرادة الله، كتعبير عن النفع العام. وفقاً لأيّ من هذين التعريفين، فإن المتعة الحسية المتلازمة مع إمكانية العقابيل التعيسة لا تسيء

إلى القوانين الأخلاقية، وإذا ما تواصلت بطريقة معتدلة وضبط للنفس مثل ترك مساحة أكبر للمكاسب الفكرية، فإنها لا بد أن تضيف، من دون شك، إلى مجموع الأحاسيس المبهجة في الحياة. يبدو الحب الطاهر المتسامي في الصداقة نوعاً من التمازج بين المتعة الحسية والفكرية المناسب بشكل خاص لطبيعة الإنسان، ومعدٌّ بقوة أكبر لإيقاظ تعاطف الروح، وإنتاج أشد أنواع الرضى والإشباع روعة.

يقول السيد غدوين، من أجل أن يظهر الوضاعة الجلية لمتع الحسّ، "جرّدوا علاقة الجنسين من كل ظروفها الملازمة لها، وسوف تكون محتقَرة بشكل عام" (الكتاب الثالث، الفصل الخامس، في الطبعة الثالثة، المجلد الأول، ص: 7271-). ويمكن أن يقول أيضاً لرجل معجب بالأشجار: جردها من أغصانها الممتدة وأوراقها الجميلة، وما الجمال الذي ستراه في جذع عار؟ لكنها كانت الشجرة مع الأغصان والأوراق، وليس من دونه، ما أثار الإعجاب. قد تكون إحدى مزايا الموضوع مميزة وتثير مشاعر أخرى؛ من تجميع شيئين بعيدين جداً عن بعضهما، مثل امرأة جميلة، وخارطة لمدغشقر. إنه "تناظر الشخص والحيوية ورقة الطّبع الشهوانية واللطافة والمشاعر الودودة والخيال وفطنة المرأة هي التي تثير عاطفة الحب، وليس مجرد التمييز أنها أنثى. مدفوعين بعاطفة الحب، اقتيد الرجال إلى أفعال متحاملة للغاية على مصالح المجتمع العامة، لكنهم ربما لم يجدوا صعوبة في مقاومة الإغراء، إذا تجلى في امرأة من دون أيّ عوامل جذب أخرى

سوى جنسها. أن تجرد المتع الحسية من ملحقاتها كلها، من أجل إثبات دونيتها، هو أن تجرد مغناطيساً من بعض أهم أسباب جذبه، ثم تقول إنه ضعيف وغير فعال.

في السعي عن المتع، سواء كانت حسية أو فكرية، فإن العقل، المَلَكة التي تمكننا من حساب العقابيل، هو المصحح والدليل المناسب. لذلك من الممكن أن يتجه العقل المتطور إلى منع إساءة استخدام المتع الحسية، مع أنها تتبع بلا شك ما سيبطلها ويخمدها.

لقد حاولت أن أُعري مغالطة الحجة التي تشير إلى تطور غير محدود من تقدم جزئي، والحدود التي لا يمكن تعيينها والتأكد منها بدقة. لقد بدا، كما أظن، أنه ثمة أمثلة عديدة لوحظ فيها تقدم واضح، حيث مع ذلك سيكون من العبث الكبير أن نفترض التقدم غير محدود. لكن باتجاه خمود تلك العاطفة بين الجنسين، لم يتم تحقيق أي تقدم ملحوظ مهما كان حتى الآن. وبالتالي، أن نفترض خموداً من هذا النوع، يعني أن نقدم تخميناً غير مؤسس وغير مدعوم بأية احتمالات فلسفية.

إنها حقيقة، تلك التي أخشى أن يجعلها التاريخ واضحة جداً، أن بعض الرجال من أصحاب أعلى القدرات العقلية والفكرية قد أصبحوا مدمنين ليس فقط على انخراط متوازن، بل جامح ومتطرف في متع الحب الحسيّ. لكن بالتسليم أنه، كما أميل إلى أن أفعل، ومع وجود أمثلة كثيرة تناقض ذلك، تميل الممارسات الفكرية العظيمة إلى إضعاف سطوة هذه العاطفة على الإنسان،

ومن الواضح أن عامة الناس يجب أن يُطوَّروا بشكل أكبر وأسمى من أي زخرفات للأجناس الموجودة قبل أن يحدث أي فارق كافٍ حسياً للتأثير في عدد السكان. لن أفترض في أية حال أن عامة الجنس البشري قد وصلت حد تطورها ، لكن الحجة الرئيسة في هذا المقال تميل لتضع في وجهة نظر قوية استحالة أن يغدو أفراد الطبقات الدنيا في أي بلد إذا كانوا أحراراً كفايةً من الحاجة والعمل لامتلاك أي درجة عليا من التقدم الفكري.



الفصل الثاني عشر

تصور السيد غدوين المتعلق بالإطالة اللامحدودة للحياة البشرية- استنتاج خاطئ مشتقّ من تأثيرات المحفزات الذهنية على الإطار البشري، موضحاً في عدة أمثلة- الافتراضات غير المؤسسة على أي مؤشرات في الماضي لا تُعدّ افتراضات فلسفية – افتراضات السيد غدوين والسيد كوندورسيه بشأن مقاربة الإنسان للخلود على الأرض، مثالٌ مثير للتساؤل حول عدم تماسك الشكّية.

يبدو تصور السيد غدوين حول مستقبل تقارب الإنسان تجاه الخلود على الأرض وكأنه قد تموضع بشكل غريب في فصل يقرّ بإزالة الاعتراض على مبدأ مساواته مع مبدأ السكان. ما لم يعترف أن العاطفة بين الجنسين تخبو بشكل أسرع مما تتزايد به فترة الحياة البشرية، فإن الأرض ستبدو مثقلةً كما لم تكن من قبل. لكن مع ترك هذه المشقّة للسيد غدوين، دعونا نتفحص بعضاً من المظاهر التي يُستدلّ منها على الخلود الممكن للإنسان.

من أجل إثبات تفوق قوة العقل على قوة الجسد، يلاحظ السيد غدوين: كم مرة نرى خبراً جيداً يبدد مزاجاً سيئاً؟ كم هي شائعة ملاحظة أن تلك الحوادث التي تكون مصدر مرض لدى المتكاسلين هي منسيّة ومُستأصلةٌ لدى من هم مشغولون ونشيطون؟ إنني أمشي عشرين ميلاً بمزاج متكاسل ونصف عازم

وأشعر بإنهاك شديد. وأمشي عشرين ميلاً مفعماً بالنشاط، وبحافز يملأ روحي، وأصل في النهاية نشيطاً ومتيقظاً كما كنت عندما بدأت رحلتي. الشعور الذي تستثيره كلمة غير متوقعة، برسالة تصلنا، ترافق أكثر الثورات الرائعة في حالتنا، تسرع الدورة الدموية، تجعل القلب ينبض بسرعة، واللسان يرفض وظيفته ويتلعثم، وتُعرف بحالة الموت المفاجئ من فرط الأسى أو فرط الفرح. لا يوجد ما يثق به الأطباء حقاً ويدركونه أكثر من قدرة الذهن على المساعدة على الشفاء أو تحقيقه.

الأمثلة المذكورة هنا هي أمثلة حول تأثير المحفزات الذهنية على الجسد. لا يشكّ أحدٌ للحظة في العلاقة الحميمة، والغامضة، بين الذهن والجسد. لكن هذا الجدل يدور، بالكامل، من دون معرفة بطبيعة المحفزات التي نفترض أنه يمكن تطبيقها بشكل دائم بقوة متساوية، أو لمرة واحدة، حيث لا ترهق الموضوع وتُبليه. في بعض الحالات، التي أشير إليها هنا، تعتمد قوة المحفّز على جِدَّته وعدم توقعه. لا يمكن لمحفز كهذا، بسبب طبيعته، أن يتكرر بذات التأثير، إلى درجة أن يفقد في التكرار الميزة التي تعطيه قوته.

في حالات أخرى، تكون الحجة من تأثير صغير وجزئي، إلى تأثيرٍ كبيرٍ وعام، يوجد في عددٍ لا يُحصى من الحالات نظام استنتاجٍ خادعٍ جداً. في درجة ما، قد يصد الشخص النشيط والدؤوب، أو ما قد يكون أقرب إلى الحقيقة، يمكن أن يتجاوز هذه الاضطرابات الطفيفة للجسد الذي يثبت اهتمام الشخص الذي ليس لديه شيء آخر يفكر به، لكن هذا لا يثبت أن نشاط

الذهن يمكّن الإنسان من تجاهل وتجاوز حمّى قاسية أو جدري أو طاعون.

الرجل الذي يمشي عشرين ميلاً بحافزٍ يملأ روحه لا يهتم بإنهاكه الجسدي البسيط عندما يصل، وإنما يضاعف هذا الحافز، ويجعله دافعاً له ليمشي مسافة عشرين ميلاً أخرى، ويضاعفها، ويجعله يبدأ مسيرة ثالثة، وهكذا، وسوف تعتمد مسافة سيره في النهاية على العضلات لا على الذهن. كان باول، بحافز عشر جنيهات، سيمشي ربما أبعد من السيد غدوين بحافز نصف مليون. إن الحافز ذا القوة غير المعروفة، والعامل في إطار قوة معتدلة، سيجعل الشخص يقتل نفسه بجهده، لكنه لن يدفعه للسير مئة ميل في أربع وعشرين ساعة. يُظهر هذا الإعلان عن هذه الحالة مغالطة افتراض أن الشخص لم يكن مرهقاً أبداً في سيره الأول لعشرين ميل، لأنه لم يبدُ عليه أنه كذلك، أو، ربما، قلما شعر بأي إنهاك. لايستطيع الذهن تركيز الانتباه بقوة على أكثر من موضوع واحد في آنٍ معاً. إن العشرين ألف جنيه شغلت أفكاره إلى درجة أنه لم يشغل إحساسه بأي ألم طفيف في القدمين، أو تصلب في الأطراف. لكن لو كان بالفعل نشيطاً ومتيقظاً كما كان عندما انطلق في البداية، فسيكون قادراً على السير في الخمسة وعشرين ميلاً الثانية بذات اليُسر الذي سار فيه المسافة الأولى، ثم التالية، وهكذا دواليك. الأمر الذي يقود إلى عبث جليّ. عندما يكون حصان السباق نصف متعب، فإنه بحافز المهماز، إضافة إلى الإدارة المناسبة للتحمل، فقد يعتمد كثيراً على حماسه

حيث يبدو للمراقب نشيطاً وفي ذروة حيويته كأنه لم يَسِر ميلاً واحداً. لكن الحصان نفسه، ربما، في الحرارة والانفعال المترافقين مع هذا الحافز، لن يشعر بأي إنهاك، بل سيبدو غريباً وعكس المنطق والتجربة البرهان استناداً إلى هذا المظهر، أنه إذا استمرت المحفزات فإن الحصان لن يشعر بالتعب أبداً. إن زعيق مجموعة من كلاب الصيد ستجعل بعض الأحصنة، بعد قطع رحلة أربعين ميلاً على الطريق، تبدو نشيطة وحيوية كما كانت حين انطلاقها. لو طوردت بعدئذٍ، لن يلاحظ راكبوها في البداية أي تباطؤ ملحوظ في قوتها وطاقتها، لكن مع اقتراب نهاية اليوم الشاق، سيحطّ عليها الإعياء السابق بكل وزنه وتأثيره ويجعلها منهكة لاحقاً. عندما سرت مسافة طويلة مع بندقيتي، ولم أحقق نجاحاً، كنت أعود إلى المنزل مراراً حاملاً في داخلي درجة كبيرة من الإحساس بالضيق من الإعياء. في يوم آخر، ربما، بقطع المسافة ذاتها تقريباً من الأرض لكن مع كمية جيدة من الصيد، كنت أعود إلى منزلي نشيطاً ومتيقظاً. قد يكون الفرق في إحساس الإنهاك والإعياء عند العودة، في الأيام المختلفة، صادماً جداً، لكن في الصباحات التالية لم أكن أستشعر بأي فرق. لم ألاحظ أنه كان لدي تصلّبٌ أقل في أطرافي، أو ألماً أخفّ في القدمين، في الصباح الذي يلي يوماً من الصيد، من أي صباح آخر.

في جميع هذه الحالات، يبدو أن التحفيز على الذهن يعمل بشكل أكبر على أخذ الانتباه بعيداً عن الإنهاك الجسدي، أكثر من مقاومته بحقّ. إذا قاومت طاقة ذهني تعب جسدي وإعياءه،

فلماذا أشعر بالتعب في الصباح التالي؟ إذا كان حافز المطاردات قد تغلب تماماً على إنهاك الرحلة فعلاً، كما حصل ظاهرياً، فلماذا يجب أن يشعر الحصان بالتعب أكثر مما لو أنه لم يقطع الأربعين ميلاً؟ يحدث أنني أعاني من عارضٍ سيّء من ألم أسنان خلال كتابتي هذا. لكن في التوق إلى الكتابة، أنساه للحظة أو اثنتين بين الحين والآخر. لكنني لا أستطيع التفكير أن العملية، المتسببة بالألم، ما تزال مستمرة وأن الأعصاب التي تحمل معلوماتها إلى الدماغ تتطلب الانتباه حتى خلال هذه اللحظات، بالإضافة إلى الحيّز لتردداتها المناسبة. ربما تمنع تعددية الترددات من نوع آخر الاعتراف بها، أو تجاوزها وهزمها لوقت بعد الاعتراف بها، إلى أن تقوم دفقة طاقة غير عادية بوضع هذه الترددات في طريقها، تحطم حيوية تصوراتي الجدلية، وتكون مهيمنة في الدماغ. في هذه الحالة، كما في حالات أخرى، لا يبدو أن العقل يمتلك قوة ولو صغيرة لمقاومة أو علاج هذا الخلل، لكنه يمتلك طاقة، إذا أثيرت بقوة، تستطيع توجيه الانتباه إلى موضوعات أخرى.

لا أعني في جميع الأحوال أن أقول إن العقل المتحمس والسليم لا يمتلك نزعة من أي نوع لإبقاء الجسد في حالة مشابهة. فالاتحاد بين العقل والجسد حميم ووثيق جداً إلى درجة يكون من غير العادي ألا يدعم كل منهما وظائف الآخر بشكل طبيعي. لكن، في المقارنة، ربما يكون للجسد تأثير أكبر على الذهن من تأثير الذهن على الجسد. الغاية الأولى للذهن هي أن يعمل كمموّن

لحاجات الجسد. عندما يتم تلبية هذه الحاجات كلها، يجنح الذهن النشيط إلى الطواف أبعد، والتجول في حقول العلم، أو اللهو في مناطق الخيال، ليتخيل أنه قد "تخلّص من مشكلات الحياة" وأنه يبحث عن أكثر عناصرها طيبة. لكن هذه الجهود كلها ليست سوى عمل عبثي مثل عمل الأرنب البري في الحكاية الشعبية. السلحفاة البطيئة، الجسد، لا تفشل أبداً في السيطرة على الذهن، مهما تجول في مساحة عريضة وشاسعة، وامتلك أفضل الأفكار وأكثرها قوة، إن استجابت دون قصد للاستدعاءات الأولى والثانية، فإنه لا بد أن يجعل الدماغ ينصاع لنداءات الجوع، أو يغرق مع الجسد المُتعَب في النوم.

يبدو الأمر كأن يقول شخص ما بثقة إنه إذا وجد دواء لتخليد الجسد فلن يكون ثمة خوف لـ|عدم| ترافقه بخلود العقل. لكن خلود العقل لا يدل مطلقاً على خلود الجسد. بل على العكس، فإن الطاقة العظمى الملاحظة للعقل قد ترهق وتدمر قوة الجسد. يبدو الحماس المعتدل للعقل مفضلاً للصحة، لكن ممارسات ذهنية عظيمة جداً تميل أكثر، كما لوحظ، إلى اهتلاك الغمد. أكثر الأمثلة التي ساقها السيد غدوين لإثبات قوة الذهن على قوة الجسد، والاحتمالية التالية لخلود الإنسان، هي من هذا التوصيف الأخير، وإذا ما طبقت محفزات مثل هذه بشكل مستمر، بدلاً من النزوع إلى التخليد، فإنها سوف تتجه بسرعة كبيرة إلى تدمير جسد الإنسان.

تأتي الزيادة المحتملة للقوة الإرادية لدى الإنسان على جسده الحيواني تالياً تبعاً لتفكير السيد غدوين، ويختتم بالقول إن القوة الإرادية عند بعض الأشخاص، في هذا المجال، تتسع في مجالات يبدو فيها أشخاص آخرون أنهم عقيمون. لكن هذا استنتاج ضد قاعدة عامة تقريباً من استثناءات عدة، وتبدو هذه الاستثناءات خدعاً أكثر منها قوى يمكن ممارستها من أجل أي هدف جيد. لم أسمع قط عن أي شخص استطاع تنظيم نبضه خلال الحمى، وأشك كثيراً، إذا ألمح أي من الأشخاص هنا إلى أنه حقق شيئاً ضئيلاً من التقدم يمكن إدراكه في التصحيح النظامي لاضطرابات أجسادهم والإطالة التالية لأعمارهم.

يقول السيد غدوين، "لا يمكن لشيء أن يكون لا فلسفياً أكثر من أن نستخلص أنه، لمجرد أن جنساً ما محدداً من الطاقة هو أبعد من سياق ملاحظتنا الراهنة، فإنه سيكون وراء حدود العقل البشري." إنني أقرّ بأن أفكاري عن الفلسفة في هذا السياق مختلفة تماماً عن أفكار السيد غدوين. التمييز الوحيد الذي أراه بين تخمين فلسفي وتأكيدات النبيّ السيد برذرس Prophet Mr Brothers هو ذلك القائم على دلالات تنبع من سياق ملاحظاتنا الحالية، أما الآخر فليس له أساس على الإطلاق. أتوقع أن تحدث اكتشافات عظيمة في جميع مجالات العلوم الإنسانية، خاصة في الفيزياء، لكن في اللحظة التي نترك فيها تجربتنا الماضية كأساس لأفكارنا المتعلقة بالمستقبل، وأكثر من هذا، إذا كانت تصوراتنا تناقض التجربة الماضية بالمطلق، فإننا سنُرمى في

حقل كبير من الالتباس، وحينها يكون أي افتراض جيد شأنه شأن أيّ افتراض آخر. لو أن شخصاً أخبرني أنه لا بد من أنه سيغدو للناس عينين ويدين من الخلف مثلما لهم من الأمام، فسوف أعترف بلا فائدة الإضافة، لكنني سأعطي سبباً لعدم تصديقي له، أنني لم ألحظ في الماضي أي إشارات من أي نوع أستطيع الاستدلال منها على أصغر احتمالية لتغيير مثل هذا. إذا لم يُعدّ هذا اعتراضاً صالحاً، فإن كل التخمينات مثل بعضها، وكلها فلسفية بالتساوي. أقرّ أنه يبدو لي أنه في سياق ملاحظاتنا الراهنة، ليس ثمة أية إشارات أصيلة للاستنتاج بأن الإنسان سيكون خالداً على الأرض أكثر من تلك التي تقول إن الإنسان سيمتلك أربع أعين وأربع أيدٍ، أو أن الأشجار ستنمو أفقياً بدلاً من نموها العمودي.

ربما سيقال إن العديد من الاكتشافات في العالم قد حصلت ولم تكن متوقعة ولا محسوبة. هذا ما أضمن أنه صحيح، لكن لو تنبّأ شخص بهذه الاكتشافات دون استدلال بأية قياسات أو إشارات من حقائق الماضي، فإنه سيستحق اسم عرّاف أو نبيّ، لكن ليس فيلسوفاً. فالأعجوبة التي كانت ستثيرها بعض الاكتشافات الحديثة في السكان البدائيين في أوروبا في أزمنة ذيسيوس وآخيل لا تثبت إلا القليل. لن يكون متوقعاً من الأشخاص غير المطّلعين تقريباً على قدرات آلة ما على تخمين آثارها. أنا بعيد عن القول إننا حالياً من دون شك نعرف تماماً قوى العقل البشري، لكننا نعرف بالتأكيد عن هذه الأداة أكثر مما كان معروفاً قبل أربعة آلاف سنة؛ ولذلك، مع أنه لا يمكن أن نُسمّى قضاة مؤهلين،

إلا أننا بالتأكيد أكثر قدرة بكثير من البدائيين لنقول ما، وما لا، هو ممكن التحقيق. قد تصعق ساعة يد شخصاً بدائياً بما سيشعر من مفاجأة أمام حركتها الدائمة، مع أنها بالنسبة لنا معروفةٌ جداً كقطعة ميكانيكية، والآخر راوغ باستمرار جهود أكثر المفكرين قدرة. نحن قادرون الآن في حالات كثيرة على استشعار الأسباب التي تمنع التطور اللامحدود لتلك الاختراعات، التي بدت أنها تَعِد بها في البداية. ربما سيفكر المطورون الأصليون للتلسكوبات أنه كلما ازداد حجم المناظير وطول الأنابيب، فإن قدرات ومزايا الأداة سوف تزداد، لكن التجربة قد علمتنا أنه عند تضخيم الدقّة في المجال، والعجز في الضوء والظرف في المناخ فإن هذا يمنع النتائج المفيدة المتوقعة من التلسكوبات ذات الحجم والقوة الخارقين. في أجزاء عديدة من المعرفة، كان الإنسان تقريباً يقوم بتحقيق بعض التقدم بشكل مستمر، في نواحٍ أخرى، كانت جهوده مرتبكة بشكل واحد واضح. لن يستطيع البدائيون أن يخمنوا، ربما، أسباب هذا الفرق الهائل. أعطتنا تجربتنا الموسّعة شيئاً من البصيرة الثاقبة إلى هذه الأسباب ومكّنتنا بهذا من أن نحكم بشكل أفضل، إن لم يكن بشأن ما نتوقع من المستقبل، فعلى الأقل بشأن ما لا نتوقعه، الذي، مع أنه سلبي، لكنه معلومة مفيدة للغاية.

بينما تبدو الحاجة إلى النوم تعتمد على الجسد أكثر منها على الذهن، فإنه لا يبدو كيف يمكن لتقدم العقل أن يتجه ليبطل هذا "العجز الواضح للعيان". الشخص الذي يمكنه بدافع الإثارة

الكبيرة أن يقضي ليلتين أو ثلاث ليال من دون نوم، يقوم بإنهاك حيوية جسده بشكل متدرج وهذا التناقص في الصحة والقوة سيخلّ في وقت لاحق بعملية إدراكه وفهمه، حيث أنه بهذه الجهود الكبيرة يبدو أنه لم يحقق أي تقدم حقيقي من أيّ نوع في إلغاء ضرورة هذا النوع من الراحة.

يوجد بالتأكيد فرق واضح كفاية في الشخصيات المختلفة التي لدينا بعض المعرفة عنها، تتعلق بطاقات عقولهم، ومساعيهم الخيّرة، الخ، من أجل تمكيننا من الحكم على ما إذا كان لعمليات الفكر أي تأثير واضح على إطالة عمر الإنسان. بالتأكيد لم يلاحَظ بعد أي تأثير واضح من هذا النوع. مع أنه لم يقم أي اهتمام من أي نوع بإنتاج تأثير مثل هذا يمكن أن يسوّغ كأصغر مظهر من مظاهر الاقتراب من الخلود، لكن بين الاثنين، يبدو أن للانتباه المحدد للجسد تأثيراً أكبر في هذا المنحى من الانتباه إلى الذهن. الرجل الذي يتناول وجبات معتدلة ويدرّب جسده، بانتظام صارم، سيكون بشكل عام أفضل صحة من الشخص الذي، لكونه منخرط جداً بممارسات ذهنية، ينسى أحياناً رغبات جسده لبعض الوقت. والمواطن الذي تقاعد والذي نادراً ما ترتفع اهتماماته وأفكاره أو تمتد إلى أبعد من حديقته الصغيرة، يخوض كل فترة صباحه بين حدود أشجاره، سيعيش ربما بقدر ما يعيش فيلسوف ذو فكر مستفيض وأفكار أوضح من أفكار أي من معاصريه. لقد لوحظ بواقعية من سجلات الوفيات أن النساء يعشن أطول من الرجال في المعدل، ومع أنني لن أقول إن قدراتهن الذهنية أقل،

لكني، أعتقد بأنه من المسلَّم به أنه بسبب تعليمهن المختلف، ليس ثمة الكثير من النساء يتعرضن كالرجال لإثارة ممارسات فكرية قوية.

كما في هذه الأمثلة وأخرى مشابهة، أو بأخذ قطاع أكبر، كما في التنوع الكبير للشخصيات التي وجدت عبر آلاف السنين، لم يلاحَظ أي فرق مقصود أومتعمّد في مدة الحياة البشرية من عمل الذهن، يبدو أن معدل وفاة الإنسان على الأرض قد تأسس كلياً وتحديداً على ذات الأسس، وأكثر ثباتاً مثل أي قانون من قوانين الطبيعة. إن تدخلاً مباشراً من خالق الكون يمكنه، حقاً، أن يغير أحد هذه القوانين أو كلها، فجأةً أو تدريجياً. لكن من دون بعض الإشارات إلى هذا التغيير، وإشارات كهذه غير موجودة، فإنه من السطحيّ اللافلسفي أن نفترض أنه يمكن إطالة الحياة وراء أي حدود معيّنة، مثل افتراض أن جاذبية الأرض ستتغير تدريجياً إلى تنافر وأن الحجر سيرتفع في النهاية بدلاً من أن يسقط، أو أن الأرض ستطير في فترة محددة نحو شمس أكثر لطفاً دفئاً.

تقدم لنا خاتمة هذا الفصل، بلا شك، صورة جميلة ومرغوبة، لكن مثل بعض المناظر التي رسمها الاستيهام وغير متخيلة بالتوافق مع الحقيقة، تفشل في إعطاء ذلك الاهتمام للقلب الذي يمكن للطبيعة وحدها أن تعطيه.

لا يمكنني مغاردة هذا الموضوع دون أن أسجل ملاحظة حول تخمينات السيد غدوين والسيد كوندورسيه المتعلقة بالإطالة اللامحدودة للحياة البشرية، كمثال فضولي جداً لتوق الروح بعد

الخلود. رفض السيّدان ضوء الإيحاء الذي يعد بالمطلق بحياة أبدية في حالة اخرى. ورفضا أيضاً ضوء الدين الطبيعي، الذي أشار إلى مستقبل وجود الروح من خلال العقول الأكثر قدرة في جميع العصور. لكن تبقى فكرة الخلود ملائمة جداً لعقل الإنسان إلى درجة لم يستطيعا استساغة إخراجها بالكامل من نظاميهما. بعد جميع شكوكهما المدققة المتعلقة بالسبيل الوحيد المحتمل للخلود، فإنهما يقدمان نوعاً من الخلود، لا يكتفي بالتعارض تماماً مع أيّ قانون احتمالية فلسفية وحسب، وإنما هو في ذاته، وفي أعلى درجاته، ضيّق ومتحيز ومجحف. إنهما يفترضان أن جميع العقول العظيمة والفاضلة والجليلة التي وجدت أو التي قد توجد في آلاف، أو ملايين السنين، سوف تغرق في الفناء، وأن قلة من الكائنات، ليست أكثر في العدد مما يمكن أن يتواجد على الأرض في مرة واحدة، سوف تتوج أخيراً بالخلود. لو أن معتقداً كهذا قد قدّم كمعتقد وحي أو رؤيا لتأكدت من أن جميع أعداء الدين، وربما السيد غدوين والسيد كوندورسيه مع البقية، سيستنفدون كل قوتهم للاستهزاء به، كونه الأكثر صبيانيةً، والأكثر عبثية، والأكثر فقراً وإثارة للشفقة، والأكثر جوراً، وبالنتيجة، الأكثر تفاهة مما يمكن لرجل مؤمن بالخرافات والحماقة أن يخترعه عن الله.

أيّ برهان غريب ومبهم تعرض هذه التخمينات عن عدم انسجام الشكيّة. لأن ما يجب ملاحظته هو أن ثمة فرقاً أساسياً وصادماً جداً بين تصديق تأكيد يناقض بشكل تام التجربة

المكرّسة، وتأكيد لا يناقض شيئاً، لكنه لا يعدو عن كونه وراء قدرة ملاحظتنا ومعرفتنا. الأشياء حولنا متنوعة جداً، وثمة أمثلة كثيرة للقوة الجبارة تعرض نفسها يومياً أمام أنظارنا، إلى درجة نعتقد معها بأن هناك العديد من أشكال وعمليات الطبيعة التي لم نُلاحظها بعد، أو التي، ربما لسنا قادرين على ملاحظتها بقدراتنا المعرفية المحدودة. إن بعث الجسم الروحي من الجسد الطبيعي لا يبدو بذاته مثالاً مدهشاً للقوة أكثر من استخراج سنبلة قمح من الحبة، أو شجرة البلوط من ثمرة البلوط. هل نستطيع تصور كائن ذكي، مهيّأ لمعرفة الأشياء غير الحية أو الكاملة النضج، ولم يحدث أن شهد أي تغيّر في عملية زراعة النبات ونموّه، وإذا أظهر له شخص آخر مادتين صغيرتين: حبة قمح وثمرة بلوط، ورغب في أن يفحصهما، لتحليلهما إذا كان أراد وحاول أن يكتشف خصائصهما وماهيتهما، وأن يخبره بعد ذلك، أنه برغم أن هاتين المادتين الضئيلتين قد تبدوان تافهتين له، إلا أنهما تمتلكان قوى غريبة للانتقاء، والتجميع، والتنظيم والخلق على الأغلب. حيث حين توضعان في الأرض، تقومان بانتقاء الأجزاء التي تناسب غايتهما بأفضل ما يمكن من بين كل القذارات والبلل المحيط بهما، إلى درجة أنهما تجمعان وتنظمان هذه الأجزاء بذوق وقرار وتنفيذ رائع، وتنمّيهما في أشكال جميلة لا تكاد تتماثل مع القطع الضئيلة التي وضعت في الأرض في البداية. إن شكّي ضئيل جداً في أن الصورة المتخيلة التي اقترحتها قد تتردد أكثر وتتطلب حجة أفضل وبرهان أقوى قبل أن يصدّق هذه التأكيدات الغريبة، مما

لو أنه قد قيل له إن كائناً ذا قوة جبارة هو مسبّب كل ما يراه من حوله وهذا العالم الذي يدركه هو بذاته، سيقوم، جرّاء فعل عظيم في قوة ما لدى موت وفناء الكائنات البشرية، برفع جوهر الفكر في هيئة لا مادية أو على الأقل غير منظورة، ليعطيها وجوداً أكثر سعادة في حالة أخرى.

الفرق الوحيد، بالنظر إلى إدراكنا الخاص، الذي ليس في صالح التأكيد الأخير أن المعجزة الأولى قد رأيناها بشكل متكرر، أما المعجزة الأخيرة فلم نرها. أقرّ بأهمية هذا الفرق الهائل، لكن بالتأكيد ليس ثمة شخص يمكن أن يتردد للحظة في القول إنه، باستبعاد الكشف خارج الموضوع، فإن بعث الجسم الروحي من الجسد الطبيعي، فيما يمكن أن تكون واحدةً من بين العديد من عمليات الطبيعة التي لا نستطيع أن نراها، هو من دون تحديد حدثٌ أكثر إمكانية من خلود الإنسان على الأرض، الذي هو ليس فقط حدثٌ لم تظهر له أعراض أو إشارات بعد، وإنما تناقض حقيقي مع أحد أكثر قوانين الطبيعة البادية لملاحظة الإنسان ثباتاً.

عندما نوسّع رؤيتنا إلى ما وراء هذه الحياة، فمن الواضح أنه لن يكون لدينا دليل آخر غير حجّة، تخمين وربما، شعور غامض وغير معروف. وبالتالي، ما أقوله هنا لا يبدو لي في أي منحى مناقضاً لما قلته من قبل، عندما لاحظت أنه من غير الفلسفي توقّع أي حدث محدد تمت الإشارة إليه بشيء من التناظر أو التماثل في الماضي. في التجول وراء التخوم التي لم يعد منها أي مسافر، علينا

بالضرورة أن نتحرر من هذه القاعدة، لكن بالنظر إلى هذه الأحداث التي من المتوقع أن تحدث على الأرض، فإننا نادراً ما نستطيع أن نتحرر منها بما يتناسب مع الفلسفة الحقّة. إلا أنه للتماثل، كما لاحظت، مدى كبير.على سبيل المثال، اكتشف الإنسان العديد من قوانين الطبيعة، يبدو بالتماثل أنه سيكتشف المزيد والكثير، لكن لا تماثل يبدو ليشير أنه سيكتشف حاسة سادسة، أو نوعاً جديداً من القوة في العقل البشري، فيما هو بالكامل وراء سياق ملاحظاتنا ومدركاتنا الحالية.

إن قوى الانتقاء والجمع والتحويل التي تظهرها كل بذرة، هي إعجازية بحقّ. من يتخيل أن هذه الخصائص الرائعة محتواة في هذه الحبات الضئيلة من المادة؟ يبدو بالنسبة لي من الفلسفي أكثر من الافتراض أن إله الطبيعة العظيم موجود بكل طاقته في جميع هذه العمليات. لهذا الكائن الكلي القوة، سيكون من السهل بشكل مساوٍ استخراج شجرة بلوط من دون ثمرة. إن العملية التمهيدية لوضع البذار في الأرض ما هي إلا قدر محتوم لاستخدام الانسان، مثل شيء مثير بين أشياء متنوعة أخرى ضرورية لإيقاظ الأمر في الذهن. إنها فكرة ستُوجد متناغمة، بالتساوي مع الظواهر الطبيعية التي حولنا، ومع الأحداث المختلفة في حياة البشر، ومع الإيحاءات المتعاقبة من الله للإنسان، أن يفترض أن العالم هو عملية جبارة لخلق وتشكيل العقل. ستخرج أوعية كثيرة، بالضرورة، من هذا الأتون العظيم بأشكال خاطئة. هذه ستُكسَر وتُرمَى جانباً على أنها عديمة الفائدة، بينما ستكون تلك الأوعية التي أشكالها

مليئة بالحقيقة والبركة والجمال ستوضَع في ظروف أكثر سعادة وقرباً من حضور الصانع العظيم.

ربما عليّ أن أتقدم باعتذار لقرّائي على التوقف طويلاً في مسألة سيعدّها الكثيرون، كما أعرف، عبثية ولا تتطلب أدنى مناقشة. لكن إذا كانت غير ممكنة وتتناقض مع روح الفلسفة الأصيلة كما أظنها، فلماذا لا أوضح أنها كذلك في دراسة غير متحيزة؟ ومع أنه تخمين مستبعد منذ أول نظرة إليه، لكن يبدو أن المسألة التي يقدمها رجال مؤهلون وبارعون، تستحق التحقق والاستقصاء في أقل تقدير. من جانبي، لا أشعر بأي نفور من أي نوع تجاه إعطاء درجة من الإشادة بالرأي حول الخلود المحتمل للإنسان على الأرض، إذا كانت المظاهر التي يمكن الإتيان بها من أجل دعمها تستحق ذلك. قبل أن نحكم بشكل نهائي على عدم إمكانية حدث مثل هذا، فإن من العدل والنزاهة أن ندرس هذه المظاهر، وأعتقد أنه يمكنني عبر هذا الدرس أن أتوصل إلى نتيجة أن تبرير فكرة افتراض أن حياة الإنسان قد تطول إلى ما لا نهاية، أقل من احتمال أن يرتفع نمو الأشجار إلى ما نهاية، أو أن تنمو ثمرة البطاطا إلى حجم لاحد له. ومع أن السيد غدوين يقدم فكرة الإطالة اللامحدودة لحياة الإنسان من قبيل التخمين، وبما أنه عرض بعض المظاهر التي هي حسب تصوره تؤيد افتراضه، فقد كان عليه بالتأكيد أن يتوجه إلى ضرورة دراسة وفحص هذه المظاهر، وهذا كل ما قصدته.

الفصل الثالث عشر

خطأ السيد غدوين هو حكمه على الإنسان في ضوء أنه عقلاني ببساطة – في الكينونة المركبة، الإنسان والعواطف تعمل دائماً كقوى مزعجة في قرارت الفهم – استنتاجات السيد غدوين حول موضوع الإكراه – بعض الحقائق حول الطبيعة التي لا تنتقل من شخص إلى آخر.

في الفصل الذي كنت أدرسه، يعلن السيد غدوين عن احترام الاعتراض على نظامه للمساواة في مبدأ السكان. وقد بدا، بوضوح كما أعتقد، أنه مخطئ كثيراً في إعلانه حول بُعد هذه المشقّة، وأنه بدلاً من عشرات القرون، فهي في بُعدها عنا ليست ثلاثين سنة بالفعل، أو حتى ثلاثين يوماً. إن فرضية مقاربة الإنسان للخلود على الأرض هي بالتأكيد ليست ضرباً من تلطيف هذه الشدّة. لذلك فإن الحجة الوحيدة في الفصل التي تمتلك أي ميل لإزاحة هذا الاعتراض هي المسألة المتعلقة بخمود العاطفة بين الجنسين، لكن بما أنها مجرد مسألة تخمينية، غير مدعومة بأي برهان، فإن قوة الاعتراض تبقى ثابتة وبلا شك ذات ثقل كافٍ تماماً للإطاحة بنظام مساواة السيد غدوين كله. ومع ذلك سأقدم ملاحظة أو اثنتين على بعض الأجزاء البارزة في استنتاجات السيد غدوين التي ستساهم في وضع، في وجهة نظر أوضح، الأمل البسيط الذي

يمكننا أن نفكر به من تلك التطورات الضخمة في طبيعة الإنسان والمجتمع والتي يرفعها إلى نظرتنا المعجبة في كتابه **العدالة السياسية**.

يدرس السيد غدوين الإنسان في ضوء أنه مجرد مثقف. هذا الخطأ، كما أعتقد أنا على الأقل، يتخلل عمله كله ويمتزج بجميع استنتاجاته. قد تنشأ أفعال الأشخاص الطوعية من آرائهم، لكن هذه الآراء ستُعدَّل في المخلوقات المركبة من خاصية عقلانية ونزعات جسدية مختلفة عن تلك التي في الكائنات المثقفة بشكل كامل. في برهانه على أنه يمكن نقل الاستنتاج السليم والحقيقة بشكل كافٍ، يفحص غدوين الاقتراح عملياً، ثم يضيف، "هكذا هو المظهر الذي يفترضه هذا الاقتراح، عندما يُفحَص بنظرة عملية وواسعة. في نظرة صارمة لن تتيح النقاش. الإنسان كائن عقلاني، الخ" (الكتاب الأول، الفصل الخامس، في الطبعة الثالثة المجلد الأول، ص: 88). هكذا بعيداً من تسمية ذلك نظرة صارمة للموضوع، أرى أنّ عليّ أن أسميه الأسلوب الأكثر استرسالاً، والأكثر خطأ في دراسته. إنه حساب سرعة سقوط جسم في الفراغ والإصرار على أنه سيكون هو نفسه مهما كانت مقاومة الوسط الذي يسقط خلاله. لم يكن ذلك أسلوب نيوتن في إضفاء الطابع الفلسفي على نظريته. قليلة جداً هي الفرضيات التي يقتصر تطبيقها على موضوع محدد. لا يبقى القمر في مداره حول الأرض، أو الأرض في مدارها حول الشمس بقوة تتغير ببساطة بنسبة معاكسة لمربعي المسافة. ولنستخدم النظرية العامة في

التطبيق على مدارات هذه الأجسام، ينبغي أن نحسب بدقة قوة الشمس على القمر، وقوة القمر على الأرض، وإلى أن تقدّر هذه القوى المؤثرة بشكل صحيح، فإن الملاحظات الواقعية حول حركة هذه الأجسام سوف تثبت أن النظرية لم تكن دقيقة بما يكفي.

أودّ التسليم بأن كلّ فعلٍ طوعي يسبقه قرارٌ من العقل، لكن أن نقول إن مَلَكات الإنسان وخصائصه الجسدية لا تعمل بقوة، كقوى مزعجة، في هذه القرارات فسيكون معاكساً إلى حد الغرابة لما أدرك أنه نظرية صحيحة عن الموضوع، ويتناقض مع التجربة بوضوح. ولذلك فإن السؤال لا يعتمد ببساطة على ما إذا كان الإنسان قد فُطر على فهم افتراض مميّز أو أن يُقنَع ببرهان قاطع. ربما ثمة شيء من الحقيقة في قناعته مثل كائن بسيط، على الرغم من أنه قد يقرر أحياناً أن يتصرف بطريقة معاكسة، مثل كائن مركب. إن حاجة الجوع، والرغبة بالشراب، والتوق إلى امتلاك امرأة جميلة، تحثّ بعض الرجال على القيام بأفعال مقتنعين تماماً حتى في وقت ارتكابها بأنها ذات عواقب وخيمة بالنسبة لمصالح العامة للمجتمع. أشبع حاجاتهم الجسدية، ولن يترددوا للحظة في الوقوف ضد تلك الأفعال. اسألهم عن الفعل ذاته لدى شخص آخر، وسيستهجنونه مباشرةً. لكن في حالتهم هم، وتحت ظروف وضعهم مع حاجاتهم الجسدية، فإن قرار الكائن المركب سيختلف عن قناعة الكائن البسيط.

إذا كانت هذه هي الرؤية المناسبة للموضوع، وتتضافر النظرية والتجربة لإثبات ذلك، فسوف تبدو معظم استنتاجات السيد غدوين حول موضوع الإكراه في فصله السابع قائمة على أساس خاطئ. إنه يمضي بعض الوقت ليضع ضمن وجهة نظر سخيفة المحاولة لإقناع فهم الإنسان وتطهير عقله من فرضية مريبة، بالضربات. هذا من دون شك سخيف وبربري، وهكذا يكون صراع الديكة، لكن لدى المرء شيء ليفعله بشأن الهدف الحقيقي للعقوبات الإنسانية أكثر من الآخر. أحد الأنماط الشائعة (الشائعة كثيراً في الحقيقة) للعقوبة هو الإعدام. لن يستطيع السيد غدوين أن يفكر بأن المقصود بهذا هو الإقناع، ما لم يبدُ على الأقل كيف أنه يمكن للفرد أو المجتمع أن يجني الكثير من الفائدة في المستقبل من فهم مستنير بهذه الطريقة.

إن الغايات الرئيسة المنظورة في العقوبات على الناس هي من دون شك الاحتجاز والمثال؛ أي احتجاز أو طرد فرد ذي عادات مسيئة للمجتمع، والمثال، الذي يعبّر عن إحساس الجماعة في ما يتعلق بجريمة محددة، ومن خلال الربط بطريقة قريبة ومرئية بين الجريمة والعقوبة، يقوي دافعاً أخلاقياً يجعل الآخرين يعدلون عن ارتكاب تلك الجريمة.

يعتقد السيد غدوين أنه قد يُسمح بالاحتجاز كوسيلة مؤقتة، مع أنه يشجب الحبس الانفرادي، الذي كان الأكثر نجاحاً بالتأكيد، والمحاولة الوحيدة الناجحة تقريباً في ما يتعلق بالإصلاح الأخلاقي للمذنبين. إنه يتحدث عن الأهواء الأنانية التي تعززها

العزلة وعن الفضائل التي يولدها المجتمع. لكن هذه الفضائل بالتأكيد لا تتولد في مجتمع السجن. إذا ما احتُجِزَ المذنب في مجتمع من الفاضلين والمؤهلين لربما تحسّن أكثر من العزلة. لكن هل هذا عملي؟ إن براعة السيد غدوين مستخدمة غالباً في كشف الشرور أكثر منها في اقتراح العلاجات العملية.

العقاب، على سبيل المثال، مشجوب تماماً. وبسبب محاولة جعل الأمثلة مؤثرة ومريعة جداً، جنحت الأمم في الواقع إلى أشد أنواع الوحشية بربرية، لكن إساءة استخدام أية طريقة ليس برهاناً جيداً ضد استخدامها. إن الآلام الكبيرة التي يتحملها هذا البلد لكشف جريمة قتل، والتأكد من عقابها، قد ساهمت بقوة في إشاعة هذا الإحساس المتكرر على ألسنة عامة الناس، أن جريمة القتل ستُكتَشف عاجلاً أم آجلاً، والرعب الاعتيادي الذي سيقع على جريمة القتل في النتيجة سيجعل شخصاً يكابد الألم، ويرمي سكينه خوفاً من أن يُغوى باستخدامها للأخذ بثأره. في إيطاليا، حيث يتكرر هروب أصحاب جرائم القتل خلال نقلهم إلى سجونهم، لم تعد الجريمة مقيتة بل غدت تدريجياً أكثر شيوعاً. لا يمكن لأحد يعي تماماً الدوافع الأخلاقية أن يشكك للحظة في أنه إذا ما عوقبت كل جريمة قتل في إيطاليا باستمرار، لن يتقلص استخدام الخنجر في التخلص من الرغبة بالثأر نسبياً.

إذا أنجزت القوانين الإنسانية، أو تمكنت من، جعل العقوبة متناسبة مع الذنب بدقة، فلن يكون لدى أحد الحماقة لفعل ذلك. يبدو هذا الشيء مستحيلاً من ناحية غموض الدوافع، لكن هذا

الخلل، رغم أنه قد يسمى نوعاً من الإجحاف، ليس حجةً صالحة ضد القوانين الإنسانية. يحصل كثيراً لدى الإنسان أن يكون عليه الاختيار بشكل متكرر بين شرّين، وهذا سبب كافٍ لتبني أي تشريع، ذلك هو الأسلوب الأفضل الذي يقترح نفسه لمنع شرور أكبر. يجب أن تستمر المحاولة لجعل هذه التشريعات دون شك كاملة كما تسمح طبيعتها. لكن لا شيء أسهل من أن تجد خطأ في التشريعات الإنسانية، ولا شيء أصعب من أن تقترح تحسينات عملية. ومما يؤسف له، أن الكثير من الأشخاص أصحاب المواهب يشغلون وقتهم في المجال الأول وليس في المجال الثاني.

إن تواتر الجريمة بين الرجال، الذين، كما تقول الحكمة الشائعة، **يعرفون أفضل**، يثبت بشكل وافٍ أن بعض الحقائق يمكن أن تقنع العقل من دون أن تنتج التأثير المناسب دائماً في السلوك. وثمة حقائق أخرى ذات طبيعة ربما لا يمكن أن تنتقل من شخص إلى آخر بما يكفي. يرى السيد غدوين أن تفوق المتع الفكرية على تلك الحسية حقيقة أساسية. وبأخذ جميع الظروف في الاعتبار، علي أن أكون مقتنعاً بالاتفاق معه، لكن كيف يمكنني أن أنقل هذه الحقيقة إلى شخص نادراً ما شعر بمتعة فكرية؟ وبالمثل كيف يمكنني أن أجرب شرح طبيعة الألوان وجمالها لرجل أعمى. إذا ما كنت جاداً، وصبوراً، وواضحاً وكانت لدي الفرص المتكررة للجدل والاعتراض، فإن أي تقدم حقيقي باتجاه تحقيق غايتي يبدو مستحيلاً تماماً. لا يوجد مقياس مشترك بيننا. لا أستطيع التقدم خطوة خطوة. إنها حقيقة من طبيعة

غير قابلة للإيضاح على الإطلاق. وجلّ ما يمكنني قوله، إن أفضل الرجال وأكثرهم حكمة على مرّ العصور قد اتفقوا على تفضيل، إلى حدٍّ كبير جداً، متع الفكر، وقد أكدت تجربتي الشخصية تماماً صواب قراراتهم. لقد وجدت المتع الحسية عقيمة، زائلة، وتترافق دائماً مع الملل والتقزز؛ بل لطالما بدت لي المتع الفكرية طازجة وحيوية، ملأت أوقاتي بشكل مُرضٍ، ومنحت الحياة نكهة جديدة، ونشرت سكينةً دائمة على عقلي. إذا صدّقني، فإن ذلك سيكون من الاحترام والإجلال لمكانتي. هذه سذاجة، وليست قناعة. أنا لم أقل أي شيء، ولا يمكن أن يقال أي شيء، عن الطبيعة القادرة على إنتاج القناعة الحقيقية. القضية ليست قضية استنتاجات، بل تجربة. ربما سيلاحظ في رده، أن ما تقوله قد يكون صحيحاً جداً في ما يتعلق بك شخصياً وبرجال جيدين آخرين، لكن بالنسبة لي فأنا أشعر بطريقة مختلفة تماماً بشأن هذا الموضوع. كنت، مراراً، أبدأ كتاباً وبشكل متكرر كنت أنام فوقه، لكن عندما كنت أقضي ليلة في حفلة مرح أو مع امرأة جميلة كنت أشعر بالحيوية والنشاط، وكنت أستمتع بوجودي حقاً.

في ظروف مثل هذه، ليس الاستنتاج والجدال أداتين يُتوقع منهما النجاح. ربما في وقت ما في المستقبل، فإن الإشباع الحقيقي للمتع الحسية، أو بعض الانطباعات الظرفية، التي توقظ طاقات عقله، قد تؤثر في أنه، في شهر ما، ستكون أكثر المجادلات قدرة وصبراً عاجزة عن التأثير في أربعين سنة.

الفصل الرابع عشر

افتراضات السيد غدوين الخمسة المتعلقة بالحقيقة السياسية، التي يتوقف، لا يتناسس، عليها العمل كله - الأسباب التي لدينا للافتراض، من البؤس الذي سببه مبدأ زيادة السكان، لأنه لا يمكن استئصال آثام الإنسان وضعفه الأخلاقي بالكامل - الكمالية، بالمعنى الذي يستخدم به السيد غدوين المصطلح، لا يمكن أن تُطبَّق على الإنسان - شرح الطبيعة الحقيقية لكمال الإنسان.

إذا كانت استنتاجات الفصل السابق صحيحة، فإن النتائج الطبيعية المتعلقة بالحقيقة السياسية التي يستخلصها السيد غدوين من افتراض أن الأفعال الطوعية للناس تنشأ في آرائهم، لن تبدو راسخة بشكل واضح. هذه النتائج هي: "يتوجب على الاستدلال والحقيقة السليمين، عند نقلهما بشكل سليم، أن يكونا منتصرين دائماً على الخطأ: الاستدلال والحقيقة السليمين قادران على أن ينتقلا: الحقيقة كلّية: رذائل الإنسان وضعفه الأخلاقي ليسا عصيّين: الإنسان قابل للكمال، أو بمعنى آخر، قابلة للتحسن الدائم."

يمكن اعتبار الافتراضات الثلاث الأولى قياساً منطقياً كاملاً. إذا كان المعني بـ "نقلت بشكل مناسب"، بمعنى أن تنتج هذه القناعة تأثيراً مناسباً في السلوك، فسوف يُسمح بما هو

أساسيّ ويُرفض ما هو ثانويّ. والنتيجة، أو القدرة كليّة المعرفة، تسقط على الأرض طبعاً. وإذا كان المعني بـ" نقلت بشكل مناسب" رسوخَ الملكة العقلية، فإن الأساسيّ سيُرفض، ولن يكون الثانويّ صحيحاً إلا في حالات قابلة للعرض، وتسقط النتيجة بالمثل. يستدعي الافتراض الرابع للسيد غدوين فرضيته السابقة لكن بتحريف طفيف في عرض القضية. وإذا كان الأمر كذلك، فيجب أن ترافق الفرضية السابقة في سقوطها. لكنها قد تستحق التفحص، بالعودة إلى القضية الرئيسة في هذا البحث، وإلى الأسباب الخاصة التي نفترض على أساسها أنه لا يمكن التغلب على آثام الإنسان وضعفه الأخلاقي بالكامل في هذا العالم.

فالإنسان، بحسب السيد غدوين، مخلوق شُكّل كما هو عليه بالانطباعات المتلاحقة التي تلقاها، منذ اللحظة الأولى التي تحركت فيها البذرة التي نشأ منها. إذا ما وُضِع في حالة لا يكون فيها عرضةً لأي انطباعات شريرة من أي نوع، على الرغم من الشك في أن توجد الفضيلة في وضع مثل هذا، فسوف تكون الرذيلة مستبعدة تماماً. وإذا كنت قد فهمتُ النزعة القوية في عمل السيد غدوين عن العدالة السياسية، بشكل صحيح، فهي إظهار أن الجزء الأكبر من آثام الناس ونقاطَ ضعفهم تنبع من جور وإجحاف مؤسساتهم السياسية والاجتماعية، وأنه إذا ما أزيل هذا الجور وأصبح الناس أكثر فهماً، فسيتضاءل إغواء الشر في العالم أو ينعدم. إلا أنه، وكما قد أُثبت بوضوح، (وكما أعتقد على الأقل) فإن هذا المفهوم زائف تماماً، وهو خارج أيّة مؤسسات سياسية أو

اجتماعية مهما تكن. لا بد أن يتعرض القسم الأكبر من البشر، وفق قوانين الطبيعية الثابتة وغير المتبدلة، إلى إغواءات الشر النابعة من الحاجة، إلى جانب انفعالات أخرى، وتجمعات من الانطباعات لا يمكن أن تطفو في هذا العالم دون توليد مجموعة من الأشخاص السيئين. حسب مفهوم السيد غدوين عن تشكيل الشخصية، فمن المؤكد عدم احتمالية أنه تحت ظروف مثل هذه سيكون كل الناس فاضلين كما لو أن أرقام الستة سوف تأتي مئات المرات في أحجار النرد. التنويع الكبير في التراكيب في النرد لدى رميات كثيرة متكررة ومتلاحقة لا يبدو لي غير ملائم لتمثيل التنوع الكبير للشخصيات التي يجب بالضرورة أن توجد في العالم، بفرض أن يشكّل كل فرد على ما هو عبر ذلك التركيب من الانطباعات التي تلقاها منذ بداية وجوده. وستظهر هذه المقارنة، ببعض القياس، عبثية افتراض أن التركيبات الاستثنائية غير العادية ستغدو مألوفة، أو أن الحالات الفردية للفضيلة العظيمة التي ظهرت في كل أزمنة العالم ستسود الكون.

أنا أدرك أن السيد غدوين قد يقول إن المقارنة غير دقيقة في منحى ما، إن يكن في حالة قطعة النرد، أو في الأسباب السابقة، أو الفرص المتعلقة بالأسباب السابقة، كانت ذاتها دائماً وأنه، بهذا، لا يمكن أن يوجد لديّ سبب جيد لافتراض أن أكبر عدد من الرقم ستة سيأتي في الرميات المئة القادمة. لكن، كان لذلك الرجل بشكل ما قوة تأثير على تلك الأسباب التي شكّلت الشخصية، وفكرة أن كل شخص طيب وفاضل قد نتج عن هذه

التأثير الذي لا بد أن يكون له بالضرورة، ستزيد بهذا احتمالية توليد شخصية تالية فاضلة وخيّرة، بينما ظهور أرقام الستة في النرد مرةً، لن تزيد بالتأكيد احتمالية مجيئها مرة ثانية. أعترف بهذا الاعتراض على دقة المقارنة، لكنها صالحة جزئياً فقط. أكدت لنا التجربة المتكررة أن من النادر أن يفوز تأثير الشخصية الأكثر خيراً على إغواء الشرّ القوي جداً. إنه سيؤثر في البعض بلا شك، لكنه سيفشل مع عدد أكبر. لو نجح السيد غدوين في محاولته لإثبات أنه يمكن لإغراءات الشر هذه أن تزول بجهود الإنسان، لتخليت عن المقارنة، أو سلمت، على الأقل، أنه يمكن لشخص مستنير إلى هذا الحد أن يهزّ يده ويرمي النرد فيأتي بأرقام ستة في كل مرة. لكن بالنسبة لعدد كبير من تلك الانطباعات التي تشكّل الشخصية، مثل حركات الذراع اللطيفة، تبقى مستقلة تماماً عن إرادة الإنسان، مع أنها ستكون قمة الحماقة والصفاقة أن نحاول حساب الحصص النسبية للفضيلة والرذيلة في فترات مستقبل العالم، سيكون من الآمن التأكيد على أن آثام البشر ومواطن ضعفهم الأخلاقي، إذا ما إخذت بالإجمال، لا يمكن قهرها.

الفرضية الخامسة هي خلاصة عامة من الفرضيات الأربع السابقة وبالتالي فإنه سوف تخفق، بسقوط الأسس التي تدعمها. لا يمكن تأكيد كمالية الإنسان في المعنى الذي يفهم به السيد غدوين مصطلح "قابل للكمال"، إذا لم يكن بالمستطاع إثبات الافتراضات السابقة بوضوح. ومع ذلك، ثمة معنى سيحمله المصطلح ربما يكون فيه محقاً. قد يقال بحق إن الإنسان قابل

للتحسن دائماً، أو إنه لم توجد، أو ستوجد، فترة في تاريخه يمكن القول عن الإنسان فيها إنه وصل ذروة كماله. لكن لا يمكن لهذا على الإطلاق أن يتبعه أن جهودنا لتحسين الإنسان ستنجح دائماً، أو أنه سيحقق في أقصى عدد من العصور أي خطوات خارقة باتجاه الكمال. الاستنتاج الوحيد الذي يمكن استخلاصه هو أنه لا يمكن للحد الدقيق لتقدمه أن يكون معلوماً. ولا أستطيع تذكير القارئ مجدداً بالفرق الذي، يبدو لي، يرتبط بشكل خاص بالسؤال التالي: أعني، الفرق الجوهري الموجود بين تحسّن لا محدود، وتحسّن لا يمكن تعيين حدّه. الأول هو تقدم غير قابل للتطبيق على الإنسان في ظل قوانين طبيعته الراهنة. في حين أن الثاني قابل للتطبيق، بلا شك.

يمكن إيضاح إمكانية الكمال الحقيقية لدى الإنسان كما قلت من قبل، بإمكانية تحسين أحد أنواع النباتات. إن غاية المستثمر في الزهور، كما أفهمها، هي أن يوحّد الحجم والتناسق وجمال اللون. سيكون من الجرأة الكبيرة لأكثر المحسّنين والمطوّرين نجاحاً أن يؤكد أنه قد امتلك قرنفلةً توفرت فيها هذه الخواصّ في أفضل حالة ممكنة من الكمال. مهما تكن زهرته جميلة، فإن رعاية أخرى، تربة أخرى، أو شموساً أخرى قد تنتج زهرةً أكثر جمالاً.

لكن، مع أنه يدرك عبثية افتراض أنه قد وصل إلى الكمال، ومع أنه قد يعرف بأيّة وسائل يمكنه أن يدرك تلك الدرجة من جمال الزهرة التي يمتلكها حالياً، لكنه لا يمكن أن يكون

متأكداً من أنه باستخدام وسائل مماثلة، أكبر قوة، سوف يحصل على زهرة أجمل. وبمحاولة تطوير خاصية واحدة، يمكن أن يفسد جمال خاصية أخرى. ربما يتسبب القالب الأكبر الذي سيستخدمه لزيادة حجم نبتته في كسر كأس الزهرة، ويفسد تناسقها أيضاً. بأسلوب مشابه، كانت القوة الدافعة التي استخدمت في إحداث الثورة الفرنسية، ولإعطاء حرية وطاقة أكبر للعقل البشري، قد دمرت كأس الزهرة البشرية، الرابطة الكابحة للمجتمع، ومهما تكن البتلات المنفصلة والكبيرة قد نمت بقوة أو جمال، فإن قلة منها كانت بارزة، أما النبتة فهي كتلة رخوة ومشوهة ومفككة، من دون وحدة أو تناسق أو تناغم في الألوان.

لو كان ذلك نتيجة تحسين المنثور والقرنفل، مع أنه ليس لدينا أمل في جعلها تكبر لتصبح مثل الملفوف، يمكننا أن نتوقع بلا شك، بالجهود المتوالية، أن نتوصل إلى عينات أكثر جمالاً من التي نمتلكها حالياً. لا يمكن لأحد أن ينكر أهمية تطوير سعادة الجنس البشري، وبالتالي فإن أقل تقدم في هذا المجال يُقيَّم عالياً. لكن التجربة مع الجنس البشري ليست كالتجربة مع الجمادات. ربما يكون تمزيق زهرة أمراً تافهاً أو غير ذي قيمة. الأخرى سوف تنجح لاحقاً. لكن تمزيق روابط المجتمع هو مثل فصل أجزاء لا يمكن أن تحدث دون أن تتسبب بآلام مبرحة لآلاف، ويمر وقت طويل، وربما يتم تحمل الكثير من التعاسة، قبل أن تلتئم الجروح مجدداً.

وبما أن الفرضيات الخمس التي كنت أتفحصها تشكل حجر الزاوية في البنية الوهمية للسيد غدوين وتعبّر، حقيقة، عن هدف ونزعة عمله كلّه. ومهما يكن استنتاجه الموضوعي رائعاً، فمن الواجب اعتبار أنه قد أخفق في الهدف الكبير لمشروعه. علاوة على الصعوبات الناجمة عن طبيعة الإنسان المركبة، التي عمل بلا شك على تخفيفها، تبقى الحجة الرئيسة ضد كمال الإنسان والمجتمع كاملة وسليمة من أي شيء قدمه. وبقدر ما أستطيع أن أثق بحكمي، تبدو هذه الحجة حاسمة، ليس فقط ضد كمال الإنسان، في المعنى الموسع الذي يفهم به السيد غدوين المصطلح، بل ضد أي تغيير لافت وبارز نحو الأفضل، في شكل وبنية المجتمع، والذي أعني به أي تحسين مقصود وكبير في وضع طبقات المجتمع الدنيا، الأكثر عدداً، وبالتالي، في الرؤية العامة للموضوع، الجزء الأكثر أهمية في المجتمع. لو كان لي أن أعيش ألف سنة، وبقيت قوانين الطبيعة هي ذاتها، سيكون عليّ أن أخشى قليلاً، أو أتمنى قليلاً بالأحرى، مناقضةً للتجربة في تأكيد أنه ما من تضحيات أو أفعال ممكنة للأغنياء، في بلد كان مأهولاً لزمن طويل، يمكن لها أن تضع طبقات المجتمع الدنيا في وضع مساوٍ، مع أخذ الظروف بالاعتبار، لوضع عامة الناس قبل ثلاثين سنة ماضية في الولايات الأمريكية الشمالية.

يمكن أن يُعلَّم أفراد الطبقة الدنيا في أوروبا في المستقبل بشكل أفضل منهم في الوقت الحاضر؛ وقد يتم تعليمهم لاستخدام وقت فراغهم القصير في طرق كثيرة أفضل من الخمّارات؛ وقد

يعيشون في ظل قوانين أفضل وأكثر مساواة مما كانوا فيه حتى الآن، في أي بلد ربما ، حتى أنني أعتقد أن هذا ممكن، مع أنه من غير المرجح أن يكون لديهم وقت فراغ أطول؛ لكن ليس من طبيعة الأشياء أن يكافَؤوا بكمية من المال أو الموارد التي تتيح لهم الزواج المبكر، مع ثقة كاملة بأنهم سيكونون قادرين على إعالة أسرة مؤلفة من عدد كبير من الأفراد بيسر.

الفصل الخامس عشر

نماذج مثالية جداً قد تعوّق التطور أحياناً أكثر مما تعزز التقدم، مقال السيد غدوين عن "الجشع والإسراف" ـ استحالة تقسيم عمل المجتمع الضروري ودياً بين الجميع ـ الطعون ضد العمل قد تنتج شراً في الحاضر مع فرصة ضئيلة أو معدومة لإنتاج الخير في المستقبل ـ يجب أن يكون الوصول إلى كتلة العمل الزراعي فضيلة للعامل دائماً.

في مقدمة بحثه، يلقي السيد غدوين بعض التعابير التي تلمح إلى بعض التغيير في آرائه منذ أن كتب "العدالة السياسية"، ولكونه الآن عملٌ موجود منذ بعض السنوات، فإن عليّ أن أعتقد بالطبع أنني كنت أناقش آراءً وجد مؤلفها ذاته أسباباً لتعديلها، لكن ذلك في بعض مقالات الإنكوايرر، يبدو أن أسلوب التفكير الغريب لدى السيد غدوين كأنه يشعل ضوءاً كما في الماضي.

لقد لوحظ بشكل متكرر أنه مع أننا لا نستطيع أن نأمل بالوصول إلى الكمال في أي شيء، إلا أنه مع هذا من المفيد لنا دائماً أن نضع نصب أعيننا أكثر النماذج كمالاً. لهذه الملاحظة مظهر جدير بالتصديق، لكنها بشكل عام بعيدة جداً من الصواب. إنني أشك بحقيقتها في واحد من أوضح التمثيلات التي قد تحدث. إني أشك فيما إذا كان رسامٌ شاب جداً سينال فائدة كبيرة من محاولة نسخ صورة مدهشة ومتكاملة، مثل نسخِهِ

واحدةً تكون الخطوط فيها محددة بشكل أقوى وأسلوب وضع الألوان أسهل في الاكتشاف. لكن في الحالات حيث يكون كمال النموذج هو كمال طبيعة مختلفة وأعلى من تلك التي علينا أن نتجه نحوها بشكل طبيعي، ويجب ألا نفشل دائماً في تحقيق أي تقدم باتجاهها، لكننا سوف نعيق، في جميع الاحتمالات، التقدم الذي سنكون قد توقعنا أن نحققه إذا لم نضع نصب أعيننا نموذجاً كاملاً جداً. كائن ذكي للغاية، مستثنى من حاجات الجوع أو النوم غير المستقرة، هو من دون شك وجودٌ أكثر كمالاً من الإنسان، لكن إذا حاول الإنسان أن ينسخ هذا النموذج، فلن يفشل فقط في تحقيق أي تقدم باتجاهه، لكنه بالجنوح الطائش لتقليد ما لا يُقلَّد، يمكن أن يدمر الذكاء الضئيل الذي كان يحاول أن يحسّنه.

إن شكل وبنية المجتمع الذي يصفه السيد غدوين أنه متميز بشكل أساسي عن كل أشكال المجتمع التي سادت العالم إلى الآن كوجود يمكنه أن يعيش دون طعام أو نوم هو من بشر. بتحسين المجتمع في شكله الحالي، فإننا لا نقوم بتحقيق المزيد من التقدم باتجاه حالة كما يصورها غير كوننا يجب أن نحقق تقدم باتجاه خط كنا نسير بموازاته. لذلك فإن السؤال هو ما إذا كان، بالنظر إلى هذا الشكل من المجتمع باعتباره نجمنا القطبي، يمكننا أن نسرّع أو نبطئ تحسين النوع البشري؟ يبدو لي السيد غدوين أنه قد حسم هذه القضية ضد نفسه في مقاله عن " الحرص والإسراف" في الإنكوايرر.

لاحظ الدكتور آدم سميث بدقة أن الأمم مثل الأفراد يزداد فيها ثراء الأغنياء بالتقتير وفقر الفقراء بالإسراف وأنه، بهذا، كل شخص مقتصدٍ هو صديق لبلده وكل مسرفٍ عدو لها. السبب الذي يعطيه هو أن ما يُدّخر من العائد يمكن إضافته إلى المخزون، وهو بهذا يؤخذ من الحفاظ على العمل التي هي عادة غير منتجة وتستخدم في الحفاظ على العمل التي تحقق ذاتها في السلع ذات القيمة. لا يمكن للملاحظة أن تكون أكثر دقة ووضوحاً. موضوع مقال السيد غدوين مشابه قليلاً لدى النظرة الأولى، لكنه في الجوهر مختلف تماماً. هو يرى في أذى الإسراف حقيقةً معلومة، ويعقد بهذا مقارنة بين رجل حريص، وآخر يصرف دخله. لكن الرجل الحريص لدى السيد غدوين هو شخصية مختلفة كلياً عن الرجل المقتصد لدى الدكتور آدم سميث، على الأقل في ما يتعلق بتأثيره في ازدهار الدولة. فالرجل المقتصد، ومن أجل أن يكسب مالاً أكثر، يدخر من دخله ويضيف إلى رأس ماله، وهو يستخدم رأس المال هذا نفسه في الحفاظ على العمل المنتج أو يقرضه إلى شخص آخر ربما يستخدمه بهذه الطريقة. إنه يفيد الدولة لأنه يضيف إلى رأسمالها العام، ولأن الثروة الموظفة كرأس مال لا تزيد حركة العمل أكثر مما لو أُنفقت فحسب، بل يكون العمل أيضاً من نوع أعلى قيمةً. لكن الرجل الحريص لدى السيد غدوين يقفل على ثروته في صندوق ولا يقوم بأي عمل من أي نوع، سواء كان منتجاً أو غير منتج. هذا فرق جوهري أن حكم السيد غدوين في مقاله يبدو باطلاً بوضوح بقدر ما هو موقف الدكتور آدم سميث

صحيح تماماً. لم يكن في الواقع إلا أن يخطر للسيد غدوين أن بعض العقبات الحالية التي قد تنشأ للفقراء من هكذا إغلاق على الأموال المخصصة للحفاظ على العمل. لذلك كانت الطريقة الوحيدة لديه لإضعاف اعتراضه هي أن يقارن الشخصيتين، بشكل رئيسي من ناحية نزعتهما لتسريع تلك الطريقة إلى الحالة السعيدة من المساواة المحسّنة، التي يقول إنه علينا دائماً أن نضعها نصب أعيينا دائماً كانها نجمتنا القطبية التي نستدل بها.

أعتقد أنه قد ثبت في الأقسام السابقة من هذا المقال أن حالة كهذه من المجتمع ليست قابلة للتطبيق على الإطلاق. إذن ما النتائج التي يجب أن نتوقعها من النظر إلى نقطة كهذه كدليل لنا وكنجم القطب في بحر الاكتشاف السياسي العظيم؟ يعلّمنا المنطق أن نتوقع رياحاً معاكسةً دائماً، وكدحاً مستمراً لكن غير مثمر، وخيبة متكررة، وبؤساً مؤكداً. إننا لن نفشل في تحقيق أقل اقترابٍ حقيقي من شكل كامل للمجتمع، لكن بهدر قوة عقلنا وجسدنا في اتجاه يستحيل التقدم فيه، وبالعوز المتكرر الذي لا بد أن يحدث لنا مع حالات الفشل المتكررة، سنعيق تلك الدرجة من التحسن في المجتمع، التي يمكن تحقيقها فعلاً.

لقد بدا أنه يجب على المجتمع المؤسس وفقاً لنظام السيد غدوين، بسبب القوانين الحتمية لطبيعتنا، أن يتضاءل إلى طبقة من الملّاك وطبقة من العمال، وأن استبدال النزعة إلى عمل الخير بحبّ الذات كمبدأ محرك للمجتمع، بدلاً من إنتاج التأثيرات السارّة من اسم جميل كهذا، سيسبب الضغط نفسه للحاجة التي سيشعر بها

المجتمع كله، التي لا يشعر بها الآن إلا جزء واحد. إننا مدينون لإدارة الملكية القائمة وإلى المبدأ الضيّق ظاهرياً لحب الذات بأنبل ممارسات وجهود العبقرية البشرية، وأفضل عواطف الروح الأكثر رهافةً، وبكل شيء يميز الحالة المتحضرة، في الواقع، عن الحالة الهمجية، ولم يحدث إلى الآن أي تغيير كاف في طبيعة الإنسان المتحضر يمكّننا من أن نقول إنه، أو سيكون، في حالة يمكنه فيها أن يرمي السلم الذي ارتقى به إلى هذا السمو.

إذا كان لا بدّ في كل مجتمع تقدم إلى ما بعد المرحلة الهمجية من أن توجد طبقة من الملّاك وطبقة من العمال، فمن الواضح أنه، بما أن العمل هو كل ما تمتلكه طبقة العمال، فإن كل ما يميل لتقليص قيمة هذه الخاصية يُفضي بالضرورة إلى تقليص ملكية هذا الجزء من المجتمع. إن الطريقة الوحيدة التي لدى الفقير ليدعم نفسه بشكل مستقل هي أن يمارس قوته البدنية. هذه هي السلعة الوحيدة التي لديه ليعطيها مقابل ضروريات الحياة. إذن قلما يبدو أنك تفيده بتضييق السوق على سلعته، وتقليص الطلب على العمل وتخفيض قيمة الملكية الوحيدة التي يملكها.

يجب أن يلاحَظ أن الحجة الرئيسة لهذا المقال تتجه فقط لإثبات ضرورة طبقة من الملّاك، وطبقة من العمال، لكنها تشير بأيّ حال إلى التفاوت الكبير في الوقت الحاضر في الملكية على أنه إما ضروريّ أو مفيد للمجتمع. على العكس، يجب أن يُعدّ شراً، وكل مؤسسة تعززه هي سيئة وطائشة في الجوهر. لكن يبقى تدخل الحكومة لصالح المجتمع بقوة لكبح تفاوت الثروات

مسألة مثار شك. ربما ستكون مقايضة النظام السخي للحرية الكاملة الذي تبناه الدكتور آدم سميث والاقتصاديون الفرنسيون سيّئة مقابل أي نظام للكبح.

ربما يقول السيد غدوين إن نظام المقايضة والتبادل كله هو تجارة جائرة وخسيسة. إذا أردت أن تخفف عن الفقير بشكل أساسي، فإن عليك أن تأخذ جزءاً من عمله على عاتقك، أو تعطيه مالك من دون تحديد عائد قاسٍ مقابل له. في الرد على المنهجية الأولى المفترضة، قد يلاحَظ أنه حتى لو كان بالإمكان إقناع الأغنياء بمساعدة الفقراء بهذه الطريقة، فإن قيمة المعونة ستكون زهيدة نسبياً. أما الأغنياء، مع أنهم يظنون أنفسهم ذوي أهمية كبيرة، لا يتحملون سوى نسبة صغيرة بالنظر إلى عدد الفقراء، وبهذا سوف يخففون عنهم لكن بجزء بسيط بتحمل نصيب من أعبائهم. لو أضيف كل المستخدمين في أعمال الرفاهيات مضافٌ إلى عدد هؤلاء المستخدمين في إنتاج الضروريات، ولو كان بالإمكان تقسيم هذه الأعمال الضرورية بطريقة ودية بين الجميع، فإن حصة كل شخص ستكون ضئيلة نسبياً؛ لكن يُشكّ بإيجاد تقسيم ودي ومرغوب مثل هذا، ولا أستطيع تصوّر أي مبدأ عملي يمكن لهذا أن يحدث على أساسه. لقد ظهر أن روح الخير، التي تقودها العدالة النزيهة الحازمة التي يصفها السيد غدوين، إذا عُمِل عليها بنشاط، فإنها سوف تضعف حاجة وبؤس البشر كلهم. فلنتفحص ماذا ستكون النتيجة، إذا ما احتفظ المالك بحصة كبيرة لنفسه، وأعطى الباقي للفقراء، دون طلب عمل منهم مقابل

ذلك. من دون أن نذكر التبطل والرذيلة التي يمكن أن يخلقها، هذا المضيّ في الحالة الراهنة للمجتمع، إذا كان عاماً، والخطر الكبير الذي سيوجد بسبب تناقص إنتاج الأرض، بالإضافة إلى أعمال الرفاهية، يظل هناك اعتراض آخر.

يبدو أن السيد غدوين لا يمتلك إلا احتراماً ضئيلاً للمبادئ العملية؛ لكنني أقول إنه يبدو لي، أنه محسنٌ كبير للبشر، من يشير كيف يمكن تحقيق درجة متواضعة من الخير، أكثر ممن يسهب حول تشوّه الحالة الراهنة للمجتمع، من دون أن يشير إلى وسيلة عملية، يمكن تطبيقها مباشرة، لتسريع تقدمنا من حالة إلى أخرى.

لقد ظهر من مبدأ السكان أنه سيكون هناك المزيد دائماً ممن هم في حاجة من دون القدرة على تلبية متطلباتهم بطريقة مناسبة. ربما يكون فائض الرجل الثري كافياً لثلاثة، لكن أربعة سيكونون راغبين في الحصول عليه. هو لا يستطيع القيام بهذا الانتقاء لثلاثة من الأربعة من دون أن يجود بفضل كبير على الذين هم موضوع اختياره. ويجب على هؤلاء الأشخاص أن يعدّوا أنفسهم تحت التزام كبير تجاهه وأنهم معتمدون عليه لإعالتهم. سيشعر الغني بقوته ويشعر الفقير بتبعيته، والتأثيرات الشريرة لهذين الانطباعين في قلوب الناس معروفة جيداً. ومع أنني أتفق تماماً مع السيد غدوين حول شرور العمل القاسي، لكنني أعتقد أنه أقل شراً، وأقل حسباناً للحطّ من العقل البشري، من الاتكالية، وكل تاريخ الإنسان الذي قرأناه حتى الآن يشير إلى الخطر الذي يتعرض له ذلك العقل المؤتمن على قوة ثابتة.

في الحالة الراهنة، وبخاصة عند طلب العمل، فإن الرجل الذي يقوم بيوم عمل لي يمنحني إلتزاماً كاملاً كما أفعل له. أنا أمتلك ما يريده هو، وهو يمتلك ما أريده أنا. نحن نقوم بتبادل عادل. يمشي الفقير منتصباً باستقلالية واعية، وعقل صاحب العمل لا يُفسده الإحساس بالقوة.

قبل ثلاثمئة أو أربعمائة سنة كان هناك عمل أقل كثيراً في إنكلترا، بالنسبة لعدد السكان، مما في الوقت الحاضر، لكن كانت هناك اتكالية أكبر، وربما ما كنا لنتمتع الآن بدرجة حريتنا المدنية الحالية لو لم يكن لدى الفقراء، عند قدوم المصانع، ما يعطونه مقابل مؤن السادة الكبار، بدلاً من أن يعتمدوا على هباتهم. حتى ألدّ أعداء التجارة والصناعة، وأنا لا أحسب نفسي صديقاً مقرباً لهم، يجب أن يسلّموا بأنه عندما قدمت التجارة والصناعة إلى إنكلترا، جاءت الحرية معهما.

لا شيء مما قيل يهدف، في أبعد مدى له، إلى أن يقلل من قيمة مبدأ النزعة الخيرية. إنها واحدة من أنبل وأكثر المزايا نقاءً في القلب البشري، التي ربما ولدت ببطء وبالتدريج من حب الذات، وبعد ذلك عزمت على أن تعمل كقانون عام، يجب أن تكون وظيفته الرئيسة أن يخفف من التشوهات المتحيزة، ويصحح الأساليب القاسية ويصقل تجعدات أصولها: ويبدو أن هذا هو نظير الطبيعة كلها. ليس ثمة قانون عام واحد في الطبيعة ربما لا يبدو، لنا على الأقل، أنه ينتج شراً جزئياً، ونحن نلاحظ غالباً في الآن ذاته بعضاً من الدعم السخي الذي يعمل كقانون طبيعي آخر يصحح المظالم في الأول.

الوظيفة المناسبة للنزعة الخيرية هي أن تخفف الشرور الجزئية المنبثقة من حب الذات، لكن لا يمكن لها على الإطلاق أن تحل محلها. إذا لم يُتح لكل شخص أن يتصرف حتى يقرر بشكل كامل أن الفعل الذي كان سيقوم به سيؤدي إلى الخير العام أكثر من أي فعل آخر، فإن أكثر العقول استنارة ستتردد في ارتباك ودهشة، وسيقوم غير المتنور بارتكاب أفدح الأخطاء باستمرار.

وبالتالي، بما أن السيد غدوين لم يضع أيّ مبدأ عمليّ يمكن على أساسه أن يقسم أعمال الزراعة بشكل ودي بين جميع أفراد طبقة العمال، ويبدو من خلال الطعون ضد استخدام الفقراء أنه يتعقب خيراً لا يمكن إدراكه عبر الكثير من الشرّ الحالي. لأنه إذا كان كلّ شخص يستخدم الفقراء يُعَدّ عدوّهم، وأنه يزيد ثقل اضطهادهم، وإذا كان البخيل، لهذا السبب، يُفضَّل على من ينفق دخله، يُستنتَج أن أي عدد من الأشخاص ينفقون دخلهم الآن يمكن أن يتحولوا إلى بخلاء لمصلحة المجتمع. لنفترض إذن أن مئة ألف شخص يستخدم كلّ منهم عشرة أشخاص سيقفلون على ثروتهم ولن يتيحوها للاستخدام العام، من الواضح، أن مليوناً من الرجال العاملين في مختلف المجالات سيتم رميهم بالكامل خارج العمل. لن يستطيع السيد غدوين أن يرفض الاعتراف بالبؤس الكبير الذي يمكن لحادثة كهذه أن تتسبب به في الوضع الحالي للمجتمع، وإنني أتساءل إن كان لن يجد صعوبة في إثبات أن فعلاً من هذا النوع يميل أكثر من فعل أولئك الذين أنفقوا دخلهم "لوضع الكائنات البشرية في الحالة التي يجب أن يوضعوا فيها". لكن

السيد غدوين يقول إن البخيل لا يقفل على شيء، وأن هذه الفكرة لم تُفهم بشكل صحيح، وأن التطور والتعريف الحقيقيين لطبيعة الثروة لم تطبّق لإظهارها. وبتعريف الثروة بدقة عالية أنها السلع التي ينتجها ويرعاها العمل البشري، يلاحظ أن البخيل لا يقفل على ذرة ولا ثيران ولا ثياب ولا منازل. هو دون شك لا يغلق على هذه المواد، لكنه يغلق ويقفل على قوة إنتاجها، التي هي ذاتها عملياً. هذه الأشياء تُستخدَم وتُستهلَك بالتأكيد من قِبل أقرانه حقاً وإلى درجة أعظم كما لو كان متسولاً، لكن ليس إلى درجة كبيرة كما لو أنه وظف ثروته في زرع المزيد من الأراضي، وفي استيلاد المزيد من الثيران، وفي استخدام المزيد من الخياطين، وبناء المزيد من المنازل. لكن لنفترض، للحظة، أن تصرّف البخيل لم يفضِ إلى كبح أي إنتاج نافع فعلاً، كيف سيمكن لجميع أولئك الذين تم رميهم خارج العمل أن ينالوا شهادات يمكن لهم أن يظهروها من أجل أن يُمنحوا حصةً مناسبة من الغذاء والكسوة التي ينتجها المجتمع؟ هذا هو الضنك الذي لا يُقهر.

إنني أودّ فعلاً أن أسلّم للسيد غدوين أنه يوجد عملٌ في العالم أكثر مما هوضروري حقاً، وأنه، إذا ما اتفقت الطبقات الدنيا في المجتمع على ألا يعمل أفرادها أكثر من ستّ أو سبع ساعات في اليوم، فإن السلع اللازمة للسعادة الإنسانية ستبقى تُنتج في وفرة كبيرة كما هي الآن. لكنه من المستحيل على الأغلب تصديق أن اتفاقاً مثل هذا يمكن الالتزام به. بسبب مبدأ السكان، سيكون بعضهم بالضرورة بحاجة أكثر من بعضهم الآخر. سيضطر أولئك

الذين لديهم أسر كبيرة بشكل طبيعي لأن يبادلوا ساعتين إضافيتين من عملهم مقابل كمية أوفر من الموارد. كيف يمكن منعهم من القيام بهذا التبادل؟ سيكون ذلك انتهاكاً لأول خاصيّة يمتلكها الإنسان وأكثرها قدسيةً أن تحاول التدخل في سيطرته على عمله الشخصي بواسطة القوانين الوضعية.

لذلك، إلى أن يحدد السيد غدوين خطة عملية يمكن تبعاً لها تقسيم العمل الضروري في المجتمع بشكل عادل، وطعونه ضد العمل، إذا ما تمت مراعاتها، ستنتج المزيد من الشرّ الآنيّ من دون أن تقربنا من تلك الحالة من المساواة التي يتطلع إليها كما لو كانت نجمته القطبية، والتي، يبدو أنه يعتقد، يجب أن تكون دليلنا في الوقت الحاضر لتحديد طبيعة ونزعة الأفعال الإنسانية. إن البحار الذي ترشده مثل هذه النجمة القطبية هو في خطر الغرق.

ربما لا توجد طريقة ممكنة يمكن فيها توظيف الثروة بشكل مفيد للدولة عموماً، والطبقات الدنيا خصوصاً مثل إصلاح وتحسين إنتاج أرض لا تبدو للمزارع أنها تعوض تكاليف زراعتها. لو أن السيد غدوين قد استثمر بلاغته المؤثرة في رسم القيمة والفائدة الراجحة للشخصية التي وظفت الفقراء على هذا النحو، أي بالنسبة إليه، من وظفهم في رفاهيات ضيقة، لكان على كل شخص متنور، حينها، أن يهلّل لجهوده. يجب أن يتجه الطلب المتزايد على العمل الزراعي إلى تحسين وضع الفقراء دائماً، وإذا كان تزايد العمل هو من هذا النوع، فليس صحيحاً أن يضطر الفقراء للعمل عشر ساعات مقابل السعر ذاته الذي كانوا يعملون

له ثماني ساعات من قبل، وقد تكون الحقيقة هي العكس تماماً، فيستطيع العامل عبر ست ساعات من العمل إعالة زوجته وعائلته كما كان يفعل من قبل بعمل ثماني ساعات.

مع أن العمل الذي تنتجه الرفاهيات مفيد في توزيع إنتاج البلد، من دون إفساد الملاك بالقوة، أو إذلال العامل بالاتكالية، فإنه لم يقم في الحقيقة بالتأثيرات النفعية ذاتها في حال الفقراء. مع أن التزايد الكبير للعمل في المصانع قد يرفع سعر العمل أكثر حتى من الطلب المتزايد على العمل الزراعي، لكنه كما في هذه الحال فإن كمية الغذاء في البلاد قد لا تتزايد بنفس النسبة، ولن تكون مصلحة الفقراء إلا مؤقتة، باعتبار أن أسعار المؤن سترتفع بالضرورة بالنسبة إلى سعر العمل. وبالنسبة لهذا الموضوع، لا يمكنني تجنب المغامرة بتقديم بعض الملاحظات حول كتاب الدكتور آدم سميث "ثروة الأمم"، متحدثاً في الوقت ذاته بعدم ثقة بالنفس أشعر به بالتأكيد في الاختلاف مع شخصٍ يحتفي به العالم السياسيّ بإنصاف.



الفصل السادس عشر

خطأ الدكتور آدم سميث المحتمل في تمثيل كل زيادة في عوائد أو مخزون المجتمع كزيادة في تمويلات الحفاظ على العمل – حالات لا تكون فيها زيادة الثروة ذات ميل لتحسين وضع الفقراء العاملين – زاد الأغنياء في إنكلترا من دون زيادة مناسبة بالتمويلات للحفاظ على العمل – حالة الفقراء في الصين لا يمكن أن تتحسن بزيادة الثروة المنتجة في المصانع.

الموضوع المعلن في مبحث الدكتور آدم سميث هو طبيعة وأسباب ثروة الأمم. ثمة بحث آخر، لا يزال، على أية حال، أكثر إثارة للاهتمام، ويمتزج به أحياناً، وأعني هنا البحث في الأسباب التي تؤثر في سعادة الأمم أو سعادة وراحة الطبقات الدنيا في المجتمع، التي هي الأكثر عدداً في أيّة أمة. إنني مدركٌ كفايةً للعلاقة المتقاربة بين هذين الموضوعين وأن الأسباب التي تميل لزيادة ثروة الدولة تتجه أيضاً، عموماً، إلى زيادة سعادة الطبقات الدنيا من الشعب. لكن ربما حسبَ الدكتور آدم سميث هذين المبحثين أنهما أكثر ارتباطاً مما هما فعلاً، على الأقل، هو لم يتوقف عن ملاحظة تلك الأمثلة التي تزداد فيها ثروة المجتمع (حسب تعريفه للـ"ثروة") من دون أي توجه لزيادة مسرّات القسم

العامل فيه. لا أعني الدخول في مناقشة فلسفية حول ما يشكل السعادة الحقيقية للإنسان، لكنني سآخذ في اعتباري مكوّنين عامّين معروفين هما: الصحة وامتلاك ضروريات الحياة ووسائل الراحة فيها.

لا يوجد أدنى شك في أن راحة العاملين الفقراء تعتمد على زيادة التمويلات المخصصة للحفاظ على العمل، وستكون متناسبة بدقة مع سرعة هذه الزيادة. إن الطلب على العمل الذي تسببه هذه الزيادة، عبر خلق منافسة في السوق، يجب أن يرفع قيمة العمل بالضرورة، وإلى أن يتم تأمين العدد الإضافي من العمال، فإن التمويلات المتزايدة ستوزع بين العدد ذاته من الأشخاص مثلما كان قبل الزيادة، وبهذا فإن كل عامل سيعيش باطمئنان نسبياً. لكن ربما يخطئ الدكتور آدم سميث في تمثيل كل زيادة في عائد أو مخزون مجتمع ما كزيادة في هذه التمويلات. سوف يعتقد الفرد الذي يمتلك هذا المخزون أو العائد الفائض دائماً أنه تمويل إضافيّ يمكنه من الحفاظ على المزيد من العمل: لكنه لن يكون تمويلاً حقيقياً وفعالاً للحفاظ على عدد من العمال الإضافيين، مالم يكن كلّ، أو على الأقل جزء كبير من هذه الزيادة في مخزون أو تمويل المجتمع قابلاً للتحويل إلى كمية متناسبة من المؤن، وهي لن تكون قابلة للتحويل حيث ترتفع الزيادة من إنتاج العمل فقط، وليس من إنتاج الأرض. سيحدث تمييز في هذه الحالة بين عدد العمال الذي يوظفه مخزون المجتمع، والعدد الذي يمكن للأرض أن تحافظ عليه.

لكي أشرح ما أقصده مع مثال، يعرّف الدكتور آدم سميث ثروة أمة ما أنها تتألف من الناتج السنوي من الأرض والعمل. يتضمن هذا التعريف بشكل واضح الإنتاج المصنّع وإنتاج الأرض أيضاً. لنفترض الآن أن أمةً قامت لعدة سنوات بإضافة ما ادخرته من عائدها السنوي إلى رأسمالها الصناعي وحده، وليس إلى رأسمالها الموظف في الأرض، فمن الواضح أنها ستصبح أغنى حسب التعريف المذكور آنفاً، من دون القوة على إعالة عدد أكبر من العمال، وبالتالي، دون زيادة في التمويل الحقيقي للحفاظ على العمل. ومع ذلك، فسوف يكون ثمة طلب على العمل من القوة التي يمتلكها كل صناعي، أو يعتقد على الأقل أنه يمتلكها، لتوفير مخزونه القديم في التجارة أو البدء بعمل جديد. سوف يرفع هذا الطلب سعر العمل بالتأكيد، لكن إذا لم يكن المخزون السنويٍ من المؤن في البلد متزايداً، فإن الزيادة ستصبح لاحقاً شكليةً لكون أسعار المؤن سترتفع معها. سوف يغري الطلب على عمال الصناعة العديد ممن يعملون في الزراعة وسيتوجه هذا لإضعاف الإنتاج السنوي للأرض، لكننا سنفترض أن أي تأثير من هذا النوع سيعوضه ما يطرأ من تحسينات على معدّات الزراعة، وتبقى كمية المؤن بهذا هي ذاتها. من المؤكد أن تحدث تحسينات على الآلات الصناعية، وسيساعد هذا، مضافاً إلى العدد الكبير من العمال المستخدمين في المصانع، في جعل الناتج السنوي للعمل في البلاد أعلى من إجمالي الزيادة في أكبر مستوياتها. ستزداد بهذا ثروة البلاد سنوياً، بحسب التعريف، وربما لن تتزايد ببطء شديد.

السؤال هو ما إذا كانت الثروة المتزايدة بهذه الطريقة تمتلك أي ميل لتحسين وضع الفقراء العاملين. إنها فرضية بديهية أن أيّ ارتفاع في سعر العمل، وبقاء مخزون المؤن على حاله، هو ارتفاع شكليّ، إذ يجب أن يتبعه خلال وقت قصير جداً ارتفاع متناسب في سعر المؤن. وبهذا فإنه لن يكون للزيادة التي افترضناها في سعر العمل غير تأثير ضئيل أو معدوم في منح اللفقراء العاملين قدرة أكبر على امتلاك ضروريات الحياة ووسائل الراحة. ومن هذه الناحية سيكونون في الحالة ذاتها تقريباً التي كانوا في الماضي. ومن ناحية أخرى سيكونون في حال أسوأ من ذي قبل. حيث سيتم توظيف نسبة أكبر منهم في المصانع، ونسبة أقل، بالنتيجة، في الزراعة. وسيعتقد الجميع بأن هذا التبادل للمهن، كما أظن، سلبياً على الصحة التي هي مكون أساسيّ للسعادة، إلى جانب الارتياب الكبير تجاه عمل المصانع، النابع من الطبع المتقلب للإنسان، وأحداث الحرب وأسباب أخرى.

ربما يقال، إن مثالاً كالذي أوردته لن يحدث، لأن ارتفاع سعر المؤن سيحوّل بعض رأس المال الإضافي مباشرةً إلى مجال الزراعة. لكن هذه نتيجة يمكن أن تقع ببطء شديد، كما يجب أن يلاحظ أن ارتفاع سعر العمل قد سبق الارتفاع في سعر المؤن، ولذلك سيعيق النتائج الجيدة على الزراعة، التي قد تسبب ارتفاع قيمة إنتاج الأرض بطريقة أخرى.

وقد يقال أيضاً، إن رأس مال الأمة الإضافي سيمكّنها من استيراد المؤن الكافية للحفاظ على عمل أولئك الذين سيقوم

رأسمالها بتشغيلهم. يمكن لدولة صغيرة تمتلك أسطولاً كبيراً، وتسهيلات نقل داخلية كبيرة، مثل هولندا، أن تستورد وتوزع كمية فعالة مِن المؤن، لكن لا بد أن يكون سعر المؤن مرتفعاً جداً لجعل هذا الاستيراد والتوزيع يلبي في الدول الكبيرة بشكل أقل فائدة في ظروف معينة في هذا المجال.

ربما لا تحدث، أبداً، حالة كالتي أفترضتها بالضبط، لكن شكّي ضئيلٌ في أن حالة مقاربة لها يمكن أن توجد دون أي بحثٍ متعب. إنني أميل بقوة إلى الاعتقاد بأن إنكلترا نفسها، منذ الثورة، تقدم توضيحاً مدهشاً للجدل موضوع السؤال.

كانت تجارة هذه الدولة، الداخلية كما الخارجية، تتقدم بسرعة خلال القرن الماضي. لقد تزايدت، دون شك، القيمة التبادلية لإنتاجها السنوي للأرض والعمل في سوق أوروبا بشكل كبير. لكن لدى التفحص والتدقيق، سيُكتشَف أن الزيادة كانت بشكل رئيسي في العمل وليس في إنتاج الأرض، ولذلك، مع أن ثروة الأمة كانت تتقدم بخطى سريعة، إلا أن التمويلات الفعالة للحفاظ على العمل كانت تتزايد ببطء شديد، وبهذا فإن النتيجة هي كما يمكن أن يكون متوقعاً. كانت نزعة الثروة المتزايدة لدى الأمة ضئيلة أو معدومة لتحسين وضع العاملين الفقراء. لم يمتلكوا، كما أعتقد، كثيراً من الحاجات الضرورية ووسائل الراحة، ونسبة كبيرة منهم أكبر منها في فترة الثورة تُستخدَم في المصانع وتُجمَع في غرف مغلقة وغير صحية.

إذا صدقنا شهادة الدكتور برايس أن عدد السكان في إنكلترا قد تناقص منذ الثورة، فسوف يبدو أن التمويلات الفعالة للحفاظ على العمل كانت تنخفض خلال تقدم الثروة في مجالات أخرى. لأنني أتصور أنها قد توضع كقاعدة عامة؛ أنه إذا كانت تمويلات الحفاظ على العمل تتزايد، أي إذا استطاعت الأرض بالإضافة إلى رأس المال أن تستخدم عدداً أكبر من العمال، فإن هذا العدد الإضافي سوف يتكاثر بسرعة، حتى مع الحروب التي يحصيها الدكتور برايس. وبالنتيجة، إذا كان عدد السكان في أي دولة ثابتاً، أومتناقصاً، يمكننا الاستنتاج أنه مع تقدمها في الثروة الصناعية، فإن تمويلاتها الفعالة للحفاظ على العمل لا يمكن أن تكون قد تزايدت.

لكن من الصعب تصور أن عدد سكان إنكلترا كان يتناقص منذ الثورة، مع أن جميع الشهادات حاولت أن تثبت أن زيادتها كانت بطيئة جداً، إذا ازدادت فعلاً. في الجدال الذي أثاره السؤال، يبدو الدكتور برايس، بلا شك، أكثر تمكناً من موضوعه ويمتلك معلومات دقيقة أكثر من منافسيه. وبالحكم ببساطة من هذا الجدل، أعتقد أنه يمكن للمرء أن يقول إن فكرة الدكتور برايس أقرب كثيراً للإثبات من فكرة السيد هولِت. تكمن الحقيقة، ربما، بين الرأيين، لكن هذا الافتراض يجعل زيادة عدد السكان منذ الثورة بطيئاً جداً مقارنة مع زيادة الثروة.

قلّةٌ من الناس فقط يبدون ميالين لتصديق أن إنتاج الأرض كان يتناقص، أو أنه كان ثابتاً تماماً خلال القرن الماضي. كان تسييج الأراضي العامة والبور يهدف إلى زيادة الغذاء في البلاد، لكن كان مؤكداً بثقة أن هذا التسييج للحقول العامة كانت له غالباً تأثيرات معاكسة، وأن أراضي واسعة كانت تنتج في السابق كميات كبيرة من الذرة، لكن بكونها قد تحولت إلى مراعٍ تستخدم عمالاً أقل وتطعم أفواهاً أقل مما كانت قبل تسييجها. إنها حقيقة معلومة فعلاً أن الأرض الرعوية تنتج كمية من قوت الناس أقل من أراضي الذرة ذات الخصوبة الطبيعية نفسها، ويمكن التحقق بوضوح من أنه بالطلب المتزايد على أفضل أنواع لحوم الجزارين، وسعرها المتزايد بالنتيجة، فقد كانت كمية أكبر من الأراضي الجيدة توظف في الرعي، وبهذا يكون تضاؤل قوت الناس، الذي يسببه هذا الظرف، يمكن أن توازن الفوائد المستمدة من تسييج الأراضي البور، والتحسينات العامة في تربية الحيوانات الداجنة.

نادراً ما توجد حاجةٌ إلى ملاحظة أن سعر لحوم الجزارين المرتفع حالياً، وسعرها المنخفض سابقاً، لم تتسبب به الندرة في الحالة الأولى أو الوفرة في الثانية، بل الكلفة المختلفة المتكبَّدة في الفترتين المختلفتين، في تحضير القطعان للسوق. من الممكن أن تكون القطعان في البلاد أكثر قبل مئة سنة مما هي عليه في الوقت الحاضر، لكن ليس ثمة شك في أنه يوجد الآن لحم من نوعية أفضل كثيراً مما كان في الماضي. عندما كان سعر اللحم

لدى الجزارين منخفضاً جداً، كانت القطعان تربّى أساساً في الأراضي البوار، وكان المرجح أن تقتل لولا التسمين لبعض الأسواق الرئيسية. ولحم العجل الذي كان يباع بسعر رخيص جداً في بعض المقاطعات البعيدة في الوقت الحاضر لا يحمل إلا شبهاً بسيطاً آخر غير الاسم من ذلك الذي يباع في لندن. في السابق، كان سعر اللحم لدى الجزارين لا يشجّع على التربية، وقلما كان الغذاء يشجع تربيتها على أرض تصلح للحراثة، لكن السعر الحالي لن يدفع فقط لتسمين القطعان على أفضل الأراضي، لكنها ستتيح تربية الكثير على أراض يمكن أن تعطي محاصيل جيدة من الذرة. عدد القطعان ذاته، أو حتى وزن القطعان في فترات مختلفة عند قتلها، كانت ستستهلك (إذا أتيح لي استخدام التعبير) كميات مختلفة جداً من موارد عيش الإنسان. قد يعدّ الحيوان المسمّن في بعض المجالات، في لغة الاقتصاديين الفرنسيين، كعامل غير منتج: لم يضف شيئاً إلى قيمة المنتج الخام الذي استهلكه. إن نظام التسييج الحالي يميل أكثر من النظام السابق دون شك إلى تقليص كمية موارد عيش الإنسان في البلاد، بالنسبة للخصوبة العامة للأرض.

لن يُفهم من كلامي بأي شكل أنني أقول إن النظام السابق كان يمكن له أو يجب أن يستمر. إن زيادة سعر لحم الجزارين هو نتيجة طبيعية وحتمية للتقدم العام في الزراعة؛ لكنني لا أستطيع ألا أفكر بأن الطلب الحالي الكبير على لحم الجزارين من أفضل نوع، وكمية الأرض الجيدة التي هي في النتيجة موظفة

سنوياً لإنتاجه، بالإضافة إلى عدد الأحصنة الكبير الحالي المحتفظ به للمتعة، هي الأسباب الأساسية التي منعت كمية غذاء الإنسان في البلاد من الاستمرار بالتقدم مع خصوبة التربة المتزايدة بشكل عام، وتغيير العادات في هذه الحالات، من دون شك، سوف يكون له تأثير ملموس في كمية الغذاء في البلاد، وبالتالي على سكانها.

إن استخدام الكثير من الأراضي الأكثر خصوبة في التسييج، والتحسين في أدوات الزراعة، وزيادة المزارع الكبيرة، لاسيما تناقص عدد الأكواخ في جميع أنحاء المملكة، كله يتضافر ليثبت أنه لا يوجد ربما الكثير من الأشخاص الذين يعملون الآن في الزراعة كما في فترة الثورة. لذلك مهما تكن زيادة عدد السكان التي حدثت، فإنها يجب أن تُستخدم كلها تقريباً في الصناعات، ومن المعروف تماماً أن فشل بعض هذه الصناعات، ببساطة من نزوة الموضة مثل شيوع استخدام الموسلين بدلاً من الحرير، أو أربطة الأحذية والأزرار المغطاة بدلاً من الأبازيم والأزرار المعدنية، متضافرة مع القيود في سوق العمل المنبثقة من المؤسسات والقوانين الأبرشية، قد دفعت الآلاف إلى الاعتماد على الأعمال الخيرية للحصول على قوتهم. تبدو الزيادة الكبيرة في معدلات الفقراء، في الحقيقة، بذاتها دليلاً قوياً على أن الفقراء لم يمتلكوا المزيد من الضروريات ووسائل الرفاهية، وإذا أضفنا إلى الاعتبار ظرفهم، أن وضعهم في هذا المنحى هو أسوأ وليس أفضل، وأن نسبة أكبر منهم تُستخدَم في مصانع

كبيرة، غير ملائمة للصحة والفضيلة، فيجب حينها الاعتراف بأن الزيادة في الثروة في السنوات الأخيرة لم تجنح إلى زيادة سعادة الفقراء العاملين.

لا يمكن اعتبار كل زيادة في مال أو عائدات أمة ما هي زيادة في التمويلات الحقيقية للحفاظ على العمل، بالتالي، لا يمكن أن يكون لها التأثير الجيد ذاته في وضع الفقراء، وسيبدو هذا واضحاً جداً إذا طبقنا الدليل على الصين.

يلاحظ الدكتور آدم سميث أن الصين كانت غنيةً لزمن طويل، ربما، بغنى ما تسمح به طبيعة قوانينها ومؤسساتها. لكن بقوانين ومؤسسات أخرى، وإذا ما مورست التجارة الخارجية بشكل محترم، ربما لاستمرت أكثر ثراء. والسؤال هو، هل يمكن أن تكون الزيادة في الثروة زيادةً في التمويلات الحقيقية للحفاظ على العمل، وبالتالي تتجه لوضع أفراد الطبقات الدنيا في الصين في حالة أكبر من الوفرة؟

من الواضح أنه لو مورست التجارة الداخلية والخارجية في الصين بشكل حسن بسبب وفرة العمال ورخص العمل لربما أسست صناعات للبيع الخارجي بمبالغ هائلة. ومن الواضح على حد سواء أنه بسبب الحجم الهائل للمؤن ومساحة أرضها المدهشة لا يمكنها في المقابل أن تستورد كمية يمكن لها أن تكون إضافة ملموسة للمخزون السنوي من الموارد في البلاد. لذلك ستبادل الكمية الكبيرة من الصناعات، بشكل رئيسي، بوسائل الرفاهية المجمعة من كل أنحاء العالم. يبدو في الوقت

الحاضر أنه لم يتم توفير أي عمل من أجل إنتاج الغذاء. في البلد فائض سكان بالنسبة لما يمكن لرأس مالها أن يستخدم، وبالتالي فإن العمل وافر ولم تُبذَل جهود لإنقاصه. ونتيجة هذا، ربما، هي الإنتاج الأعلى من الغذاء الذي يمكن للأرض أن تقدمه، لأنه سيلاحظ بشكل عام، أن العمليات لاختصار العمل مع أنها قد تمكّن المزارع من أن يحضر كمية محددة من الحبوب أرخص إلى السوق، تميل إلى إضعاف الإنتاج بدلاً من زيادته ككل، ولذلك في الزراعة، يمكن في بعض الجوانب، أن تُعَدّ فوائد خاصة أكثر منها عامة.

لا يمكن تشغيل رأسمال ضخم في الصين في إعداد صناعات للتجارة الخارجية من دون أخذ الكثير من العمال من الزراعة لتغيير هذه الحالة للأشياء، وفي درجة ما لتخفيض إنتاج البلاد. سيرفع الطلب على العمال الصناعيين سعر العمل بشكل طبيعي، لكن لأن كمية موارد العيش لن تزداد، فإن سعر المؤن سيجاريه، أو قد يفوقه إذا كانت كمية المؤن تتناقص حقاً. سوف ترتفع ثروة البلاد بشكل واضح، وسوف تزداد القيمة التبادلية للناتج السنوي للأرض والعمل، ومع هذا فإن التمويلات الحقيقية للحفاظ على العمل ستبقى ثابتة، أو حتى تنخفض، وبالنتيجة، فإن الثروة المتزايدة للأمة ستميل إلى تخفيض ظروف عيش الفقراء أكثر من رفعها. وفي ما يتعلق بامتلاك الحاجات الأساسية ووسائل الراحة، فإنها ستبقى كما كانت أو ربما تسوء، وسيقوم قسم كبير منهم بمبادلة الأعمال الصحية في الزراعة بأعمال غير صحية في المهن الصناعية.

ربما يبدو البرهان أوضح عند تطبيقه على الصين، لأن من المسلّم به عموماً أن ثروة الصين كانت مستقرة لفترة طويلة. أما فيما يتعلق بأي بلد آخر، فسيكون دائماً مسألة خلافية في أي من الفترتين، بالمقارنة، كانت فيها الثروة تزداد بشكل أسرع، لأن ظروف الفقراء تعتمد كما يقول الدكتور آدم سميث على سرعة زيادة الثروة في أيّ فترة محددة. ومهما يكن، من الواضح أنه يمكن لأمّتين أن تزداد لديهما السرعة ذاتها تماماً القيمة التبادلية للإنتاج السنوي للأرض والعمل، ومع ذلك إذا كرّست واحدة منهما نفسها للزراعة بشكل أساسي، والأخرى للتجارة، فستكون التمويلات للحفاظ على العمل، وبالنتيجة سيكون تاثير زيادة الثروة في كل أمة، مختلفة جداً. في تلك التي كرست نفسها بشكل رئيس للزراعة، سيعيش الفقراء في سعة ووفرة، وسيزداد عدد السكان بسرعة. أما في تلك التي كرست نفسها بشكل رئيس للتجارة، فسيكون الفقراء أقل استفادة نسبياً وبالنتيجة سينمو عدد السكان ببطء.

الفصل السابع عشر

سؤال التعريف المناسب لثروة دولة ما – السبب الذي أعطاه الاقتصاديون الفرنسيون لاعتبار جميع الصناعيين أنهم عاملون غير منتجين، ليس السبب الحقيقي – عمل الفنيين والصناعيين منتج كفاية للأفراد، مع أنه ليس كذلك للدولة – مقطع بارز في مجلّديّ ملاحظات الدكتور برايس – خطأ الدكتور برايس في عزو سعادة وزيادة السكان السريعة في أمريكا إلى حالتها المميزة من الحضارة بشكل رئيسي – لا فائدة يمكن توقعها من إغماض أعيننا عن الصعوبات في طريق تطور المجتمع.

يبدو طبيعياً السؤال الذي يُطرَح هنا عما إذا كانت القيمة التبادلية للإنتاج السنوي للأرض والعمل هو التعريف الصحيح لثروة بلد ما، أو الإنتاج الإجمالي للأرض، حسب الاقتصاديين الفرنسيين، الذي ربما ليس هو التعريف الأكثر دقة. أكيد أن أي زيادة في الثروة، حسب تعريف الاقتصاديين، سيكون زيادة في تمويلات الحفاظ على العمل، وبالنتيجة سيفضي دائماً إلى تحسين وضع العاملين الفقراء، مع أن أي زيادة للثروة، بحسب تعريف الدكتور آدم سميث، سيكون لها الميل ذاته على نحو ثابت بلا شك. ومع ذلك يمكن ألا ينتج من هذا الاعتبار أن تعريف الدكتور آدم سميث غير صائب. يبدو أنه من غير الملائم في عدة نواح استبعاد كساء وسكن شعب بأكمله من أي جزء من دخلهم. قد يكون معظم ذلك ذا قيمة تافهة وزهيدة مقارنة مع

غذاء البلد، ومع ذلك يمكن اعتباره جزءاً من دخلها، ولذلك، فإن النقطة الوحيدة التي أختلف فيها مع الدكتور آدم سميث هي حين يبدو أنه يعدّ كل زيادة في دخل أو رأسمال المجتمع أنها زيادة في تمويلات الحفاظ على العمل، وأنها بالنتيجة تتجه دائماً إلى تحسين وضع الفقراء.

قد تساهم الحرير والأقطان والمخرمات الجميلة ومواد الرفاهية التزيينية الأخرى في بلد غني بشكل كبير في زيادة القيمة التبادلية للمنتج السنوي، ومع ذلك فهي لا تساهم إلا بدرجة ضئيلة جداً في زيادة السعادة العامة في المجتمع. ويبدو لي أنه من خلال نظرة إلى المنفعة الحقيقية للمنتج الذي نتوقع أن يقدّر إنتاجية أو عدم إنتاجية أنواع مختلفة من العمل. ينظر الاقتصاديون الفرنسيون إلى أن كل العمل المستخدم في الصناعة غير انتاجي. وبالمقارنة مع العمل المستخدم في الأرض، عليَّ بالطبع أن أميل إلى الاتفاق معهم، لكن ليس تماماً للأسباب التي يقدمونها. هم يقولون إن العمل المستخدم في الأرض إنتاجيّ لأن الإنتاج، علاوة على الدفع للعامل والمزارع، يقدم ريعاً لصاحب الأرض، وأن العمل المستخدم في قطعة من الزركشة لا إنتاجي لأنه يستبدل المؤن التي استهلكها العامل، ورأسمال ربّ عمله، دون أن يقدم أي ريع واضح مهما يكن. لكن بافتراض أن قيمة القطعة المزركشة يمكن لها أن تمنح، إلى جانب الدفع للعامل ورب عمله، ريعاً واضحاً لطرف ثالث، يبدو لي أنه، بالمقارنة مع العمل المستخدم في الأرض، ستبقى لا إنتاجية كما كانت في السابق. ومع ذلك، تبعاً للحجة التي يستخدمها الاقتصاديون الفرنسيون، فإن الرجل

المستخدم في صناعة الزركشة سيكون، في هذه الحال، يبدو كعامل منتج. لكن بحسب تعريفهم لثروة الدولة، لا يُتوقَّع أن يُنظَر إليه في هذا الضوء. لن يضيف شيئاً إلى المنتج الإجمالي للأرض، هو استهلك نسبة من هذا المنتج الإجمالي، وخلَّف قطعة مزركشة في المقابل، ومع أنه قد يبيع هذه القطعة بثلاثة أمثال كمية المؤن التي استهلكها بينما كان يصنعها، وهكذا يبدو منتجاً جداً في ما يتعلق به شخصياً، ومع ذلك لا يمكن أن اعتبار أن عمله أضاف أيّ جزء أساسيّ من ثروات الدولة. لذلك لا يبدو الريع الواضح، الذي يمكن لمنتج محدد أن يقدمه، بعد دفع نفقات الحصول عليه، هو المعيار الوحيد الذي يُحكم به على انتاجية أو عدم إنتاجية حالة أي عمل خاص من أي نوع.

لنفترض أن مئتي ألف رجل، يُستخدَمون الآن في إنتاج الصناعات التي لا تميل إلا لإرضاء خيلاء قلة من الأغنياء، كانوا مستخدَمين في بعض الأراضي القاحلة غير المزروعة، وأنهم أنتجوا نصف كمية الغذاء الذي يستهلكونه، سيبقون عمالاً أكثر إنتاجية بالنظر إلى الحالة التي كانوا عليها من قبل، مع أن عملهم، بعيد عن تقديم ريع إلى طرف ثالث، لن يستبدل سوى نصف المؤن المستخدمة في الحصول على المنتج. في عملهم السابق استهلكوا نسبة محددة من غذاء البلاد وقدموا في المقابل بعض الحرير والمزركشات. وفي عملهم الأخير استهلكوا كمية الغذاء ذاتها وقدموا في المقابل مؤونة لمئة ألف شخص. ربما ثمة شك ضئيل بأي من الإرثين سيكون مفيداً أكثر للبلاد ويُسلَّم، كما أظن، بأن الثروة التي دعمت المئتي ألف رجل أثناء إنتاجهم الحرير

والمزركشات لكانت أكثر فائدة لو استخدمت في دعمهم أثناء إنتاجهم كمية إضافية من الغذاء.

قد يبدو رأس المال الموظف في الأرض غير منتج بالنسبة للفرد الذي يستخدمه لكنه منتج جداً للمجتمع. في المقابل، قد يكون رأس المال الموظف في التجارة منتجاً جداً بالنسبة للفرد ولكنه غير منتج على الإطلاق للمجتمع، وهذا هو السبب الذي يجعلني أسمّي العمل الصناعي غير منتج، بمقارنته مع ذلك الذي يُوظّف في الزراعة، وليس للسبب الذي قدمه الاقتصاديون الفرنسيون. في الحقيقة، من المستحيل تقريباً رؤية الثروات الكبيرة التي تصنعها التجارة، والوفرة التي يعيش معها العديد من التجار، ولكن أتفق مع بيان الاقتصاديين في أن الصناعيين لا يمكنهم أن يغتنوا إلا بحرمان أنفسهم من الأموال المخصصة لإعالتهم. إن المكاسب كبيرة جداً في العديد من فروع التجارة إلى درجة تتيح الريع لطرف ثالث، لكن على اعتبار أنه لا يوجد طرف ثالث في هذه الحالة، ولكون المكاسب تتركز لدى الصناعي أو التاجر الكبير، تكون لديه كما يبدو فرصة جيدة ليصبح أغنى، دون الكثير من الحرمان، وبالنتيجة نرى ثروات كبيرة تُمتلَك في التجارة من قبل أشخاص لم يكونوا معروفين ببخلهم الشديد.

تثبت التجربة اليومية أن العمل المستخدم في التجارة والصناعة منتج كفاية للأفراد لكنه غير منتج بالدرجة ذاتها للدولة. كل زيادة في غذاء دولة ما تؤدي إلى فائدة فورية للمجتمع كله، لكن الثروات المكتسبة من التجارة تؤدي إلى الغاية ذاتها بأسلوب بعيد وغير مؤكد، وفي بعض الحالات كان لها ميل معاكس. إن

صناعة الاستهلاك الداخلية هي الصناعة الأكثر أهمية إلى حدٍّ كبير لدى كل أمة. الصين هي أغنى بلد في العالم، دون أي شيء آخر. باستبعاد التجارة الخارجية، للحظة، خارج الموضوع، فإن الرجل الذي، بمصنع قوي، يستحوذ على نسبة مضاعفة من مخزون المؤن القديمة، لن يكون مفيداً للبلاد كالرجل الذي، بعمله، يضيف حصّة مفردة إلى المخزون السابق. السلع الاستهلاكية مثل الحرير والمزركشات والحليّ والأثاث الفاخر هي من دون شك جزء من عائد المجتمع، لكنها عائد للأغنياء فقط، وليس للمجتمع عامةً. لا يمكن اعتبار الزيادة في هذا القسم من عوائد الدولة، في أية حال، بذات الأهمية زيادة الغذاء التي تشكل العائد الرئيس للسواد الأعظم من الشعب.

تعزز التجارة الخارجية ثروة الدولة، حسب تعريف الدكتور سميث، مع أنه ليس حسب تعريف علماء الاقتصاد. استخدامها الأساسيّ، وربما سبب أنها عُدّت بشكل عام موضع تقدير كبير، هو أنها تعزز إلى حد كبير القوة الخارجية للأمة أو قوة سيطرتها على عمل البلدان الأخرى؛ لكن سيتضح، بعد تفحص عن قرب أنها لا تساهم إلا قليلاً في زيادة التمويل الداخلي للحفاظ على العمل، وقليلاً، في النتيجة، بسعادة القسم الأكبر من المجتمع. ستتبع الدولة في تقدمها الطبيعي باتجاه الثروات، والصناعات، والتجارة الخارجية، حسب ترتيبها، الزراعة الجيدة للتربة. في أوروبا، عُكِس هذا النظام الطبيعي للأشياء، وزُرِعت الأرض من فائض رأس مال الصناعة بدلاً من أن تُموَّل الصناعة من فائض رأس المال الموظف في الأرض. إن التشجيع المتميز الذي

أُعطي لصناعة المدن، وبالتالي السعر الذي يُدفَع لعمل الصناعيين الأعلى من عمل أولئك الذين يعملون في الزراعة، قد تكون هي الأسباب وراء بقاء أراض كثيرة في أوروبا من دون زراعة. لو انتهجت سياسة مختلفة عبر أوروبا، لكانت دون شك أكثر كثافةً بالسكان مما هي عليه الآن، ولما كانت أكثر إرهاقاً بعدد سكانها.

لا يمكنني ترك هذا الموضوع المثير حول المشقة الناجمة عن عدد السكان، موضوع يبدو لي أنه يستحق استقصاء دقيقاً ونقاشاً بارعاً أبعد مما يمكن أن أعطيه من طاقتي، دون ملاحظة المقطع الرائع للدكتور برايس في مجلّديه **ملاحظات**. بإعطائه بعض الجداول حول احتمالات الحياة، في المدن وفي الريف، يقول (المجلد الثاني، ص:243): من هذه المقارنة، يتضح كيف أن المدن العظيمة تُدعى، مع نصيب كبير من الحقيقة، مقبرة الجنس البشري. ويجب أيضاً أن تُقنِع كل من يتمعن فيها، أنه بحسب الملاحظة، في نهاية المقال الرابع، من المجلد السابق، أنه بلا شك صحيح تماماً أن نرى في أمراضنا نيّة أصلية للطبيعة. إنها، من دون شك، من صنعنا نحن عموماً. لو كان ثمة بلد عاش سكانه حياة طبيعية وفاضلة تماماً، قلة منهم سيموتون من دون أن يقيسوا فترة الوجود المخصصة لهم كلها؛ الألم والنكد لن يكونا معروفين بينهم، ويأتيهم الموت كالنوم، لا لأيّ سبب آخر سوى نتيجة الاعتلال التدريجي الذي لا يمكن تفاديه.

أعترف بأنني شعرت شخصياً أني مجبرٌ على التوصل لاستنتاج معاكس تماماً من الوقائع التي قدمها الدكتور برايس في

مجلّديه. لقد كنت مدركاً في وقت ما أن السكان والغذاء يتزايدان بمعدلات مختلفة، وكان رأيٌ غامضٌ يطوف في ذهني أنه لا يمكن إبقاؤهما متساويين إلا من خلال بعض أنواع البؤس والرذيلة، لكن متابعة مجلّدي **ملاحظات** الدكتور برايس، بعد أن كان ذلك الرأي مجرد تصور، رفعه فجأة إلى اقتناع. مع حقائق كثيرة في بحثه لإثبات السرعة الخارقة التي يتزايد بها السكان عندما لا يُضبَط، ومع وجود هذه المجموعة من الأدلة أمامه لتوضيح حتى الأسلوب الذي من خلاله تكبح القوانين العامة للطبيعة عدد السكان الفائض، يغدو من غير المفهوم بالنسبة لي كيف استطاع أن يكتب المقطع الذي اقتبست منه. لقد كان مناصراً متحمساً للزواج المبكر على أنه الواقي الأفضل ضد السلوكيات الفاسدة. لم تكن لديه أي مفاهيم متخيّلة حول خمود العاطفة بين الجنسين، مثل السيد غدوين، أو أنه فكّر بالتملص من المشقّة في الطرق التي ألمح إليها السيد كوندورسيه. يتحدث بشكل متكرر عن إعطاء مجال للقوى المخصبة للطبيعة أن تعمل. لكن مع هذه الأفكار، يفوت فهمه الاستنتاج الواضح والضروري أن عدد السكان غير المقيد سيزداد أبعد من المقارنة، وأسرع مما يمكن للأرض حتى مع أفضل ما يوجهه الإنسان من أفعال أن تنتج غذاءً لإعالة السكان، يبدو لي مدهشاً كما لو أنه قد عارض استنتاج إحدى فرضيات إقليدس الأكثر بساطة.

يقول الدكتور برايس متحدثاً عن المراحل المختلفة للدولة الحضارية: "المراحل الأولى، أو البسيطة، للحضارة هي تلك المراحل التي تفضّل أكثر ما تفضّل سعادة الجنس البشري." ثم

يستشهد بالمستعمرات الأمريكية كونها في ذلك الزمن في الحالات الأولى والأكثر سعادة التي وصفها، وتقديمها برهاناً دامغاً على تأثيرات المراحل المختلفة للحضارة في السكان. لكنه لا يبدو أنه يدرك أن سعادة الأمريكيين قد اعتمدت على درجة حضارتهم الخاصة أقل من اعتمادها على وضعهم الخاص، كمستعمرات جديدة، وعلى امتلاكهم الكثير من الأراضي الخصبة غير المزروعة. في أجزاء من النروج أو الدنمارك أو السويد، أو حتى في هذا البلد قبل مئتي أو ثلاثمئة سنة، ربما كان يمكنه أن يجد الدرجة نفسها من الحضارة تقريباً، وبلا شك نفس السعادة أو زيادة عدد السكان. هو نفسه يقتبس تشريعاً لهنري الثامن، يشكو من اضمحلال الفلاحة، وأسعار المؤن المتزايدة، "الذي وفقاً له نُظر إلى عدد هائل من الناس على أنهم عاجزون عن الحفاظ على أنفسهم وأسرهم." ساهمت الدرجة العالية من الحرية المدنية التي سادت في أمريكا، من دون شك، بدورها في تعزيز الصناعة والسعادة وسكان هذه الولايات، لكن حتى الحرية المدنية، بكامل قوتها، لن تخلق أرضاً بكراً. قد يقال إن الأمريكيين يتمتعون بدرجة من الحرية المدنية، وهم الآن شعب مستقل، أعلى منها بينما كانوا خاضعين لإنكلترا، لكن يمكننا أن نكون متأكدين تماماً من أن عدد السكان لن يستمر بالتزايد بالسرعة ذاتها التي كان عليها حينئذ.

من الطبيعي للشخص الذي رأى بعين المتأمل الحالة السعيدة للطبقات الدنيا في أمريكا قبل عشرين سنة أن يتمنى لو يبقيهم في تلك الحالة إلى الأبد. وقد يعتقد، ربما، أنه بمنع قدوم

الصناعات وأشياء الترف قد يؤثر في غايته، لكنه قد يتوقع على نحوٍ منطقي أنه سيمنع زوجته أو عشيقته من التقدم في السن بعدم تعريضها للشمس أو الهواء. وضع المستعمرات الجديدة، المحكومة والمُدارة جيداً، هو ريعان شباب لا يمكن لشيء أن يكبحه. ثمة أساليب عديدة للعلاج في الجسد السياسي، كما الحيواني، تساهم في تسريع أو إبطاء اقتراب الكهولة، لكن ليس ثمة فرصة للنجاح في أي طريقة يمكن أن تُبتكَر لإبقاء أي منهما في شباب دائم. بتشجيع صناعة المدن أكثر من صناعة الريف، يمكن أن يقال إن أوروبا قد تسبّبت بكهولة مبكرة. إن سياسة مختلفة على هذا الصعيد يمكن أن تبثّ الحياة والحماس في كل الدول. على الرغم من قانون توريث البكورة، وتقاليد أوروبية أخرى، تخفض الأرض السعر الاحتكاري، لا يمكن توظيف رأس مال فيها بفائدة كبيرة للأفراد، لذلك، ليس مرجحاً أنه أن تُحرَث الأرض وتُزرَع بشكل مناسب. ومع أنه في كل دولة متحضرة يجب أن يوجد طبقة من الملّاك وطبقة من العمال، لكن حسنةً واحدةً دائمةً يمكن أن تنتج من مساواة الملكية أكثر قرباً. بقدر ما يكون عدد الملّاك أكثر، يكون عدد العمال أقل، وبالتالي فإن فإن قسماً أكبر من المجتمع سوف يكون في حالة من سعادة اقتناء الملكية، وقسماً أصغر في حالة من التعاسة لا يملكون فيها شيئاً غير عملهم. لكن أفضل الممارسات الموجهة، مع أنها قد تخفف، لن تستطيع أن تزيح ضغط الحاجة، وسيكون صعباً على أي شخص يتأمل في الوضع الأصلي للإنسان على الأرض، وقوانين الطبيعة، أن يفترض أنه

ممكنٌ لأيّ جهود، الأكثر تنوراً، أن تضع الجنس البشري في حالة تموت فيها قلة من دون أن تقيس فترة الوجود المخصصة لها؛ لن يكون الألم والنكد معروفين بينهم، ويأتيهم الموت كالنوم، لا لأيّ سبب آخر سوى نتيجة الاعتلال التدريجي الذي لا يمكن تفاديه".

إنه، من دون شك، أكثر الانعكاسات المثبطة أن العائق الكبير في وجه أي تطور استثنائي في المجتمع هو من طبيعة لا يمكن لنا أن نأمل بالتغلب عليه. إن النزوع الدائم لدى البشر للزيادة أكثر مما يملكون من وسائل العيش هو أحد القوانين العامة للطبيعة الحيّة التي لا نمتلك أي سبب لنتوقع أنها ستتغير. مع ذلك، فالإحباط بسبب التأمل في هذه الشدّة يجب أن يكون لهؤلاء الذين ممارساتهم موجهة على نحوٍ جديرة بالثناء لتحسين الجنس البشري، من الواضح أنه لا يمكن لأي خير أن ينشأ من محاولات التغاضي عنها أو إبقائها في الخلفية. على العكس، إن أكثر الأعمال المؤذية يمكن توقعها من السلوك الجبان في عدم الجرأة على مواجهة الحقيقة لكونها مزعجة. وبعيداً عما يرتبط بهذه العقبة الكبيرة، يبقى أن يتحقق شيء كافٍ للجنس البشري ينفحنا بالحياة للممارسة الأكثر ديمومة. لكن إذا تابعنا من دون فهم وإدراك دقيق وعلميّ لطبيعة ودرجة وأهمية الصعوبات التي علينا مواجهتها، أو إذا وجهنا جهودنا بشكل غير حكيم باتجاه لا نستطيع أن نأمل النجاح فيه، فإننا لن نرهق قوتنا في ممارسات عقيمة ونبقى على مسافة كبيرة من قمة أمانينا وحسب، بل سنُسحَق بشكل دائم بارتداد صخرة سيزيف.

الفصل الثامن عشر

الضغط المستمر للفاقة على الإنسان، من مبدأ السكان، يبدو أنه يوجه آمالنا إلى المستقبل – حالة اختبار غير متوافقة مع أفكارنا عن المعرفة المسبقة لله – العالم، ربما، عملية عظيمة لإيقاظ المادة في العقل – نظرية تكوين العقل – مثيرات من حاجات الجسد – مثيرات من عملية القوانين العامة – مثيرات من صعوبات الحياة الناجمة عن مبدأ السكان.

إن معاينة الحياة الإنسانية التي تنتج من تأمل الضغط المستمر للفاقة على الإنسان من صعوبة موارد العيش، بإظهار التوقع الضئيل الذي يستطيع أن يعلل نفسه به بشكل معقول بالكمال على الأرض، تبدو هي التي توجه بقوة آماله إلى المستقبل. والإغراءات التي لا بد له من أن يتعرض لها، من عملية قوانين الطبيعة تلك التي كنا نتفحصها، سوف تبدو أنها تمثّل العالم في الضوء الذي كانت تُدرَس فيه مراراً، كحالة تجربة ومدرسة فضيلة معدّةٌ لحالة أعلى من السعادة. لكنني آمل أن أُعذر إذا حاولت أن أعطي فكرة مختلفة في درجة ما عن وضع الإنسان على الأرض، الذي يبدو لي أكثر ثباتاً مع الظواهر المختلفة للطبيعة التي نلاحظها حولنا وأكثر تناغماً مع أفكارنا عن القوة والخير والمعرفة السبقية للإله.

لا يمكن أن يُعدّ تدريباً غير مُطوّرٍ لعقل الإنسان أن نحاول "تبرير أساليب الله تجاه الإنسان" إذا بدأنا بارتياب تام بفهمنا ومجرد إحساس بعدم أهليتنا لاستيعاب سبب كل ما نراه، وإذا ما هللنا لكل شعاع ضوء بالامتنان، وعندما لا يظهر أي ضوء، نعتقد أن الظلمة هي من الداخل وليس من الخارج، وننحني باحترام خاشع أمام الحكمة المتفوقة له، الذي "أفكاره فوق أفكارنا" "كما أن السماوات أعلى من الأرضين."

في كل محاولاتنا الواهنة "للتعرف على **العظيم** في الكمال"، يبدو من الضروري بالمطلق أن نحاول الاستدلال بالطبيعة إلى إله الطبيعة، لا أن نتجرأ على أن نستدل بالله إلى الطبيعة. في اللحظة التي نسمح فيها لأنفسنا أن نسأل لماذا بعض الأشياء ليست في شكل آخر، بدلاً من محاولة توصيفها كما هي، فإننا لن نعرف أبداً أين يجب أن نتوقف، وسوف ننقاد إلى أشدّ العبثيات سخافة وفداحة، كل تقدّم في معرفة أساليب العناية الإلهية لا بد له من نهاية بالضرورة، وسوف تتوقف الدراسة حتى عن أن تكون تدريباً مطوِّراً لعقل الإنسان. القوة المطلقة هي فكرة ضخمة ولا يمكن إدراكها بحيث أنه لا بد لعقل الإنسان من أن يرتبك في تأملها. مع المفاهيم الخام والساذجة التي نشكّلها أحياناً عن هذه الصفة لله، يمكن أن نتخيل أن الله يمكن أن يخلق عشرات آلاف الأكوان، خاليةً كلّها من الألم والعيوب، وتتسم جميعها بالخير والحكمة، ومؤهلة لأعلى اللذات، وغير معدودة مثل نقاط في الفضاء المطلق. لكن عندما نحوّل أعيننا عن هذه الأحلام

الوهمية المتسرعة والعقيمة نحو كتاب الطبيعة، حيث نستطيع وحدنا قراءة الله كما هو، نرى تعاقباً ثابتاً للكائنات الحساسة، المنبثقة بوضوح من نقاط كثيرة للمادة، تسير عبر عملية طويلة ومؤلمة أحياناً في هذا العالم، لكن الكثير منها تحرز، قبل انتهائها، خصائص عالية وقوى تبدو أنها تشير إلى ملاءمتها لحالة أكثر تفوقاً. ماذا إذا لم نصحح أفكارنا الخام والساذجة حول القوة المطلقة من التأمل فيما نراه موجوداً حقاً؟ هل نستطيع الحكم على الخالق من خلال خلقه فقط؟ وما لم نكن نرغب في تمجيد قوة الله على حساب خيره، أما كان علينا أن نستنتج أنه حتى بالنسبة إلى الخالق، الكلي القدرة كما هو، قد تكون عملية محددة ضرورية، وزمن محدد (أو على الأقل ما يبدو لنا أنه زمن) يمكن أن يكون أساسياً، من أجل تشكيل مخلوقات بتلك الخصائص العقلية الرفيعة التي تلائم غاياته العظمى؟

يبدو أن حالة الاختبار تتضمن وجوداً مشكلاً في السابق لا يتوافق مع مظهر الإنسان في الطفولة ويشير إلى شيء مثل الاشتباه والحاجة للمعرفة المسبقة، متنافرة مع تلك الأفكار التي نرغب بأن تتعلق بالكائن الأعلى. لذلك يجب أن أكون ميالاً، كما ألمحت سابقاً، إلى اعتبار أن العالم وهذه الحياة عملية عظيمة لله، ليست للاختبار، بل لخلق العقل وتشكيله، عملية ضرورية لإيقاظ المادة الخاملة والمشوشة في الروح، وتصعيد غبار الأرض إلى روح، واستنباط ومضة أثيرية من كتلة الطين. وفي هذه النظرة للموضوع، يمكن للانطباعات والمثيرات المختلفة التي يتلقاها

الإنسان خلال حياته أن تعدّ يد الخالق المشكّلة، التي تعمل بقوانين عامة، وتنبه وجوده البليد، بلمسات الله التي تبعث الحياة، إلى قدرة المتعة العليا. الخطيئة الأصلية للإنسان هي بلادة وفساد المادة المشوشة التي قيل، ربما، إنه ولد فيها.

لن تتحقق غاية جيدة جرّاء دخولنا في بحث إن كان العقل جوهراً مختلفاً عن المادة، أو شكلاً أفضل لها وحسب. ربما كان السؤال، بعد كل شيء، مجرد سؤال كلمات. العقل عقلٌ بالأساس، إن كان مشكّلاً من مادةٍ أو أي جوهر آخر. نعرف من التجربة أن الروح والجسد متحدان بحميمية، وكل مظهر يبدو أنه يشير إلى أنهما ينموان معاً منذ الطفولة. سيكون افتراضاً يترافق مع احتمال ضئيل للغاية أن نصدق أن روحاً كاملةً ومشكلةً بالتمام توجد في كل طفل، لكن ذلك عُرقِل وعُوِّق في عملياته خلال العشرين سنة الأولى من الحياة بسبب ضعف أو تكاسل الأعضاء التي كانت تحتويه. بما أننا معدّين جميعاً للموافقة على أن الله هو خالق العقل والجسد، وبما أنهما يبدوان يشكلان ويظهران للعيان في الوقت نفسه، لا يمكن أن يبدو متنافراً لا بالعقل أو الوحي، إذا بدا متناغماً مع ظواهر الطبيعة أن نفترض أن الله مشغول دائماً بتشكيل العقل من المادة وأن الانطباعات المختلفة التي يتلقاها الإنسان خلال حياته هي عملية لتلك الغاية. هذا العمل جدير بالتأكيد بأعلى صفات الله.

لن تبدو هذه النظرة لحالة الإنسان على الأرض غير متلازمة مع الإمكانية، إذا كانت، عن طريق الحكم عبر التجربة

الضئيلة التي لدينا لطبيعة العقل، ستبدو عند اختبار الظواهر التي حولنا، والأحداث المختلفة لحياة الإنسان، معدّةً بشكل خاص كي تعزز هذه الغاية العظيمة، وخاصة إذا، لدى هذا الافتراض، استطعنا أن نوصّف حتى بفهمنا الضيق تلك القسوة والتفاوت في الحياة التي غالباً ما يجعلها الإنسان النكد موضوعاً لشكواه ضد رب الطبيعة.

تبدو حاجات الجسد هي المنبهات الأولى الكبيرة للعقل. (كانت لدي نية في التطرق إلى هذا الموضوع باستفاضة كنوع من قسم ثانٍ في هذا البحث. لكن انقطاعاً طويلاً لشأن خاص قد أجبرني على تنحية هذه النية جانباً، في الوقت الراهن على الأقل. ولهذا فإنني سأعطي الآن تصوراً لبعض الظروف الرئيسة التي تبدو لي أنها تنحاز للافتراض العام الذي قدمته.) إنها المحفزات الأولى التي توقظ دماغ الطفل إلى نشاط حساس، وهكذا يبدو تكاسل المادة الأصلية التي ما لم تتولد حاجات أخرى مساوية بالقوة عبر مسار خاص من المحفزات، فإن هذه المحفزات سوف تبدو، حتى بعد ذلك، ضرورية لمتابعة هذا النشاط الذي كانت أول ما أيقظه. سوف يهجع البدائي إلى الأبد تحت شجرته ما لم توقظه من سباته حاجته الملحة إلى الطعام أو قرصات البرد، والممارسات التي يقوم بها لتفادي هذه الشرور عبر تدبير الغذاء وبناء ما يغطّيه، هما الممارستان اللتان تشكلان قدراته وتبقيانها متحركة، التي ستغرق، من دون ذلك، في خمول متوانٍ. مع كل ما علمتنا إياه التجربة حول بنية عقل الإنسان، إذا أزيلت من البشر

محفزات العمل التي انبثقت من حاجات الجسد، فسيكون لدينا المزيد من الأسباب لنعتقد أنهم سينحدرون إلى مستوى البهيمة، بسبب نقص المحفزات، أكثر مما يمكن أن يرتقوا إلى منزلة الفلاسفة من خلال امتلاك وقت الراحة. في تلك الدول التي تكون فيها الطبيعة أكثر سخاء في المنتج الطبيعي لن تجد أن سكانها من الأكثر تميزاً في حدّة الذكاء. لقد دُعيت الحاجة بحق أنها أم الاختراع. وقد تحركت بعض أكثر ممارسات عقل الإنسان نبلاً عبر الحاجة إلى إشباع متطلبات الجسد. غالباً ما منحت الحاجة أجنحة لخيال الشاعر، وحددت الفترات المتدفقة للمؤرخ، وأضافت حدة الذكاء إلى أبحاث الفيلسوف، ومع ذلك يوجد من دون شك الكثير من العقول في الوقت الحاضر تطورت إلى هذا الحد من خلال محفزات مختلفة من المعرفة، أو التعاطف الاجتماعي إلى درجة لن ترتد إلى الجمود إذا أزيلت محفزاتها الجسدية، ومع هذا قلما يُشَكّ في أنه لا يمكن أن تُسحَب هذه المحفزات من معظم البشر من دون إنتاج فتور عام وقاتل، مدمر لكل بذور التطور في المستقبل.

يقول لوك، كما أتذكر، إن محاولة تجنّب الألم بدلاً من البحث عن المتعة هو أهم محفّز للعمل في الحياة، وإنه بالنظر إلى أيّ متعة محدّدة، لن نُستثار للعمل من أجل الحصول عليها، حتى يستمر التفكير فيها طويلاً لمعرفة مدى الإحساس بالألم أو القلق الذي يشكله غيابها. ويبدو أن تجنب الشر وتعقب الخير أهم واجب وعمل لدى الإنسان، ويبدو أن هذا العالم معدّ بطريقة

غريبة بحيث يقدم فرصة لأكثر الجهود استمرارية من هذا النوع، وبهذه الجهود والممارسات، وبهذه المحفزات، يشكّل العقل. إذا كانت فكرة لوك صحيحة، وهناك الكثير من الأسباب التي تدفعنا إلى الاعتقاد بذلك، يبدو أن الشر ضروري لخلق الممارسة، ويبدو واضحاً أن الممارسة ضرورية لخلق العقل.

تعطي الحاجة إلى الغذاء من أجل الاستمرار بالحياة دفعاً، ربما، لكمية من الجهد أكبر من أي حاجة أخرى، جسدية أو عقلية. لقد قدّر الكائن الأعلى ألا تنتج الأرض الخيرات بكميات كبيرة إلا بالكثير من ممارسة الجهد واجتراح البراعة على سطحها. ليس ثمة رابط قابل للتصور لإدراكنا بين البذرة والنبات أو الشجرة التي تنشأ منها. قد يزرع الخالق الأعلى، من دون شك، النباتات من جميع الأنواع، من أجل منفعة مخلوقاته، من دون دعم تلك الشذرات من المادة، التي ندعوها بذرة، أو حتى من دون مساعدة عمل الإنسان واهتمامه. إن عملية حراثة الأرض وتنظيفها، وجمع البذار ونثرها، ليست طبعاً لمساعدة الله في خلقه، لكنها جُعلت من قبل ضرورية للاستمتاع بنعم الحياة، لدفع الإنسان إلى العمل، وتشكيل عقله للتفكير.

من أجل تقديم أكثر المتع استمرارية من هذا النوع، ولحثّ الإنسان على تعزيز المقاصد الكريمة للعناية الإلهية بزراعة الأرض كلها، فقد قُدِّر أن يزداد عدد السكان أسرع من الغذاء. هذا القانون العام (كما ظهر في الأجزاء السابقة من هذا البحث) ينتج دون شك شراً جزئياً أكبر، لكن قليلاً من التأمل، ربما، يقنعنا

بأنه ينتج رجحاناً أكبر للخير. تبدو المتع الكبيرة ضرورية لبذل الجهد، ولتوجيه هذا الجهد، وتشكيل القدرة على التفكير، يبدو ذلك ضرورياً بشكل بالمطلق، أن يتصرف الكائن الأعلى بحسب القوانين العامة دائماً. فثبات قوانين الطبيعة، أو الثقة التي يمكننا معها توقع النتائج ذاتها من نفس الأسباب، هي أساس مَلَكة التفكير. لو أنه في السياق العام للأشياء، كانت إصبع الله مرئية دائماً، أو بالتكلم بشكل أدقّ، لو كان الله يبدّل غايته مراراً (لأن إصبع الله، في الحقيقة، مرئيةٌ في كلّ ورقة عشب نراها)، فسوف ينشأ فتور عام وكبير للخصائص الإنسانية، حتى المتطلبات الجسدية للإنسان ستضعف في تحفيزها للعمل، وقد لا تتوقع بمنطقية أنه إذا تم توجيه جهودها جيداً فإنها ستكلل بالنجاح. فثبات قوانين الطبيعة هو الأساس في مثابرة المزارع وحكمته، وبراعة العامل واجتهاده، والأبحاث البارعة للطبيب والمشرِّح، والملاحظة الدقيقة والاستقصاء الصبور للفيلسوف الطبيعي. ولهذا الثبات ندين بأعظم وأنبل جهود الفكر. ولهذا الثبات ندين بعقل نيوتن الخالد.

ولكون أسباب ثبات قوانين الطبيعة تبدو، حتى إلى فهمنا، واضحة ومنظورة، إذا عدنا إلى مبدأ السكان واعتبرنا أن الإنسان كما هو حقاً، كسول، وخامل، وينفر من العمل، مالم تجبره الحاجة (ومن المؤكد أن قمة السخف أن نتحدث عن الإنسان تبعاً لاستيهاماتنا حول ما قد يصبح عليه)، يمكننا أن نقول بثقة إن العالم لم يكن ليصبح مأهولاً بالناس، إلا بتفوق قوة السكان

على موارد العيش. إن حافزاً قوياً ومؤثراً باستمرار مثل هذا على الإنسان يحثه على زراعة الأرض، إذا كنا نرى عملية الزراعة تتقدم ببطء، فقد نستنتج ببساطة أن محفزاتٍ أقل لن تكون كافية. حتى بعمل هذا المثير الثابت، سيستوطن البدائيون بلداناً أكثر خصوبة طبيعية لفترة طويلة قبل أن يلجؤوا إلى الرعي أو الزراعة. لو أن السكان والغذاء ازدادوا بنفس المعدل، لربما ما انتقل الإنسان من الحالة البدائية. لكن لنفترض أن الأرض ذات مرة غدت مأهولةً جيداً، فإن أحداً مثل الاسكندر، أو يوليوس قيصر أو تيمورلنك أو أية ثورة دموية قد تنقص الجنس البشري بشكل لا يمكن معه القيام بشيء، وتحبط المقاصد العظيمة للخالق. إن تأثيرات اعتلال مُعدٍ يمكن أن تُستشعر لزمن طويل، كما يمكن لزلزال أن يُفرغ منطقة من البشر إلى الأبد. يمنع المبدأ الذي يتزايد السكان على أساسه مفاسد البشر، أو حوادث الطبيعة والشرور الجزئية الناتجة عن القوانين العامة، من إعاقة الغاية السامية للخلق. إنه يبقي عدد السكان على الأرض في مستوى موارد العيش والرزق، وهو يعمل دائماً كمحفزٍ قوي للإنسان، دافعاً إياه إلى استثمار أكبر للأرض لتمكينها، بالنتيجة، من إعالة عدد متزايد من السكان. لكن من المستحيل لهذا القانون أن يعمل، وأن يحقق الأهداف التي يبغيها الكائن الأعلى بوضوح، من دون أن يحدث بعض الشرور. فما لم يُعدَّل مبدأ السكان حسب ظروف كل بلد بمفرده (الذي لن يكون فقط مناقضاً لتجربتنا العامة، في ما يتعلق بقوانين الطبيعة، بل

سيناقض منطقنا الخاص، الذي يرى ضرورة مطلقة في القوانين العامة من أجل تشكيل فكرنا)، من الواضح أن المبدأ ذاته الذي، عززته الصناعة، سيجعل منطقة خصبة مأهولةً في غضون سنوات قليلة لا بد أن يسبب الفاقة في بلدان كانت مأهولة لزمن طويل.

ومع ذلك، يبدو أن كل الطرق الممكنة، حتى الصعوبات المعروفة التي يسببها قانون السكان تميل إلى تعزيز الغاية الرئيسة للعناية الإلهية أكثر من إعاقتها. إنها تثير عملاً شاملاً وتشارك في التنوع غير المحدود للأوضاع، وبالتالي الانطباعات، التي تبدو كلها ملائمة لنمو الفكر. من المرجح أن الكثير جداً من التحفيز والإثارة أو القليل جداً منهما، والفقرٌ المدقع، أو الثراء الفاحش سوف تكون غير ملائمة على حد سواء في هذا المنحى. تبدو المناطق الوسطى في المجتمع هي الموقع الأفضل للتطور الفكري، لكن ذلك مناقض للتناظر الوظيفي في الطبيعة كلها توقع أن يكون المجتمع كله منطقة وسطى. تبدو المناطق المعتدلة على الأرض هي الأكثر ملاءمةً لقدرات الإنسان الذهنية والجسدية، لكن لا يمكن لكل المناطق أن تكون معتدلة. فلا بد لعالم تدفئه وتضيئه شمس واحدة أن تكون فيه، بحسب قوانين المادة، مناطق يبردها الجليد الدائم، ومناطق أخرى يسفعها ارتفاع الحرارة الدائم. يجب أن يكون لكل قطعة من المادة الموجودة على سطح جانب أعلى وآخر أسفل، فلا يمكن لجميع المكونات أن تكون في الوسط. الأجزاء الأكثر قيمة في

السنديان، بالنسبة لتاجر الخشب، ليست الجذور أو الأغصان، على الرغم من أنها ذات أهمية مطلقة لوجود الجزء الأوسط، أو الجذع، الذي هو المطلوب. لا يمكن لتاجر الخشب أن يتوقع من السنديان أن ينمو بدون جذور أو أغصان، لكنه إذا استطاع التوصل إلى نمط من الزراعة يجعل المزيد من المادة تذهب إلى الجذع، ومادة أقل إلى الجذور والأغصان، فسوف يكون محقاً في أن يجهد نفسه لجعل هذا النظام قيد الاستخدام العام.

وبالطريقة ذاتها، مع أننا لا نستطيع توقع استبعاد الفقر والثراء من المجتمع، لكن إذا توصلنا إلى نمط من الحكم الذي من خلاله تصبح أعداد من هم في المناطق المتطرفة تتناقص، وأعداد من هم في المناطق الوسطى تتزايد، فالأكيد سيكون واجبنا أن نتبناه. لن يكون من المستبعد أنه في حالة السنديان، فإن تضاؤل الجذور والأغصان لا يمكن أن يتمّ بشكل كبير من دون إضعاف الدورة الحيوية للنسغ في الجذع، وهكذا في المجتمع لا يمكن أن يتم إضعاف الأقسام المتطرفة أبعد من درجة ما دون تضاؤل تلك الدورة الحيوية في الأقسام الوسطى، التي هي السبب في أنها الأكثر ملاءمةً لنمو الفكر. إذا لم يكن أحد يأمل بالنهوض أو يخشى من السقوط، وإذا لم تجلب الصناعة معها مكافأتها والبطالة عقابها، فإن الأجزاء الوسطى لن تكون بالتأكيد ما هي عليه الآن. في التفكير حول هذا الموضوع، من الواضح أنه يجب علينا بشكل رئيسي أن نأخذ في اعتبارنا عامة الناس وليس الحالات الفردية. فثمة بالتأكيد العديد من العقول، وكان هناك الكثير دائماً، وفقاً للفرص المتاحة في كتلة كبيرة

من الناس، التي، بحكم أنها تنشطت مبكراً بسياق خاص من المحفزات والمثيرات، لن تحتاج إلى العمل الثابت من الدوافع المحدودة لتبقيها في نشاطها. لكن لو راجعنا الاكتشافات المفيدة المختلفة، والكتابات القيمة، وممارسات الناس الأخرى الجديرة بالثناء، فأنا أعتقد بأننا سنجد أنه يمكن نسب الكثير للمحفزات المحدودة التي تؤثر في الكثيرين، أكثر من المحفزات الكبيرة ظاهرياً التي تؤثر في قلة قليلة.

إن وقت الفراغ قيِّم جداً للإنسان من دون شك، لكن إذا أخذنا الإنسان كما هو، فالاحتمال في العدد الأكبر من الحالات هو أن يسبب الشر أكثر من الخير. ليس من النادر ملاحظة أن الموهبة توجد لدى الأخوة الأصغر بشكل أكبر مما هي بين الأخوة الأكبر، لكن نادراً ما يمكننا أن نتخيل أن الأخوة الأصغر، وسطياً، يولدون بحساسية أصلية أكبر. الفرق، إن كان ثمة فرق واضح يمكن ملاحظته، يمكن أن ينشأ من أوضاعهم المختلفة. وعموماً، الجهد والنشاط ضروريان بالمطلق في حالة واحدة، وهما في حالة أخرى خياريان.

أن تساهم صعوبات الحياة في توليد المواهب، فهذه مسألة على التجربة اليومية أن تقنعنا بها. الجهود التي يرى الناس أن من الضروري أن تُبذَل، من أجل إعالة أنفسهم وأُسرهم، غالباً ما تنبّه الملكات التي لولا ذلك لبقيت خامدة إلى الأبد، وقد لوحظ عموماً أن الأوضاع الجديدة والاستثنائية تخلق عقولاً أكثر ملاءمةً لمواجهة الصعوبات التي يتورط فيها.



الفصل التاسع عشر

أحزان الحياة ضرورية لتليين القلب وانسنته ـ إثارة التعاطف الاجتماعي غالباً ما تنتج شخصيّات ذات مرتبة أعلى من ممتلكي المواهب الصرفة ـ الشر الأخلاقي ضروري على الأرجح لإنتاج التفوق الأخلاقي ـ المحفزات من الحاجات الفكرية التي يحافظ عليها باستمرار تنوع الطبيعة اللانهائي، والغموض الذي يكتنف المسائل الميتافيزيقية ـ يجب أن تُفسَّر الصعوبات في سفر الرؤيا بهذا المبدأ ـ درجة البرهان الذي تتضمنه الكتب المقدسة أكثر ما يتناسب، على الغالب، مع تطورات الملكات البشرية، والتحسين الأخلاقي للجنس البشري ـ يبدو أن فكرة أن العقل تخلقه المثيرات تفسر وجود الشر الطبيعي والأخلاقي.

أحزان الحياة وآلامها هي من طبقة أخرى من المثيرات، التي تبدو ضرورية، بسلسلة خاصة من الانطباعات، لترقق القلب وتؤنسنه، وتوقظ التعاطف الاجتماعي، وتولد جميع الفضائل المسيحية، وتقدم فرصة لممارسة الخير والإحسان. إن الميل العام لمسار مطّرد من الازدهار غالباً ما يحط من شأن الشخصية لا يمجدها. فالقلب الذي لم يشعر بالأسى والحزن، نادراً ما سيكون حياً للشعور بآلام ومسرات، حاجات ورغبات إخوته من الأحياء. لن يكون مغموراً بدفء ذلك الحب الأخوي، وتلك

العواطف اللطيفة والودية، التي تعظّم الشخصية الإنسانية أكثر من امتلاك أعلى المواهب. ومع أن المواهب، في الحقيقة، ميزة مهمة وجميلة للعقل لكن لا يمكن بأيّ شكل اعتبار أنها تشكّله كله. ثمة الكثير من العقول التي لم تُعرّض إلى تلك المثيرات التي تشكّل المواهب في العادة، ومع ذلك هي مفعمة بالحيوية والنشاط إلى درجة عالية بمثيرات التعاطف الاجتماعي. في جميع مراتب الحياة، وفي طبقاتها الدنيا والعليا، توجد شخصيات تطفح بحسّ الحنان الإنساني، وتتنفس الحب لله والإنسان، مع أنها من دون تلك القدرات العقلية الخاصة التي تدعى مواهب، وتمتلك، بوضوح، درجة على سلّم الكائنات أعلى من كثيرين يملكون تلك المواهب. المحبة الإنجيلية والحلم والتقوى، وكل تلك الطبقة من الفضائل المتميزة باسم الفضائل المسيحية لا تبدو أنها تتضمن القدرات بالضرورة؛ لكن روحاً تمتلك هذه الخصائص اللطيفة، روح أيقظها وأحياها هذا التعاطف السار، يبدو أنها تملك علاقة أقرب إلى السماء من فطنة التفكير المحضة.

غالباً ما أُسيء تطبيق أعظم المواهب وقد أنتجت نوعاً من الشر يعادل حجم قوتها. يبدو أن العقل والإلهام يؤكدان لنا أن عقولاً كهذه سيحكم عليها بالموت الأبدي، لكنها على الأرض، لعبت هذه الأدوات الآثمة دورها في مجموع الانطباعات الكبير، بالقرف والمقت اللذين أثارتهما. ويبدو مرجحاً جداً أن الشر الأخلاقي ضروري بالمطلق لإنتاج التفوق الأخلاقي. فالكائن الذي

ليس لديه سوى الخير يمكن أن يقال عنه إن ثمة حاجة عمياء تُسيِّره. ويمكن ألا يكون السعي إلى الخير في هذه الحالة مؤشراً على ميول فاضلة. بل ربما يقال إن الحكمة المطلقة لا يمكن أن تحتاج إلى مؤشر مثل هذا كفعل ظاهري، بل تعرف مسبقاً بالتأكيد ما إذا كان الكائن سيختار الخير أو الشر. ربما تكون هذه حجة معقولة ضد حالة معينة من الاختبار، لكنها لن تُرفَع ضد افتراض أن العقل في هذا العالم هو نفسه في حالة تشكّل. عند هذه الفكرة، الكائن الذي رأى الناس أنه شرير أخلاقياً وشعروا بالرفض ضده والقرف منه يختلف تماماً عن الكائن الذي رأى الناس أنه خيِّر تماماً. إنهم قطع من الطين التي تلقّت انطباعات مميزة: وعليها، لذلك، أن تكون في أشكال مختلفة، أو، حتى إذا سمحنا أن يكون لكليهما الشكل المحبب نفسه للفضيلة، فيجب أن يُعرَف أن واحداً قد تجاوز العملية الإضافية الضرورية لإعطاء المتانة والاستمرارية لجوهره، بينما يبقى الآخر معرضاً للأذى، وقابلاً لأن ينكسر عند أي حادث عرضي مفاجئ. يبدو أن الحب والإعجاب الكبير بالفضيلة يتضمن وجود شيء آخر معاكس له، ويبدو مرجحاً جداً أن جمال الشكل والجوهر نفسه، وكمال الشخصية نفسه لا يمكن أن يتولد من دون انطباعات الاستنكار التي تنشأ من مشهد الشر الأخلاقي.

عندما توقظ العواطف وحاجات الجسد العقل وتدفعه للفعل، تنشأ الحاجات الذهنية ورغبة المعرفة والتململ من الجهل،

وتتشكّل مجموعة جديدة وهامة من المثيرات. يبدو أن كل جزء من الطبيعة معدٌّ بطريقة خاصة لتوريد المحفزات للجهد الذهني من هذا النوع، ويقدم غذاء لا ينفد لأكثر الاستقصاءات استمرارية. يقول شاعرنا الخالد في كليوباترا:

"لا يمكن للعادة أن تبطل

تنوعها اللامتناهي."

عندما يتم تطبيق التعبير على موضوع واحد أياً كان، فقد يعدّ مبالغة شعريّة، لكنه صحيح تماماً عندما يُطبَّق على الطبيعة. يبدو التنوع الامتناهي، في الواقع، خاصتها المميزة الدائمة. الظلال التي هنا وهناك الممتزجة في الصورة تعطي الروح والحياة والبروز لجمالياتها الوافرة، وتلك النقاط الخشنة والتباينات، تلك الأجزاء الدنيا التي تدعم العليا، مع أنها تؤذي أحياناً العين المتأنقة المدققة لصاحب بصيرة قصيرة، تساهم في تناسق وجمال وحسن تناسب الكل.

إن التنوع اللامتناهي لأشكال وعمليات الطبيعة إلى جانب نزوعه المباشر إلى إيقاظ العقل وتطويره عبر تنوع الانطباعات التي يخلقها، فإنه يفتح مصادر تطوير خصبة أخرى للتطوير من خلال تقديم مجال بحث واستقصاء واسع وشامل. لا يمكن للكمال المتماثل وغير المتنوع أن يمتلك القوى المنبهة ذاتها. إذن عندما نحاول أن نتأمل في نظام الكون، وعندما نفكر في النجوم أنها شموس لأنظمة أخرى موزعة عبر الفضاء اللامتناهي، وعندما نفكر في أننا لا نرى غالباً جزءاً من مليون من تلك الأفلاك التي

تشع الضوء والحياة على عوالم لا تعدّ، وعندما تغرق عقولنا، العاجزة عن إدراك المطلق، تائهة ومرتبكة، في الإعجاب بالقوة العظيمة الغامضة للخالق، فدعونا لا نشتكي حينها من عدم كون المناخات جميعها معتدلة على حد سواء، وأن الربيع الدائم لا يسود السنة كلها، وأن مخلوقات الله لا تمتلك المزايا ذاتها، وأن الغيوم والعواصف تُظلم العالم الطبيعي أحياناً وتسبب البؤس والعيوب للعالم الأخلاقي، وأن أعمال الخلق ليست مشكّلة بالكمال ذاته. ويبدو أن كلاً من العقل والتجربة يشيران إلى أن التنوع اللامتناهي للطبيعة (لا يمكن للتنوع أن يوجد من دون أجزاء رديئة، أو شوائب ظاهرة) متكيف بشكل مثير للإعجاب لتعزيز الغاية الأعلى للخلق ولإنتاج أفضل كمية ممكنة من الخير.

يبدو لي أن الغموض الذي يكتنف كل الموضوعات الميتافيزيقية، في الأسلوب ذاته، معدّ بشكل خاص ليضيف إلى تلك المجموعة من المثيرات النابعة من التعطش إلى المعرفة. من المرجح أن الإنسان، خلال وجوده على الأرض، لن يكون قادراً أبداً على التوصل إلى القناعة الكاملة في هذه الموضوعات، لكن هذا ليس سبباً على الإطلاق لئلا ينشغل بها. يمكن أن تكون الظلمة التي تحيط بهذه الموضوعات المثيرة للفضول الإنساني تستهدف تقديم الدوافع لا حصر لها للنشاط والممارسة الفكرية. هذا الجهد المستمر لتبديد هذه الظلمة، حتى في حال فشلها في النجاح، فإنها تقوّي وتحسّن مَلَكة التفكير. وإذا ما استنفدت

موضوعات البحث الإنساني ذات مرة، فالمرجح أن يركد العقل؛ لكن الأشكال المتنوعة اللامتناهية للطبيعة مع الغذاء الدائم للبحث الذي تقدمه الموضوعات الميتافيزيقية، تمنع إمكانية بلوغ فترة مثل هذه.

لا يوجد، من دون شك، قول أكثر حكمة من قول سليمان أن "لا شيء جديد تحت الشمس." على العكس، من المرجح أنه إذا استمر النظام الحالي لملايين السنين، فسوف تكون ثمة إضافات مستمرة على مجموع المعرفة الإنسانية، ولكن، ربما، أن يكون مثار شكّ إن كان ما ندعوه قدرة العقل تتزايد بطريقة واضحة لا لبس فيها. لا يبدو سقراط أو أفلاطون أو أرسطو، مع الاعتراف بأنهم أقل معرفة من الفلاسفة في العصر الحاضر، لكن لا يبدو أنهم أقلّ قدرة عقلية وفكرية. ينشأ الفكر من شيء صغير، ويستمر في نشاطه لفترة محددة، وربما لن يفسح مجالاً على الأرض سوى لعدد محدد من الانطباعات. ويمكن لهذه الانطباعات، في الحقيقة، أن تُكَيَّف إلى ما لا نهاية، ومن هذه التعديلات المتنوعة، مضافةً على الأرجح إلى إختلاف في حساسيّة البذور الأصلية، ينشأ التنوع اللامتناهي للشخصية التي نراها في هذا العالم، لكن يبدو أن السبب والتجربة تؤكدان لنا أن قدرة العقول الفردية لا تتزايد في تناسب مع كتلة المعرفة الموجودة. (من المرجح ألا تكون حبتا قمح متماثلتين تماماً. لكن التربة تصنع الفرق الرئيس من دون شك في الأوراق التي تنبت، لكن ربما ليس للكل. يبدو طبيعياً أن نفترض نوعاً ما من الاختلاف في البذور

الأصلية التي تنبهت بعد ذلك في الفكر، والاختلاف الاستثنائي في الحساسية لدى الأطفال الصغار جداً يبدو أنه يؤكد هذا الافتراض.)

يبدو أن العقول الأفضل تُشكَّل غالباً بالجهود في التفكير الأصلي، ومحاولات تشكيل مركبات جديدة، ولاكتشاف حقائق جديدة، من خلال استقبال انطباعات أفكار شخص آخر بطريقة سلبية. إذا افترضنا بلوغ الفترة التي لا يوجد فيها أي أمل باكتشافات مستقبلية، وكان العمل الأساسي للعقل أن يكتسب معرفة مسبقة دون أي جهد لتشكيل مركبات جديدة وأصلية، ومع أن المعرفة الإنسانية ستكون أكبر بألف مرة مما هي عليه الآن، ومع ذلك من الواضح أن أحد أنبل محفزات الجهد الفكري ستتوقف، وأعظم ميزات الفكر ستضيع، وكل شيء مرتبط بالعبقرية سينتهي، ويبدو من المستحيل، في ظروف كهذه، أن يمتلك أي فرد القدرات الفكرية ذاتها التي امتلكها فرد مثل لوك أو نيوتن أو شكسبير أو حتى سقراط أو أفلاطون أو أرسطو أو هوميروس.

إذا بدد وحي من السماء، لا يمكن لأحد أن يمتلك أدنى شكّ فيه، الغشاوات التي تحوم حول الموضوعات الميتافيزيقية، وفسرت طبيعة وبنية العقل، وعواطف وماهيات كل العناصر، والأسلوب الذي يعمل فيه الكائن الأعلى في أعمال الخلق، وخطة ومشروع الكون كله، فامتلاك كهذا للمعرفة التي أُحرِزت بدلاً من إعطاء حيوية ونشاط إضافيين إلى عقل الإنسان يميل في كل

الاحتمالات إلى كبح الممارسة في المستقبل ويوهن أجنحة الفكر المحلقة.

لهذا السبب، لم أُعِر أي اعتبار قط للشكوك والصعوبات التي تكتنف بعض أجزاء الكتابات المقدسة كأي متحمس ضد أصلها المقدس. فالكائن الأعلى ربما، من دون شك، أرفق وحيه للإنسان ببعض المعجزات المتعاقبة، أو من طبيعة كتلك، التي لا بد أنها أنتجت يقيناً كونياً بالغاً وضع نهاية في الحال لكل التردد والنقاش. لكن عقلاً، كالذي لدينا، ومع كونه عاجزاً عن إدراك خطط الخالق العظيم، إلا أنه قوي كفايةً لأن يرى أكثر الاعتراضات على هذا الوحي. من القليل الذي نعرفه عن الفهم الإنساني، يجب أن نقتنع بأن يقيناً شديداً من هذا النوع، بدلاً من الميل إلى التطوير والتحسين الأخلاقي للإنسان، يعمل مثل لمسة قاتلة للممارسة الفكرية كلها تضع نهاية لوجود الفضيلة تقريباً. إذاً إذا كانت التحذيرات المقدسة من العذاب الأبدي بنفس التأكيد لكل عقل بشري مثل تعاقب الليل والنهار، فإن هذه الفكرة الهائلة والكئيبة سوف تستولي على ملكات الإنسان بحيث لا تفسح مجالاً لأية مفاهيم أخرى، وتكون جميع التصرفات الخارجية للناس متشابهة تقريباً، التصرف الفاضل لن يكون مؤشراً على الاستعداد الفاضل، وتمتزج الفضيلة والرذيلة في كتلة واحدة، ومع أن عين الله التي ترى كل شيء تميز كلّاً منها لا بد أن تثير بالضرورة نفس الانطباعات على الإنسان الذي لا يستطيع الحكم إلا من خلال المظاهر الخارجية. في شريعة مثل

هـذه، يـصعب تـصور كيـف يمكـن أن يُـشكّل البـشر علـى كراهية الشرّ الأخلاقي، وحب الله والتفوق والأخلاقي والإعجاب به.

ربما لا تكون أفكارنا عن الخير والشر دقيقةً ومعرّفةً جيداً؛ لكن قلّةً، كما أظن، ستدعو فِعلاً ما أنه فاضل حقاً إذا نُفِّذ ببساطة بسبب الخوف من عقاب شديد أو توقع ثواب عظيم. قيل إن الخوفَ من الله هو رأس كل حكمة، لكن غاية الحكمة هي محبة الله والإعجاب بالخير الأخلاقي. إن التحذيرات المتضمّنة في الكتب المقدسة عن العقاب في المستقبل يبدو أنها معدّةٌ جيداً لتكبح تقدّم الآثم وتنبّه الغافل، لكننا نرى من التجربة المتكررة أنها لا تترافق مع دليل على أن هذه الطبيعة يمكن أن تهزم إرادة الإنسان وتجعل الناس يعيشون حياة صالحة بميول فاسدة، لمجرد الخوف من الآخرة. إن الإيمان الحقيقي، الذي أعني به الإيمان الذي يظهر نفسه في فضائل الحياة المسيحية الحقيقية، يمكن أن يعدّ عموماً كمؤشرٍ على ميل طيّب وفاضل يعمل فيه الحبّ أكثر من الخوف الصّرف.

عندما نمعن التفكير في الإغراءات التي لا بدّ للإنسان من أن يتعرض لها في هذا العالم، بسبب بنية مزاجه، وعمليات قوانين الطبيعة، واليقين الأخلاقي الناتج عن أن أوعية عديدة ستخرج من هذا الفرن الإبداعي القوي بأشكال خاطئة، فمن المستحيل تماماً تصوّر أن أيّاً من هذه المخلوقات التي خلقها الله يمكن أن تدان بعذاب أبدي. لو استطعنا الاعتراف بهذه الفكرة مرّة، فسوف

يطاح تماماً بمفاهيمنا الطبيعية عن الخير والعدالة، ولن يعود في استطاعتنا النظر إلى الله ككائن عادل ورحيم. لكن عقيدة الحياة والفناء التي قدمها الإنجيل، عقيدة أن غاية الصلاح هي الحياة الأبدية، وأن عاقبة الخطيئة هي الموت، هي عادلة ورحيمة من كل نواحيها، وجديرة بالخالق العظيم. لا يمكن لشيء أن يكون متّسقاً مع فكرنا أكثر من أن الكائنات التي تخرج من عملية الخلق في العالم بأشكال محببة وجميلة يجب أن تتوج بالخلود، بينما تلك التي تأتي مشوهةً وعقولها لا تناسب حالةً أنقى وأكثر سعادة من الوجود، يجب أن تهلك ويُحكم عليها بالامتزاج ثانيةً مع طينتها الأصلية. ربما يعدّ حُكمٌ من هذا النوع على أنه نوع من العقاب الأبدي، ومن غير الرائع أن تُمثّل، أحياناً، في صور من المعاناة والعذاب. لكن الحياة والموت، الخلاص والهلاك، غالباً ما يعارض أحدها الآخر في العهد الجديد أكثر من السعادة والشقاء. ريما يبدو لنا الكائن الأعلى في منظر مختلف جداً لو اعتقدنا أنه يطارد المخلوقات التي تطاولت عليه بالكراهية والعذاب الأبدي، بدلاً من إدانة الجمود الأصلي لتلك الكائنات التي، بعمل قوانين الطبيعة، لم تُشكّل بخصائص وملكات تناسب حالةً أنقى من السعادة.

إن الحياة، لنتكلم بشكل عام، هي نعمة مستقلة عن أية حالة في المستقبل. إنها هدية لن يكون الخطاؤون دائماً على استعداد لرميها بعيداً، حتى لو لم يكن لديهم خوف من الموت. ولذلك فإن الألم الجزئي، الذي يسببه الخالق الأعلى، وهو

يشكّل كائنات لا تُعَدّ ولا تُحصى مفعمة بالمتع العليا، ليس إلا مثل غبار الميزان بالمقارنة مع السعادة الموعودة، ولدينا كل الأسباب لنفكر في أنه لا يوجد المزيد من الشرّ في هذا العالم أكثر مما هو ضروري كأحد المكونات في عملية الخلق العظيمة.

لن تتناقض الضرورة اللافتة للنظر في القوانين العامة إلى تشكيل الفكر في أي منحى مع استثناء أو اثنين، ومن الواضح أن هذين الاستثنائين غير معدَّين لأهداف جزئية، بل معدّان للعمل على قسمٍ كبيرٍ من البشر، وعبر عصور كثيرة. وتبعاً للفكرة التي قدمتها عن تكوين العقل، سوف يظهر خرق القانون الطبيعي العام بوحي ربّانيّ في ضوء اليد الإلهية التي تمزج مكوّنات جديدة في الكتلة العظيمة، ملائمةً للحالة الخاصة في العملية، ومعدّةً لتولد سلسلة جديد وقوية من الانطباعات التي تهدف إلى تنقية وتمجيد وتحسين عقل الإنسان. إن المعجزات التي رافقت هذا الوحي عندما أثار اهتمام البشرية في ما مضى، وحوّلته إلى مادة للنقاش الأكثر إثارة، سواء كانت العقيدة من عند الله أم الإنسان، فقد حققت دورها ولبّت غاية الخالق، وسوف تترك تلك الرسائل الربّانيّة بعد ذلك لتشق طريقها بتفوقها الجوهريّ، وبالعمل كدوافع أخلاقية، لتؤثر وتطوّر تدريجياً ملكات الإنسان لا أن تتغلب عليها وتخمدها.

تبدو فكرة أن الانطباعات والمثيرات في هذا العالم هي الأدوات التي يحوِّل بها الكائن الأعلى المادة إلى عقل، وضرورة

العمل المستمر لتجنب الشر والبحث عن الخير هي المنبع الأساسي لهذه الانطباعات والمثيرات، تبدو أنها تلطف الكثير من الصعوبات التي تحدث في تأمل حياة الإنسان، وتظهر لي أنها تقدم سبباً مقنعاً لوجود الشر الطبيعي والأخلاقي، وبالنتيجة، لذلك الجزء من كليهما، وهو بالتأكيد ليس جزءاً صغيراً جداً ينشأ من مبدأ السكان. لكن، ومع ذلك، وفقاً لهذا الافتراض، يبدو مستبعداً جداً أن يزاح الشرّ من هذا العالم، مع أنه من الواضح أن هذا الانطباع لن يلبّي الغاية الظاهرية للخالق، لن يعمل بقوة كدافع للفعل، إذا لم تتضاءل كميته أو تزداد مع نشاط أو تراخي الإنسان. إن التنوّع المستمر في وزن وتوزيع هذا الضغط يبقي أمل التخلص منه حيّاً.

ينبع الأمل خالداً في صدر الإنسان،

قد لا ينعم الإنسان به، لكنه سيكون دائماً مباركاً.

لا يوجد الشرّ في العالم ليخلق اليأس بل النشاط. ليس علينا أن نسلّم أنفسنا إليه بتوق، بل علينا أن نجهد أنفسنا لتجنّبه. ليست مصلحة كل فرد بقدر ما هو واجبه أن يبذل أقصى جهوده لنزع الشرّ من نفسه ومن أكبر دائرة يمكنه أن يؤثر فيها، وبقدر ما يشغل نفسه في هذا الواجب، تكون جهوده موجّهةً على نحوٍ أكثر حكمة، وبقدر ما تكون هذه الجهود أكثر نجاحاً، فإنه على الأغلب سيحسن ويرفع من شأن عقله وسيبدو أنه يحقق إرادة خالقه على نحوٍ أكثر كمالاً.

نظرية السكان

مبحث في مبدأ السكان وتأثيره في مستقبل تطور المجتمع

شغل مالتوس الباحثين خصوصاً والناس عموماً بآرائه عن التناسب بين تزايد السكان وتزايد الغذاء منذ أكثر من مائتي عام. وخلص، في زمنه، إلى استنتاج متشائم أن السكان يزدادون وفق متوالية هندسية في حين أن الغذاء يزداد وفق متوالية حسابية، وبالتالي ضبط عدد السكان بحيث لا يتجاوز القدرات المتاحة مسألة في غاية الأهمية، وعندما لا يستطيع الناس التحكم بهذه المسألة، تأتي الحروب والأمراض والكوارث الطبيعية لتفرض هذا التوازن الحرج بين السكان والغذاء.

هذا إيجاز بالغ التبسيط لأفكار مالتوس العميقة والغنية، التي يتضمنها هذا الكتاب. من يستطيع أن ينفي أن ليس للاضطرابات الراهنة بعداً ديمغرافياً واضحاً. وهذه الهجرة من الجنوب إلى الشمال ما هي إلا تعبير عن الفائض السكاني النسبي في دول الجنوب مقارنة مع النقص السكاني النسبي أيضاً في دول الشمال، وما الحروب والاضطرابات التي ترزح تحت وطأتها دول الجنوب إلا لتسهيل عملية الانزياح السكاني من الجنوب إلى الشمال، التي تشبه مخاض الولادة الطبيعية.

هذه قراءة مالتوسية للمشهد العربي والأفريقي عموماً، يشي بها هذا الكتاب، الذي تقدمه دار الفرقد للقارئ العربي آملة أن يكون أداة مفيدة للباحث، ومادة معرفية مفيدة للقارئ العام.

دار الفرقد



9 789933 505646

دار الفرقد
للطباعة والنشر - دمشق - سوريا